

عبد الناصر والحرب العربيّة الباردة

١٩٥٨ - ١٩٧٠

تأليف

مالكولم كير

ترجمة

د. عبدالرؤف أحمد عمر



تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرخان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

مصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الإخراج الفني :

مراد نسيم



عبد الناصر والحرب العربيّة الباردة

١٩٥٨ - ١٩٧٠

تأليف
مالكولم كير

ترجمة
د. عبدالرؤف أحمد عمرو



الهيئة المصرية العامة للكتاب

فرع الصحافة

١٩٩٧

هذه ترجمة كتاب :

THE ARAB COLD WAR
GAMAL ABD AL-NASIR AND HIS RIVALS,
1958 — 1970

Third Edition

MALCOLM H. KERR

Published for
The Royal Institute of
International Affairs
by :

OXFORD UNIVERSITY PRESS

London Oxford New York 1971

تقديم

كنت قد قرأت هذا الكتاب ، الذى قام بترجمته الدكتور عبد الرعوف عمرو ، عندما كنت أستاذًا زائرًا بكلية الدراسات الأفريقية والآسيوية عام ١٩٨٠/١٩٨١ ، وشعرت بأهميته ، وتقت الى ترجمته الى العربية ليطلع عليه جمهور العربية المهتم بتاريخ العالم العربى فى تلك الفترة الزاخرة بالأحداث التى عالجه الكتاب وهى الفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٧٠ ، أو من قيام الوحدة المصيرية السورية حتى وفاة عبد الناصر .

وكان مما شدنى الى الكتاب أنه كتاب موثق يعتمد على مجموعة من الوثائق العربية والغربية ، وايضا على المصادر الخام فى الصحف وما أذيع فى الاذاعات الغربية ، كما أجرى مؤلفه عددا كبيرا من اللقاءات بالشخصيات العربية والسورية التى لعبت دورا فى صنع الأحداث . كما أن مؤلفه من المهتمين بالشئون العربية ، وقد عاش فترة فى مسرح الأحداث فى العالم العربى ، وقد قابلته فى القاهرة وهو يجرى لقاءاته بحثا عن مادته التاريخية .

وفضلا عن ذلك فالمؤلف ، وهو مالكولم كير . أستاذ العلوم السياسية فى جامعة كاليفورنيا ، لوس انجلوس ، وقد ولد فى

بيروت ، وتلقى تعليمه فى الجامعة الأمريكية فى بيروت ، وعمل فى مصر وتونس ، وكتب عن التاريخ اللبنانى ، والفكر الاجتماعى الاسلامى ، والسياسة العربية المعاصرة .

والكتاب سيعرض علاقات مصر العربية فى عصر عبد الناصر منذ قيام الوحدة المصرية السورية فى عام ١٩٥٨ حتى وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ ، ويتتبع أحداث تلك الفترة الخطيرة بدقة وتحليل ، وقد اختار عام ١٩٥٨ ليس فقط لأنه عام الوحدة المصرية السورية ، وانما لأنه شهد أحداثا هائلة تمثلت فى الثورة العراقية ، والحرب الأهلية فى لبنان ، ثم شهدت السنوات التالية أحداثا لا تقل أهمية ، تتمثل فى الانفصال السورى عن مصر ، والحرب الأهلية فى اليمن ، وهى التى تورطت فيها مصر ، ومباحثات الوحدة العربية بين مصر وسوريا والعراق فى عام ١٩٦٣ ، وهى التى انتهت بالفشل ، ومؤتمرات القمة العربية الثلاثة التى انعقدت فى عامى ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ، ومحاولات الانقلاب العديدة فى سوريا والعراق ، والصراع العربى الاسرائيلى الذى قاد الى حرب يونيو ١٩٦٧ ، وميلاد المقاومة الفلسطينية ، وصدامها مع السلطة الأردنية ، ثم وفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ .

والكتاب على هذا النحو يسد ركنا كبيرا فى المكتبة العربية ، فضلا عن أنه يصحح خطأ تاريخيا يزعم أن عصر عبد الناصر كان عصر الوحدة العربية ، فى حين أنه كان — فى الحقيقة — عصر الحرب العربية الباردة !

رئيس التحرير

د . عبد العظيم رمضان

مقدمة المترجم

يتناول هذا البحث فترة مهمة من تاريخ مصر المعاصر ١٩٥٨ - ١٩٧٠ اذ كانت البداية هي قيام وحدة فيدرالية بين دولتي مصر وسوريا ، في وقت كانت فيه سياسة عبد الناصر قد بلغت ذروتها عقب التآلق السياسي الذي احرزه عقب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وخروج مصر منتصرة سياسيا من الداخل والخارج وان كان ذلك راجعا الى عدة ظروف دولية احاطت بهذا العدوان ونتائجه .

وتصدى عبد الناصر لمشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧ بحجة ملء الفراغ في منطقة الشرق الأوسط ، وبدأ عبد الناصر يسعى الى بث سياسته وأفكاره الثورية في كل أرجاء الوطن العربي لدرجة أنه هز بعنف وقوة عروش الملوك وكراسي الحكم للرؤساء والأمراء في المنطقة .

واشتدت حملة مصر الاعلامية ضد الغرب وسياسته في المنطقة العربية، وتردد صدى خطب عبد الناصر الحماسية في أرجاء

الوطن العربى الذى كان حلقة من حلقات الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، وحاول الغرب الضغط على دوله بهدف تكوين حلف دفاعى ضد تسرب الخطر الشيوعى اليه ، واشتدت حملة عبد الناصر الاعلامية ضد حلف بغداد ومؤيديه ، وتجاوبت معه الشعوب العربية ، الى ان امكنه واد حلف بغداد فى المنطقة .

وآثر عبد الناصر ان يسعى الى تحرير العالم العربى من بقايا الاستعمار الاوربى الذى مايزال متمكزا فى بلاد المغرب العربى وله قواعد وجيوب فى المشرق العربى .

وازاء المد الثورى الناصرى ، وتردد صداه فى أرجاء الوطن العربى ، جاءت سوريا — على استحياء — تطرق أبواب مصر لتحتفى بها من تلك الأخطار التى تحقق بها من ناحية العراق وتركيا واسرائيل ، وعرض الرئيس « شكركى القوتلى » قيام وحدة فيدرالية بين مصر وسوريا فورا ودون ارجاء .

وتلقف عبد الناصر هذا العرض الذى يتفق مع منهجه وهدفه وايدىولوجيته الثورية . وقبل العرض دون تمحيص كاف ودراسة مستفيضة ، اذ قفزت الى ذهنه سياسة صلاح الدين الايوبى محرر بيت المقدس من يد الصليبيين عام ١١٨٧ .

وحقيقة الأمر ان المؤلف لا يسعى الى كتابة تاريخ هذه الفترة الزاخرة بالأحداث ، انما هدفه هو نشر الثقافة التاريخية بين القراء والمثقفين عن فترة « عبد الناصر والحرب العربية الباردة » منذ قيام الوحدة بين مصر وسوريا حتى رحيل عبد الناصر فى عام ١٩٧٠ الذى يعد محور الأحداث ومحركها فى المنطقة .

ولم يهدأ بال الغرب ، اذ سرعان ما دبر حادث الانفصال علم ١٩٦١ ، واشتد أوار الحملة الاعلامية التى شنها عبد الناصر على الغرب وأعوانه فى المنطقة ، اذ كان الغرب ينظر الى شخص عبد الناصر على أنه «هتلر الشرق» وأنه لا منجاة من أعماله وشروره الا بالقضاء عليه شخصيا ، وراحت أمريكا تحاول انهاء مصر من الداخل ، وذلك بتأليب العرب عليه ، وخلق المشاكل فى دول العالم العربى ، وراح عبد الناصر يلتهث وراء ملاحقة الأحداث مما أنهك الاقتصاد القومى ، وبدد قوى شعبه وحمل قواته المسلحة فوق طاقتها ، وأرسلها هنا وهناك لتدافع عن مبادئه وطموحاته .

وفى غضون عام ١٩٦٣ حدثت عدة انقلابات فى كل من سوريا والعراق ، وتقاطرت الوفود تطرق أبواب مصر مرة ثانية تحاول التكفير عن غلطتها الاولى بالانفصال ، وتطلب قيام وحدة عربية ثلاثية مرة ثانية دون أرجاء ، وراح عبد الناصر يحاسب زعماء سوريا السابقين على طعنهم الدامية له من الخلف — على حين غفلة — بانفصالهم عام ١٩٦١ .

وخلاصة القول انه لم تتم الوحدة بين الدول الثلاث ، اذ كانت سياسة عبد الناصر فى هذه الفترة : هى وحدة الهدف .. قبل وحدة الصف ..

وقال عبد الناصر لهذه الوفود : « انى لست فى عجلة من أمرى ، ومن الواجب عليكم أن تتربثوا قليلا حتى أحصل على اجابة تامة .. وتصنية الموقف عن الماضى .. » .

وعاش العالم العربى فى خلخلة داخلية نتيجة تدمير الشعوب من حكائها ، وسارع الغرب — وسط غموض دولى — بتفجير المنطقة

العربية صبيحة يوم ٥ يونية عام ١٩٦٧ ، وحدثت المواجهة العسكرية بين مصر واسرائيل على حين غفلة ، ونتيجة تأمر دولى واسع النطاق مازال محل بحث المؤرخين وتحليلاتهم ، وكانت النتيجة هزيمة عسكرية ماحقة لمصر ودول الجوار لاسرائيل .

وبرغم هذا بقي عبد الناصر — فى موقعه — صامدا ومعلنا العمل على ازالة آثار العدوان وأنه « لا صلح ولا تفاوض ولا سلام مع اسرائيل » ثم بدأت مرحلة حرب ساخنة على الجبهة المصرية ، وهى المعروفة بحرب الاستنزاف ، وشهد العالم العربى كذلك أحداث الأردن فى سبتمبر ١٩٧٠ ضد الفلسطينيين وفى هذه الأثناء رحل عبد الناصر فى ١٩٧٠/٩/٢٨ ، وخمدت الأحداث لحين من الزمن فى الوطن العربى .

ومن سخریات القدر أن عبد الناصر بسبب حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وما تمخض عنها ، سعى الى تشكيل تنظيم الضباط الأحرار ، وقام بالثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبسبب ما تعرض له الشعب الفلسطينى من مذبحه مروعة على يد الملك حسين فى سبتمبر ١٩٧٠ دعا الى عقد المؤتمر العربى ، برغم تحذير الأطباء له بالراحة والابتعاد عن المشاكل التى تؤدى الى الانفعال النفسى والضغط العصبى مما أدى الى تعرضه — عبد الناصر — عقب انتهاء أعمال هذا المؤتمر لازمة قلبية راح ضحيتها ، ومن ثم يمكن القول بأن عبد الناصر بدأ حياته بقضية فلسطين وأنهى حياته بها .

والكتاب فى جملته يتعرض لمرحلة تزخر بالأحداث والمواقف الساخنة ، نتيجة للمد الثورى الناصرى فى أرجاء الوطن العربى ، وهذه الفترة برغم ما كتب عنها فانها تحتاج الى بحث متأن بعيد عن العواطف وبشكل محايد تماما .

ونظرا للفائدة الكبيرة التي يضيفها هذا البحث للمكتبة العربية،
ولتاريخ مصر المعاصر خاصة ، رأى الأستاذ الدكتور عبد العظيم
رمضان أن أقوم بترجمة هذا البحث لتزويد سلسلة تاريخ
المصريين به ، التي يشرف عليها .

ولا يسعنى الا أن أقدم جزيل شكرى الى الصديقين : الدكتور
حسنى مبارك والأستاذ أحمد الشوربجى ، لما قدماه من مساعدة
وعون فى نقل هذا البحث الى اللغة العربية .

والله ولى التوفيق ؟

د . عبد الرعوف أحمد عمرو

مقدمة المؤلف

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٦٥ ، تضم
الفصول الخمسة الأولى بعنوان « عبد الناصر والحرب العربية
الباردة ١٩٥٨/١٩٦٤ » : « دراسة في الأيديولوجية السياسية » .

وفي الطبعة الثانية أضفت الفصل السادس الذى يتناول
الفترة الى ١٩٦٧ مع اضافة تذييل بسيط يوضح للقارئ جانباً مهماً
يتعلق بالأوضاع فى سلاح الطيران المصرى .

أما فى الطبعة الثالثة التى صدرت فى عام ١٩٧١ فقد أضفت
الفصل السابع متضمناً الفترة من حرب يونيو ١٩٦٧ ، حتى وفاة
عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠ ، وقد أزال اختفاء
عبد الناصر — كشخصية رئيسية فى صنع الأحداث وتحريكها —
العنصر الرئيسى فى هذا البحث الذى كان هو محوره الأساسى .

ومما يثير الدهشة والغرابة ، أن السياسة العربية منذ حرب
يونيو ١٩٦٧ كانت مثار السخرية ، وجدير بالذكر أن غالبية العرب
فى الماضى كانوا يرفضون اتخاذ المواقف الخطيرة والحادة ، ومن

ثم فقد كانت نفوسهم تتسم بالهدوء والاستقرار والرضا ، أما في الوقت الحاضر فان كل مواقفهم تتسم بالتعصب الشديد حتى في أبسط المواقف كما نلاحظه الآن في لعبة الكرة بين الأهلى والزمالك (*) .

ومن ثم فان حرب يونية كانت أشبه بمباراة الكرة التي كانت ضد فريق نوتردام Notre Dame ، وحقيقة هذه ملاحظة يجب أن يعيها المشتغلون بالسياسة . وعلى الرغم من السنوات الطويلة التي عشتها في العالم العربى ، وكثرة أصدقائى به ، بالإضافة الى ذكرياتى الحافلة عن هذا العالم ، فانى لا أستحى من هذا التشبيه السالف الذكر .

ولم يكن هدفى من تأليف هذا الكتاب هو كتابة « تاريخ هذه الفترة الزمنية الزاخرة بالأحداث » انما كان الهدف هو نشر الثقافة العامة بين القراء عن الأيديولوجيات والتيارات السياسية فى العالم العربى ، وكذلك عن سياسة عبد الناصر التي تركزت حول القومية العربية خلال هذه الفترة الزمنية ، فكثير من الأحداث قد اتضح هدفه ومغزاه ، وأن كان بعضها مازال يدعو الى الفكر والقامل .

والكتاب يعتمد بالدرجة الأولى على مجموعة من الوثائق العربية والغربية . هذا بالإضافة الى ما تم نشره فى الصحف ، وما أذيع فى برامج الاذاعات الغربية أيضاً، بجانب اجراء العديد من اللقاءات مع بعض الشخصيات ، وكذلك مناقشات سياسية مع بعض المسئولين .

(*) صرح جمال عبد الناصر بعد شهور من حرب يونية ١٩٦٧ بقوله :
« اننا نسعى الى صرف اهتمام الشباب الى الحماسة والتعصب للكرة وسباع أغاني أم كلثوم » .

والكتاب يعتمد أساسا على السياسة العامة التى كانت تـجـرى
فى كل من : واشنطن ولندن وموسكو والقاهرة وتل أبيب .

وسوف يلمس القراء بأنفسهم الإشارة الى مصدر الخبر فى
الهامش سواء فيما يتعلق بالسياسة العربية أو الاسرائيلية فى كل
فصول الكتاب .

ولكى نفهم كنه السياسة العربية يجب أن نـعـتـرف صراحة أن
العرب يواجهون الأزمات والمشاكل التى تمس حياتهم بمقدرة
ديناميكية فائقة حتى أن سياستهم الخارجية وكل ما يحيط بالعالم
العربى من آراء وأفكار فى عالمهم وفيما يتعلق برؤية مستقبلهم
أصبح أمرا ضروريا .

وفكرت فى عمل دراسة عن بعض الدول الأخرى ، وطبقا
لهذه الرؤية فإنها تنقسم الى : الدول الثورية ، والدول المحافظة على
طابعها دون تغيير ، وأيضا الدول المناهضة للـمد الثورى الذى
يجتاح العالم العربى ، ولكن هذه وجهة نظر جانبية ، خاصة أننى
أسوقها لوقت كان فيه العالم العربى يرجح القول على الفعل .

وقد حاولت فى هذا الكتاب توضيح علاقة عبد الناصر
بزملائه الثوريين ، وهى علاقة يشوبها الغموض ، ولكن سوف
يلاحظ القارئ فى تناولنا لهذا الموضوع اهتماما خاصا .

ولقد استقيت المادة العلمية الوثائقية التى جاءت بالكتاب من
بعض الشخصيات السياسية التى أجريت معها أحاديث مطولة ،
ومن هؤلاء : الجنرال لؤى الاتاسى ، والكولونيل قاسم علوان ، وكذلك
أكرم الديرى ، وصـلاح الدين البيطار ، ونزيه الحكيم ، وهانى
الهندي ، ومحسن ابراهيم والشيخ محمد ، وعلى الجابرى وأئور

الخطيب وجبران ماجدلاني وكاميل المروى وموسى نظير وأنور
نسيبة ونهاد القاسم ، وطالب الحسينى وطالب حسين شسييب
وقدرى طوقان .

بالاضافة الى هذا فاني فضلت أن أناقش المسائل السياسية
مع بعض أصدقائي المطلعين على كثير من دقائق الأمور بما لا يتسع
المجال لذكره في هذا المقام .

المؤلف

مالكولم كير

الفصل الأول

التجربة والخطأ - الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨ - ١٩٧٠

- ١ - مناهضة الاستعمار
- ٢ - التحول الاجتماعي
- ٣ - حزب البعث السوري والشيوعية
- ٤ - وحدة مصر وسوريا
- ٥ - مصر والعالم العربي
- ٦ - تغيير في الخطط
- ٧ - الانفصال السوري
- ٨ - الأسباب الضمنية

من المعروف أن يقبل أى انسان فكرة انفصال لبنان عن
دمشق ، اذن فما وجه الغرابة فى حادث انفصال دمشق عن
القاهرة ؟

أحمد بهاء الدين — أخبار اليوم فى ١٦/٥/١٩٦٢

* * *

منذ إعلان الحرب العالمية الثانية ، فان الراى السياسى العام
السائد فى العالم العربى ، أن ثمة جريمة ارتكبت فى حق الوحدة
العربية . وفى الوقت الذى اشتد فيه التنافس والنشـاط بين
الأحزاب السياسية ، كانت فكرة الوحدة العربية ، فكرة جيدة
يتحمس لها العرب بشعور قوى ، يفوق وحدة دول أمريكا اللاتينية ،
واتحاد الكومنولث . ومن ثم فلا الدول العربية ولا الدول الغربية
عندهم الاقتناع الكافى لشرح وجهات نظرهم ازاء هذا الموضوع .

ولكنى أحب أن أوضح أن الهدف والمنهج هو دراسة بعض
الوقائع والأحداث خلال السنوات المـعدودة ، منذ اعلان الوحدة
بين مصر وسوريا تحت اسم « الجمهورية العربية المتحدة » فى
فبراير ١٩٥٨ حتى وفاة الرئيس عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ ،
علما بأن محور الدراسة يدور حول التنافس بين الزعماء والقادة
العرب ، مثل زعماء حزبى البعث السورى والعراقى باعتبارهم من
القيادات الثورية زملاء عبد الناصر ، أو قيادات المنظمات
الفلسطينية .

وتقوم فكرة هذه الوحدة على محورين أساسيين :

● الأول : مناهضة الاستعمار والتصدى له .

● الثاني : الثورة الاجتماعية ، والتحول الاجتماعى .

ولكل من المحورين نصيب ، وافر من الدراسة .

* * *

١ - مناهضة الاستعمار :

ان عداء الشرق للغرب شعور جوهري وأساسى ، يرجع فى جوهره الى تصدى الغرب للقومية العربية حتى عام ١٩٥٨ ، فمن المعروف ان القوى الأمريكية والانجليزية كانت تناهض بشدة أى قوى سياسية فى العالم العربى تعمل لتحقيق القومية العربية ، ويتضح هذا من تدمير أو بمعنى أدق وأد الوحدة العربية : المصرية السورية ، ثم يلى ذلك التدخل فى شئون ثورة العراق ، وأخيرا الحرب الأهلية اللبنانية .

ومنذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٨ بدأ (أولا انجلترا وفرنسا ثم فى مرحلة تالية كانت انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية) التدخل فى شئون مصر وسوريا والعراق والأردن ولبنان والعربية السعودية .

ان القومية العربية لم يصادفها التوفيق والنجاح فى كثير من المواقف ، وفى بعض الأحيان كانت سياستهم تأتى بنتيجة عكسية خاصة ان العرب كان يعترکہم الشعور بالذنب مؤخرا .

أما عن موقف الاتحاد السوفيتى فمنذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٨ كان موقفه يتسم بالنشاط والحيوية ، ويلقى بكل ثقله الى جانب حكومتى مصر وسوريا ، وأخيرا مساندة الثورة فى العراق ،

ويحاول تدعيم موقفه مع هذه الدول فى كل المجالات ويحاول أن يتصدى لسياسة انجلترا وأمريكا فى هذه المنطقة من العالم ، ولاشك أن مناهضة أمريكا وانجلترا للوحدة العربية بصفة عامة ، ولقيام الجمهورية العربية المتحدة بصفة خاصة ، موضوع خارج عن نطاق البحث هنا .

ويكفى أن نشير هنا الى أن سوريا كانت محور الأحداث فى منطقة العالم العربى قبيل اعلان الوحدة مع مصر ، وفى نفس الوقت كانت مصر والعراق أبطال الموقف فى العالم العربى أيضا .

وجدير بالذكر أن فكرة الوحدة العربية كانت مصر تسعى اليها قبل اعلان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وان جاءت مبادئ الثورة — فى بادئ الأمر — خالية تماما من أى مضمون عن الوحدة العربية ، انها كانت فكرة الوحدة العربية تضرب جذورها فى أعماق الماضى حينما كان حكام وادى النيل ، وكذلك حكام منطقة الهلال الخصيب يفرضون آراءهم وأفكارهم على وجدان العالم العربى ، وكانت آخر مراحل القومية العربية تلك التى ظهرت الى حيز الوجود أثناء الحرب العالمية الثانية فى وقت كانت فيه فرنسا تفرض نفوذها على منطقة الشام ، ومن ثم اشتدت حماسة سوريا لذلك عقب حصولها على الاستقلال عام ١٩٤٦ ، وحذت حذوها بقية الدول العربية التى نالت استقلالها بعد ذلك ، وان كانت أولى مراحل القومية العربية قد بدأت أثناء الحرب العالمية الثانية ، وكانت الفكرة تنبع من العراق متمثلة فى حماسة قياداتها السياسية وولى العهد ، وكذلك الوصى على العرش عبد الله ، بالإضافة الى حماسة رئيس الوزراء نوري السعيد ، وهؤلاء كانوا يؤكدون بين حين وآخر بحتمية اتحاد سوريا مع العراق تحت القاج الهاشمى أو تحت أى شعار من شعارات الوحدة ، فى حين كانت مصر تناهض بشدة

مثل هذا الاتحاد ، وتشاركها السعودية هذا الاتجاه ، اذ مثل هذا الاتحاد سيفرض حصارا على الحدود الشمالية للسعودية .

ومما لاشك فيه أن علاقات دول المنطقة في الشرق الأوسط ببريطانيا كانت سيئة ، في وقت سعت فيه مصر لانهاء علاقة التحالف مع بريطانيا ، الأمر الذي دعا بريطانيا الى زيادة ارتباطها بالعراق والعمل على تنمية مصالحها به ، وفي نفس الوقت كانت بريطانيا ترى أن مستقبلها مرتين بزيادة ارتباطها بسوريا ، في الوقت نفسه كانت مصر تقاوم السياسة العراقية في المنطقة ، وكذلك تغفل النفوذ الفرنسي حتى عام ١٩٥٦ في وقت كانت فيه المصالح الفرنسية في مجالات الزراعة والسياسة مازال قائمة في سوريا حتى بعد حصولها على الاستقلال ، وأن العرب لا ينسون لبريطانيا أنها السبب في تمزيق وحدة العرب أثناء الحرب العالمية الأولى .

وبرغم هذا فإن سوريا ترتبط بفرنسا من خلال العديد من المصالح المشتركة ، بينما كانت انجلترا ترتبط مع كل من مصر والعربية السعودية والعراق من خلال العديد من المصالح المشتركة والتيارات السياسية التي تموج بها هذه الدول .

ومنذ عام ١٩٥٥ بدأت التوازنات الدولية في المنطقة تتغير ، اذ أصبح التنافس في المنطقة مقصورا على كل من : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت العراق تناهض السياسة السورية وتخلق معها الكثير من المشاكل والقضايا ، وقد كان الفكر الجمهوري في سوريا قويا في ذلك الوقت . وكثير من العرب مقتنعون (خاصة الجيل الجديد الذي تأثر بالتيارات والأفكار السياسية التي سادت المنطقة عقب الحرب

العالمية الثانية) بأن السياسة الانجليزية لا تقل عن السياسة الفرنسية كرها وبغضا ، وقد تذكروا أن عبد الله ونوري السعيد ومعاونيهم قد ظهروا في أفق السياسة العراقية إبان أحداث الحرب العالمية الثانية ١٩٤١ وكل ما فعلوه أنهم وجهوا اللوم إلى صديقتهم بريطانيا نتيجة لما لحق بالعرب على يدها في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، تلك الحرب التي تركت أثرا عميقا في نفوسهم .

وكان جل الخوف من حدوث اتحاد بين العراق وسوريا ، إذ في هذه الحالة سوف ترتبط سوريا بالقوى الإمبريالية ، الأمر الذي سيترك بصماته بشكل جذري على الوحدة العربية لمدى غير قصير ، ومنذ حدث تعاون بين بريطانيا والبيت الهاشمي الملكي على قيام اتحاد هاشمي والمساعى تبذل من أجل ضم كل من : العراق وسوريا والأردن .

ولكن مصر — أقوى وأكبر الدول العربية — كانت تمنع بشدة قيام مثل هذا الاتحاد في وقت لم يكن هناك تنسيق تام فيه بين كل من مصر وسوريا ، وظل الوضع في هذا الإطار حتى عام ١٩٥٥ حينما برز إلى أفق السياسة العربية عبد الناصر كزعيم للقومية العربية في وقت كان قد تمكن فيه من إجبار القوات البريطانية المحتلة لمصر أن تأخذ عصاها وترحل إلى غير رجعة .

ومنذ عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٧ أحاطت بسوريا عدة أخطار كانت سوف تدفع بها إلى أحد خيارين :

— استمرار سلسلة الانقلابات العسكرية حيث كانت هذه الانقلابات هي السمة التي اتسمت بها هذه الفترة بدءا بانقلاب عام ١٩٤٩ ثم انقلاب عام ١٩٥٤ .

— والخيار الثاني هو حدوث صراع حضاري (انجليزي في العراق وفرنسي في سوريا) إلى أن تتفوق كفة على أخرى . وفي

نفس الوقت كانت سوريا تموج بالتيارات السياسية المدنية التي كان لها علاقة وثيقة بالقوات المسلحة السورية . وهذه القوى السياسية كانت تشجع القوات العسكرية للتدخل لمساعدتها والوقوف معها تماما كما حدث في كثير من البلاد العربية وكانت الدول الأجنبية تساندها ، وبهذا تتحقق القومية السورية (١) .

ومنذ بداية مرحلة الخمسينات جرت عدة محاولات من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تدعيم نفوذهما في المنطقة ، وقد تركزت سياستهما حول سوريا ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل ، وكما منيت هذه السياسة بالفشل في سوريا ، باءت كذلك في كثير من الدول العربية . وفي عام ١٩٥١ جاء الاقتراح الذي يقضى بأن يكون اتحاد كامل من : إنجلترا وفرنسا وأمريكا وتركيا ومصر في حلف دفاعي عن منطقة الشرق الأوسط ، وفي نفس الوقت ترك الباب مفتوحا أمام كل من العراق وسوريا ودول أخرى في المنطقة للانضمام الى هذا الحلف الدفاعي الجديد .

وكان الفشل الذريع مصير هذا الاقتراح حينما رفضته مصر وتصدت له ، وفي عام ١٩٥٥ تقدمت كل من : بريطانيا والعراق وتركيا وإيران وباكستان لإنشاء ما عُرف « بحلف بغداد » بهدف الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط وواضح أن هذا التحالف قائم بالدرجة الأولى لحماية مصالح إنجلترا في المنطقة وهو تحالف عسكري بحت .

وقد تحمس النظام العراقي الحاكم لهذا المشروع مما شجع بريطانيا على المضي فيه ، ولكن العراق فوجيء بمعارضة قوية من

(١) لزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر : باتريك سيل

Patrick Seal . الصراع الداخلي في سوريا عام ١٩٦٢ .

جانب الدول العربية فى الوقت الذى كانت فيه العراق وانجلترا تسفیان الى ضم كل من سوريا والأردن لهذا التحالف ، ولكن مصر تصدت بعنف لهذه المحاولة أيضا .

ولكن جماعة الانقلاب العسكرى فى سوريا عام ١٩٥٤ بقيادة « أديب الشيشيكلى » لم يتمكنوا من الصمود أمام القوى المدنية الثورية ، ومرة أخرى ظهرت فى الأفق فكرة الاتحاد الهاشمى بهدف ضم سوريا اليه . ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل الذريع . . كان حلف بغداد يواجه معارضة شديدة من القاهرة وتوجه تحذيرات الى كل من الأردن ولبنان وسوريا .

وقد حاولت جبهة مصر والسعودية انقاذ سوريا من هذا المأزق بتأييد من الاتحاد السوفيتى ، حتى ان سوريا قد وقعت مع مصر على معاهدة دفاع مشترك قبل نهاية عام ١٩٥٥ .

وكان موقف الأحزاب السياسية فى سوريا الموالية لسياسة العراق وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، قد قضى عليه بنشوب أزمة السويس ، ومن ثم فقد ظهر فى أفق السياسة العالمية وجه جديد هو الرئيس الأمريكى دوايت ايزنهاور D. Eisenhower ومشروع قراره بملء الفراغ فى منطقة الشرق الأوسط ١٩٥٧ ، حيث أعلنت الولايات المتحدة عن نظام جديد لدفع الخطر الشيوعى المتوقع حدوثه عن منطقة الشرق الأوسط .

وكان من أهم أحداث الساعة فى منطقة الشرق الأوسط التصدى لخطر الشيوعية العالمية ، وقد أبدت حكومات كل من : لبنان والأردن والعربية السعودية رغبتها فى التحالف مع الاتحاد الذى تم بين القاهرة ودمشق باعتبار أن باب العضوية ترك مفتوحا

إن يشاء الاشتراك في مناهضة الشيوعية العالمية بمنطقة الشرق الأوسط ، وكانت هذه الدول — في واقع الأمر — مرتبطة بالتسليح الأمريكي ، وكذلك بالدولار الأمريكي أيضا . كما أن أنظمة حكم هذه الدول تدفع الثمن غالبا . ولاشك أن هذا مهد الطريق للحملة العسكرية التي قامت بالتدخل في شئون لبنان في بداية شهر مايو ١٩٥٨ ، وكذلك حدوث انقلاب عسكري بعد ذلك بشهرين في العراق في وقت كانت فيه سوريا ضحية لهذا التطويق الذي أحاط بها .

ففي شهر سبتمبر عام ١٩٥٧ رأت الدوائر الأمريكية الرسمية أن سوريا تنزلق نحو الشيوعية بل تشجع تركيا على توحيد الجيشين في البلدين ، ووضعه على حدود سوريا الشمالية ، وانتهزت مضر وروسيا هذه الفرصة لكسب هذه الجولة لصالحهما وكانت ضربة في الصميم للغرب ومصالحه الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة . ولكن سوريا كانت كبش الفداء لكل من مصر والاتحاد السوفيتي لكسر قيود العزلة المفروضة من قبل الغرب .

وبهذا يمت سوريا وجهها ناحية الشرق — ما في ذلك شك — وذلك باتحادها مع مصر في فبراير عام ١٩٥٨ ، وبهذه الخطوة أنهت سوريا الضغوط التي كانت ماثلة من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والعراق (وأطراف أخرى) وكذلك الاتحاد السوفيتي ، كما أنهت سوريا مشاكلها الداخلية .

ولاشك أن الثورة العراقية في يوليو عام ١٩٥٨ هزت مركز بريطانيا بعنف في منطقة الشرق الأوسط ، وأن نزول القوات الأمريكية والبريطانية في لبنان والأردن كان بهدف حماية النظم

الحاكمة من الاطاحة بها . وهذا أقصى جهد كان بإمكان الغرب أن يبذله من أجل المحافظة على الأوضاع الداخلية وجعلها هادئة مستقرة ، ومنذ عام ١٩٥٩ فصاعداً فإن الشئون الخارجية للدول العربية — باستثناء الأحوال الداخلية — أصبحت أسيرة العالم الغربى .



٢ - التحول الاجتماعى :

تزايدت الحماسة العربية للوحدة العربية عقب اعلانها فى عام ١٩٥٨ ، ومن ثم أصبح الشعور بحتمية التحول الاجتماعى أمراً ضرورياً لمناهضة الاستعمار ، فقد كانت هذه هى السمة السائدة فى السياسة العربية ، وفى تصريحات المسئولين . ولم يكن هناك ثمة تفريق بين مناهضة الاستعمار الذى ارتفعت حدته منذ عام ١٩٥٨ ، وما كان سائداً قبل هذا التاريخ بوقت قصير . وهذه المعارضة الحادة كانت واضحة فى برامج تلك الأحزاب الراديكالية، وأصبح يسود العالم العربى تأييد منقطع النظير للوحدة العربية فى عام ١٩٥٨ ، وثورة العراق التى أعقبت ذلك .

وفى المقابل ارتفعت حدة المعارضة للشعور القومى كرد فعل من قبل القوى القائمة منذ زمن بعيد والمتمثلة فى تلك الحكومات التى تسيطر عليها قلة من الاقطاعيين والرأسماليين ، وتلك الأحزاب التى تخدم هذه الفئات ، وقد وجدت هذه القوى أن من الأفضل الابقاء على العالم العربى منقسماً على نفسه ، وذلك باستمرار تحالفها مع القوى الاستعمارية ، وهو الأمر الذى كان مؤداه انتكاساً خطراً للتضامن فيما بعد .

وفى ظل هذا الاتحاد الجديد الذى تم بين مصر وسوريا كانت أفكار التحول الاجتماعى مستمدة من شخصية الرئيس جمال عبد الناصر ، وكذلك حزب البعث العربى السورى ، ولكن ايدولوجية هذه القوى لم تكن واضحة تماما فى رؤيتها لضرورة التخلص من الاستعمار الذى كان بمثابة قوى أجنبية تتحكم فى مقدرات العالم العربى أو فى سياسته الخارجية . هذا الى جانب وجود انسجام بين القوى الكبرى والعالم العربى بصفة عامة من الناحية الاجتماعية والسياسية ، وكذلك النظم الاقتصادية . فكل دولة سياستها الاقتصادية الخاصة بها اذ أن كلتا القوتين تعتقد أن ثمة توافقا بين القوتين المؤثرتين : شخصية جمال عبد الناصر وحزب البعث السورى ، وأن هناك شبه تطابق تام بين وجهتى نظريهما ، وذلك على الرغم من أن كليهما قد نظر الى حادث الاتحاد بين مصر وسوريا من منظور مختلف عن الآخر .

لقد حرص جمال عبد الناصر على رفع شأن القوى العسكرية، هو ورفاقه من الضباط العاملين فى الجيش المصرى منذ أواخر الثلاثينات ، وقد أتاح لهم هذا التعرف على مشاكل مصر عن قرب ، كما تزايد لديهم الشعور بالمسئولية بحتمية التخلص من كل هذه المشاكل الداخلية بروح وطنية مفرطة ، نتيجة لبادئهم المتأصلة فى نفوسهم ، منذ زمن بعيد ، لذا فأنهم كانوا ضد تغشى الرشوة ، والعمل على رفع الظلم الاجتماعى ، هذا بالإضافة الى مناهضة الاستعمار ، ومن ثم فقد كانوا يرون ضرورة تطهير الدولة من الفساد وتقوية الجيش المصرى ، وتدعيم الاقتصاد الوطنى المنهار ، والعمل على رفع مستوى المعيشة للشعب ، وفى وقت لاحق كان الضباط الأحرار يرون ضرورة إقامة حياة ديمقراطية اذ أنهم لا يثقون فى تلك الأحزاب السياسية القائمة فى مصر ، وهذه الاجراءات ليست لاي اعتبار آخر ، الا بسبب فساد هذه

الأحزاب السياسية القائمة من قبل إعلان الثورة ، والتي كانت أداة في يد حكومات الأقلية ، والعوية في أيديهم ، وعلى هذا فقد رأوا حتمية حل هذه الأحزاب واتاحة الفرصة أمام قوى الشعب لبناء تنظيم سياسي جديد ممثل في « هيئة التحرير » كما أنهم رأوا ضرورة تغيير هذا التنظيم السياسي بعد عام ١٩٥٦ ، إذا كانوا يرون ضرورة حكم الدولة بأسلوب ديكتاتوري ومن خلال مجلس قيادة الثورة الذي يضم اثني عشر ضابطا ومجموعة أخرى من ضباط الجيش .

وعندما تمت الوحدة مع سوريا تكونت مجموعة عمل من القيادات المصرية لبدء تجربة الحياة النيابية الدستورية ، ومن ثم فقد تم تشكيل برلمان نيابي بدقة بالغة من خلال انتخابات تشرف عليها الحكومة ، وكانت الخطوة الأولى التي تم اتخاذها لخلق ما تعرفوا على تسميته « بالاتحاد القومي » والممثل فيه كل قوى الشعب العاملة التي وجدت بمصر في نهاية فترة الخمسينات ، وقد اتخذت قرارات ارتجالية غاية في الخطورة ، كذلك رأت قيادة الضباط اصدار قرار بتكوين الاتحاد القومي من الفلاحين والعمال والمثقفين وقوى أخرى وضعت في الاعتبار ، كل هذا من أجل كسب القاعدة العريضة من الفلاحين والعمال لتأييد سياستهم .

كما أتاح العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ الفرصة لتمصير الشركات التجارية الأجنبية العاملة في مصر ، إذ وجد النظام المصري نفسه مضطرا لتمصير العديد من الشركات التجارية والصناعية المملوكة لانتجرا وفرنسا ، واعتبرت هذه الخطوة الأولى من قرارات التأميم التي اتخذت في يوليو عام ١٩٦٠ .

باختصار كانت نظرية عبد الناصر عن عملية انفصال سوريا عام ١٩٦١ — التي من أجلها أنشأ « الاتحاد الاشتراكي » — بعيدة

عن الواقع ، في وقت كان فيه الاتحاد القومي مايزال قائما . وهذا الفشل يرجع بالدرجة الاولى الى تخطيط الضسباط الأحرار وعدم خبرتهم خلال السنوات الخمس السابقة لنشأة الاتحاد القومي ، هذا بالإضافة الى الصعوبات التي صادفتهم في التطبيق ، وقد أدركوا يقينا عدم تحقيق الأهداف المرجوة منه ، هذا بالإضافة الى اقحام وجهة النظر الشخصية في تسيير الأمور بالدولة واتخاذ القرارات الارتجالية بغض النظر عن النتائج التي سوف تتمخض عنها .



٣ - حزب البعث السورى والشيوعية :

ان حزب البعث هو الذى دفع سوريا الى اقامة اتحاد اندماجى مع مصر ، ففي شهر ديسمبر عام ١٩٥٢ تم اندماج الحزبين (البعث والشيوعى) بشكل متميز . أحدهما هو حزب البعث الذى كان قد تأسس في وقت مبكر على يد طالبين سوريين كانا يتعلمان في باريس وهما : صلاح الدين البيطار ، وميشيل عفلق .

والشخصية الثانية هي التي أضفت على الحزب سمة التميز والانتشار سواء كان هذا من خلال مطبوعاته أو مقالاته أو محاضراته ومؤلفاته ، ومما يلفت النظر ان ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار كانت لهما علاقة من بعيد بالمنظمة الشيوعية في باريس ، ثم انكراها قبل تحولها الى القومية العربية ، وان كانت الافكار الشيوعية قد علقت بأرائها ليس فقط فيما يتعلق بالمبادئ الشيوعية ، ولكن في ميلها الى النظريات الكلاسيكية ، وان كان هذا الميل بمثابة مؤشر لمبادئ جديدة في عالم السياسة .

ومن أجل تحقيق القومية العربية يتطلب الأمر تحقيق : الحرية والوحدة والاشتراكية . وهذه المبادئ يجب أن تنال كل تقدير

واهتمام ، وفى واقع الأمر أن تحقيق القومية العربية لا يتوقف على تحقيق هذه المبادئ فقط ، إنما أكثر من هذا القيام بنهضة خلاقة على أسس سليمة ، ومن ثم فإن حزب البعث هو باعث النهضة ، وربما يكون ميشيل عفلق — المسيحى الأصل — لعب دورا غامضا فى الخفاء لنشر هذه الأفكار .

والفكرة الأخرى لحزب الوحدة هى أن الحزب الاجتماعى الخاص بأكرم الحورانى يستند فى تدعيم أفكاره هذه على الجزء الشمالى من سوريا خاصة مدينة حماه . حيث أن عفلق كان مشهورا فضلا عن أنه يتمتع بشعبية كبيرة وحُب وتقدير لدى محبيه باعتباره أستاذا لهم فى حين كان أكرم الحورانى بمثابة مندوب سرى بل يعتبر الدينامو المحرك للأحداث ، ورجل المواقف ، فقد سبق له أن عمل كثيرا مع قادة الأحزاب السياسية ، وذلك على الرغم من أنه لم ينل حظا كافيا من التعليم ، ولم يكن لديه أفكار ومبادئ ثابتة منظمة ، ومن ثم فقد كان أقل الأعضاء مشاركة مع عفلق والبيطار وأقلهم ثورية وأن كان لا يقل عن الأعضاء مشاركة شعبية فى مدينة حماه . ومن هنا كان يقف موقف العداء من تلك الأسر ذات الأصول العربية فى حماه .

وكان أكرم الحورانى — بعد عام ١٩٥٢ — يمد حزب البعث بكل العناصر الثورية فى القوات المسلحة . وهو الذى كان يبعث فى نفوسهم الأفكار والمبادئ الراديكالية والثورية خاصة أنهم كانوا من صغار الضباط . وبعد أن كان متعاوناً مع أديب الشيشكلى لفترة من الزمن ، إذا به يختلف معه فى عام ١٩٥٢ ويلجأ الى لبنان وهناك يعلن تأييده لميشيل عفلق والبيطار وبعض الضباط الذين تمكنوا من الاطاحة بأديب الشيشكلى فى عام ١٩٥٤ وكانوا أصدقاء لأكرم الحورانى خاصة الضابط مصطفى حمدون . فهذا الضابط

وغيره تمكنوا من التعاون مع الجناح المدنى لحزب البعث ، ومن ثم لعبوا دورا خطيرا فى يناير عام ١٩٥٨ عندما سافروا الى القاهرة والتقوا مع جمال عبد الناصر باسم الجيش السورى طالبين اعلان الوحدة مع مصر فورا وذلك انقاذا لسوريا من الضياع الذى يطبق عليها من كل جانب .

وعلى هذا فان حزب البعث يعتبر مسئولا مسئولية مزدوجة : مرة عن قيام الوحدة ، والاخرى عن حركة الانفصال فى عام ١٩٦١ ، وعلى أية حال فان هذه الشخصيات السورية — التى طلبت الوحدة مع مصر — مختلفة بشكل جوهري عن فكر ونظام عبد الناصر فى ذلك الوقت ، وبرغم هذا فان اقل ما يقال كلمات شكر وتقدير لشخصيتى ميشيل عفلق والبيطار وللروح التى يتمتع بها اكرم الحورانى ، وان كان يعتبر غير متورط فى مثل هذا الموقف ، فهو يتزعم الجناح الاجتماعى الثورى الداعى للوحدة العربية ، وبالرغم من انه عضو فى الحزب فهو فى نفس الوقت يعد عسكريا قبل كل شىء ، فهو لهذا شخص منظم ومثقف ثقافة عالية . وبالإضافة الى هذا لم يكن هذا الحزب مقصورا على سوريا فقط ، فقد كان لزعيمائه فى سوريا قيادات سياسية فى لبنان والأردن والعراق وكان أعضاء حزب البعث ذوو الخبرة السياسية العميقة كانوا أعضاء فى البرلمان . حيث ان اكرم الحورانى كان عضوا برلمانيا منذ عام ١٩٤٣ ، وحيث حصل الحزب على ٢٢ مقعدا من ١٤٢ مقعدا فى انتخابات عام ١٩٥٤ ، ومن ثم أصبح كل من اكرم الحورانى ، وميشيل عفلق وزيرين فى وزارة ١٩٤٩/١٩٥٠ . وكان البيطار وزيرا للخارجية منذ عام ١٩٥٦ حتى قيام الوحدة مع مصر ، وفى عام ١٩٥٧ أصبح الحورانى المتحدث الرسمى باسم البرلمان باعتباره منسقا بين جميع الأحزاب البرلمانية خلال فترة الخمسينات . ومن هنا أصبح حزب البعث هو المهيمن على كل التيارات السياسية التى كانت تموج بها سوريا فى ذلك الوقت .

وعلى الرغم من تأثير حزب البعث خلال العامين الأخيرين
فإن عفلق والبيطار — جناحي البعث — كانا الملاذ والملاذ للقبوات
المسلحة اذا ما خالجهما الارتياح وسوء الظن فى السياسة الخارجية
للدولة ، ومما يدعو للسخرية ان كل هذه التيارات لم تكن واضحة
تماما لدى أعضاء مجلس قيادة الثورة فى مصر ، حيث أن حزب البعث
كان مستغرقا فى تياراته السياسية ، ومشتطا فى أفكاره ومبادئه
الاجتماعية طوال العامين الأخيرين قبل اعلان الوحدة مع مصر فى
عام ١٩٥٨ وكذلك الاغراق فى ردود الأفعال المترتبة على ذلك .
ومنذ عام ١٩٥٥ ، كانت السياسة الخارجية لسوريا متطابقة تماما مع
السياسة المصرية كحليفين للاتحاد السوفيتى ، وفى نفس الوقت
فان كثيرا من القيادات السياسية فى الوزارة السورية بما فى ذلك
الرئيس شكرى القوتلى ، ورئيس الوزراء صبرى العسلى وأيضا
خالد العظم نائب رئيس الوزراء كانوا جميعا من المدرسة السياسية
القديمة ، وقد حضر جلسة البرلمان عن الحزب الشيوعى خالد
بكداش فى وقت استمر فيه النظام الاقتصادى لسوريا يتمثل فى
الاقتصاد الحر ، وهو نفس النظام الذى ظل سائدا منذ الحرب
العالمية الثانية ، ولكن يشذ عن هذه القاعدة رجل مثل خالد العظم ،
فهو ينتمى الى أعرق وأقدم العائلات المشهورة فى دمشق ، وهو
يمتلك مساحات شاسعة من الأراضى لدرجة أنه يعرف بلقب
« الباشا الأحمر » من قبل أصدقائه فى الاتحاد السوفيتى ، وهو
لذلك مشهور بمفاوضاته مع السلطات السوفيتية فيما يتعلق بطلب
المساعدات الاقتصادية ، وبالرغم من هذا فإنه مفاوض عنيد اذ يتمتع
بشخصية قوية ، ولهذا فلم يستمد قوته وشخصيته هذه بانتمائه
الى حزب البعث الشيوعى ، ومايتسم به من مناورات سياسية
خاصة فى أوساط القوات المسلحة بقدر ما يستمد منها من مساحاته
الشاسعة من أراضى دمشق .

وفي سبتمبر عام ١٩٥٧ انضم كذلك بعض الضباط مثل
عفيف البرزى — الضابط الشيوعي — وأصبح رئيسا للقوات
المسلحة ، هذا بالإضافة الى بعض الضباط المهيمنين ، الأعضاء في
الحزب الشيوعي البعثي أمثال الضابط عبد الحميد السراج الذي
يتسم بالذكاء ، وهو يرأس جناح الشبيبة بالجناح الراديكالي .
كما أنه يتفق معه كثيرا في وجهات نظره ، ومن هنا يعتبر صديقا
للحزب من خلال هذه الزاوية .

ومن المعروف أن منهج السياسة التقليدي في الوزارة كان
يتزايد باستمرار نتيجة ضغوط وممارسات الضباط من الناحية
الأيديولوجية ، ولاشك أن التيارات السياسية التي تموج بها سوريا
منذ عام ١٩٥٤ ولادة أربع سنوات تالية كان أهم سمات هذه الفترة
هي آراء وأفكار جماعة الإخوان المسلمين وكذلك الحزب القومي
السوري بجانب الحزب القديم المحافظ . كل هذه الأحزاب كانت
ترفض هذا الاتجاه لاعتبارات عديدة ، والحزب القومي الذي يمثل
شكري القوتلي ، وكذلك رئيس الوزراء صبري العسلي كانوا
يتفقون بل يعتمدون كثيرا على خالد العظم ، وبعضهم وخاصة
شكري القوتلي مازالوا يستفيدون من الوضع الاستراتيجي من
معارضتهم لغرنسا قبل الحصول على الاستقلال وكذلك رفضهم
الشديد لحلف بغداد ، وبإحتمية التعاون مع مصر ، ومن ثم فقد
أصبحوا من الشخصيات البارزة التي تتسم بالثورية وذلك باعتبار
أنهم من قدامى الشخصيات السياسية والسرجوازية ، وأيضا
باعتبارهم يتمتعون بعلاقات طيبة مع كل الأطراف مع مرونة سياسية.
لدرجة أنهم أصبحوا هدفا لرسامي الكاريكاتير الساخرين .

ويبدو أن الحكومة والجيش كانا يتحكمان في شمسئون
سوريا من خلال الحزب الشيوعي ، إذ أنها لا يستطيعان التحكم

بعد ذلك في حزب البعث الذي يسعى الى الاتحاد مع عبد الناصر من أجل أن يخول دون سيطرة الشيوعيين على زمام الموقف الحرج، ومن المستحيل أن يخشى حزب البعث ومن والأهم من الشيوعيين من ضغط المناهضين للغرب من تلك الدول المجاورة سواء في الوقت الحاضر أو فيما بعد ، فإن الشيوعيين سوف يتصدرون بكل عنف من أجل المشاركة أو الاستيلاء على السلطة ، ومن ثم فمن المستحيل مقاومة مثل هذا الاتجاه الذي يدعو الى التعاون مع القوى الغربية وأعوانهم في منطقة الشرق الأوسط .

وعلى أية حال يبدو أن هذا الأمر في نظر القاهرة — بالنسبة للوحدة مع سوريا — لابد أن يتم بالتفاهم والحوار وليس باستخدام العنف والضغط ، وهذا ما كانوا ينشدونه منذ سنوات مضت فإذا لم يتم قيام وحدة قوية ، فإن المبادئ الثورية هذه سوف تتأثر بها كثير من الدول العربية (٢) .



٤ — اتحاد مصر وسوريا :

اتسمت فترة قيام الوحدة بين مصر وسوريا بشيء من الغموض والتداخل وقد نبه لذلك عبد الناصر في المحادثات التمهيدية لقيام الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ وكان عبد الناصر يرى أنه كان لابد من ايجاد قاعدة تقوم عليها هذه الوحدة ، وهذا الأمر يستغرق خمسة أعوام على الأقل أما اذا كان لابد فمن الضروري

(٢) وامتدت المناقشات عن الملابس والظروف التي يمكن أن تتم فيها الوحدة . سوف يرد تفصيل ذلك تحت عنوان « صراع في سوريا » فصل ١١ . للمؤلف جورجيان توري ، والكتاب الآخر له بعنوان « السياسة السورية والجيش » ١٩٤٥ - ١٩٥٨ الصادر في عام ١٩٦٤ .

وضع ضوابط وشروط على ألا تكون وحدة فيدرالية كما يريدونها بعض السوريين ، بل نريدها وحدة مركزية تحل معها جميع الأحزاب السياسية ، وقد وافق الوفد السوري على كل هذه الشروط .

ولم يكن لشكري القوتلى وصبرى العسلى رئيس الوزراء دور فعال فى المحادثات . حيث أن حزب البعث وأنصاره فى القوات المسلحة نفوا خالد العظم وكذلك أنصاره من الشيوعيين ، اذ كانوا يعارضون مسألة الوحدة مع مصر بانفعال شديد ، وبطريقة مهذبة ، ولكن كانت معارضتهم ليس لها أدنى تأثير فى مجرى الأحداث .

وبعد أن تم التصديق على قيام الوحدة فى ٢٢ فبراير عام ١٩٥٨ (*) منح شكري القوتلى لقباً شرفياً « المواطن الأول » فى « الجمهورية العربية المتحدة » وأصبح صبرى العسلى نائب الرئيس — جمال عبد الناصر — فى القاهرة ، فى حين تراجع خالد العظم عن السياسة بصفة عامة ، كما اختفى الشيوعيون من الساحة السياسية العربية .

وأصبحت السلطة كلها مركزة فى يد عبد الناصر لدرجة أن أعضاء الحكومة السورية أصيبوا بإحباط نفسى شديد ، وشعروا بأنهم وقعوا فى مازق طوال سنوات الاتحاد . فى وقت كانت فيه وجهات نظر عبد الناصر هذه فى محلها . ولكن أمام الأمر

(★) انظر خطب وتصريحات جمال عبد الناصر ج ٢ اذ أعلن بمناسبة اتفاقية الوحدة قوله : « .. دولة تحمى ولا تهدد .. تصون ولا تبدد .. تقوى ولا تضعف ، توحد ولا تفرق .. تسالم ولا تفرط .. تشد أزر الصديق .. وترد كيد العدو .. لا يتحزب ولا تتعصب .. لا تنحرف ولا تنحاز .. تؤكد العدل .. وتقدم السلام » .

(.. المترجم)

الواقع كان مطلوباً من الجميع أن يسلموا لهذا الأمر ، وأقدم عبد الناصر على اتخاذ قراره بتجميد كل المحالفات السورية السابقة، وإزاء هذه الظروف وتلك التطورات المتلاحقة كان حزب البعث يبدو كأنه توأم لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر ولكن من خلال مبادئ وأفكار سياسة جمال عبد الناصر .

وفي هذا السياق يجب علينا أن ندرك ما حدث من لبس نتيجة لموقف حزب البعث الذي اتسم بالغموض أثناء أحداث الوحدة المتلاحقة . فعلى أي أساس يمكن لهم مشاركة زملائهم المصريين في السلطة ؟ وفي الوقت الذي تمت فيه الوحدة بين مصر وسوريا كانت بشاعر القنوط واليأس تسيطر على الزعماء السوريين ، ومن جانب آخر كان يخامر الزعماء المصريين شعور بأنه ليس في إمكانهم فرض النفوذ على سوريا في وقت كان فيه الزعماء السوريون مدركين أنهم لن يتمكنوا من تحقيق أهدافهم وأمانهم من خلال سياسة عبد الناصر وأيديولوجيته ، بل من المحتمل أن يقفوا حجر عثرة أمامه . . . وسوف تكون هذه مجرد خواطر وفكرات تداعب خيالهم تماماً كما يؤكد المثل القائل : ذلك الرجل الفرنسي الذي يتمنى أن يسيطر على ألمانيا بأن يكون لديه جيش أكثر عدداً من الجيش الروسي ولكن أقل من الجيش الفرنسي .

وهذا بالتالي يدعونا إلى الحديث عن الصعوبات التي اكتنفت محادثات الوحدة بين مصر وسوريا ، واتضح ذلك بعد عدة سنوات أثناء محادثات ١٩٦٣ حينما بذلت جهود غير موفقة لقيام وحدة بين البلدين مرة ثانية حيث كان حزب البعث في ذلك الوقت له هدف أيديولوجي ، وأصبح قائده يعانون من تمسكهم بأيديولوجيتهم ، حيث هي رؤيتهم الوحيدة والحقيقة الثابتة لديهم ، والتي كانوا يرون أنه لا مفر من التمسك والتشدد بها إزاء تطورات الأحداث السياسية

التي كانوا يعتقدون — واهمين — أنها توصلهم الى السلطة الحقيقية .

ولكن عبد الناصر ومبادئه الثورية الرائعة ، وكذلك ميشيل عفلق ذلك السياسى المحنك ، قد صرح للصـحـف بعد محادثات الوحدة هذه بقوله :

« انه فى احتياج الى فيلسوف ينطق له هذه الأحداث المتلاحقة وهذا ما يهدف اليه حزب البعث ، انهم يودون أن يروا مراحل سياستهم الداعية الى الحرية والوحدة والاشتراكية قد ذابت فى مبادئ الثورة المصرية ومبادئ عبد الناصر الشخصية » .

وكانت قيادات حزب البعث يغلب عليها طابع الخيال والبعد عن الواقع وهذه القيادات لا تقدر تطور الأحداث ، وأى أفكار ثورية لا يمكن تحقيقا بدون عقيدة راسخة لديها . قبل أن تستفيد بخبرات عبد الناصر وسياسته الراسخة لكى يغيروا بها أفكار وسياسة حزب البعث (وسوف نرى ذلك خلال محادثات الوحدة فى عام ١٩٦٣ حيث واجه عبد الناصر كلا من ميشيل عفلق وصالح الدين البيطار بمثل هذه المتناقضات فى آرائهم) .

وبناء على هذه المبادئ فإن حزب البعث توقع أن يقدم خدمات جليلة الى القادة المصريين ويكونوا اندادا لهم فى تسيير دفة الأمور ليس فقط فى سوريا إنما أيضا فى داخل شئون الوحدة المصرية السورية التي كانوا يأملون أن تكون مبادئهم ذات أثر عميق فى كل من مصر وسوريا على مدى بعيد ، وعلى أية حال كان يخامرهم الأمل بتنفيذ سياستهم هذه على أقل تقدير فى سوريا أى فى الاقليم الشمالى السوري فى ظل هذه الوحدة .

وبالرغم من كل هذا . فإن الفوز فى الانتخابات من ناحية مع التمسك بالناحية الأيديولوجية من ناحية أخرى (بالإضافة الى تنظيم

حزب البعث وخبراته الشخصية ، هذا بجانب مقدرته على الاستمرار في التلاحم بالجماهير الشعبية) ، جعل قادة الحزب يعتقدون أن عبد الناصر لا يجرؤ على حل جميع الأحزاب السياسية في سوريا بما في ذلك حزب البعث نفسه ، ويرون تشكيل لجنة تنسيق بين مصر وسوريا بهدف قيام حزب مشترك بين الدولتين يعرف باسم « الاتحاد القومي » ومن ثم فمتروك لهؤلاء القادة السوريين إعادة تشكيلاتهم بهدف الاندماج في هذا التنظيم الجديد ، وقد صرح ميشيل عفلق بقوله : سوف نكون موظفين لا أهمية لنا ، وسوف نكون مجرد أشخاص في حزب الوحدة المعروف بالاتحاد القومي بمجرد مولد الوحدة بين الدولتين مصر وسوريا .

وبالنظر الى أحداث الماضي فإنه يبدو أن عبد الناصر سوف يقبل مثل هذا التنظيم فقد تم انشاء ما عرف حينئذ « بالاتحاد القومي » على وجه السرعة معتمدين في ذلك على ما لديهم من نشاط وخبرة ، وما يتمتعون به من سمعة طيبة ، وتلاحم قوى بين أعضاء القيادة ، وفي نفس الوقت فإن حزب البعث والحزب الشيوعي هما القوتان العظميان بين الأحزاب السياسية السورية بالإضافة الى وجود قوى سياسية عديدة في سوريا منها : التنظيمات العسكرية والمدنية لدرجة أن هاتين القوتين امتد تأثيرهما الى داخل الحزبين الكبيرين في سوريا (حزب البعث والحزب الشيوعي) حتى أن الكولونيل عبد الحميد السراج يكون القوى السياسية الوحيدة في سوريا التي لا تنتمي الى أي تنظيم سياسي ، ولا يعتمد على القوى الأخرى باعتباره القائد العام للقوات المسلحة .

وفي محادثات الوحدة عام ١٩٦٣ هاجم عبد الناصر حزب البعث والبعثيين وألقى عليهم التبعة واللوم ، وقال عبد الناصر : « ان حل الأحزاب السياسية كان خطأ فادحاً ، اذ ترك أثره

بوضوح على تنظيم « الاتحاد القومي » ولهذا فمن الأفضل إعادة تشكيل الاتحاد القومي من تلك القوى الثورية ، وليس بالشكل الذي يريد أن يفرضه حزب البعث .

وبطبيعة الحال لم يتمكن عبد الناصر من تطبيق هذا الفكر ، خصوصا بعد أن مضى وقت طويل على حل هذه الأحزاب ، والأمر يتطلب سعة من الوقت ، ومن الصعب جدا تنفيذ هذه الفكرة بالنسبة للأحزاب السياسية في سوريا ، فبالنسبة لايدولوجية حزب البعث يحتاج الى نفس الوقت وربما يكون لحزب البعث نفس الماضي ، ولكنه في نفس الوقت يفتقر الى العقول المفكرة ، كما أنه لم يستفد من قيادات حزب البعث القديمة وان كان اكرم الحوراني قد عين نائب الرئيس ورئيس الجناح السوري . وقد عين كل من وزير الاقتصاد والشئون الاجتماعية مساعدين له ، وتم استدعاء صلاح الدين البيطار الى القاهرة وصدر قرار بتعيينه وزيرا للدولة ، وأخيرا تم تعيينه وزيرا للثقافة وعضوا باللجنة المركزية العليا ، ولكن يتبادر الى الذهن بمجرد أن تم اعلان « الجمهورية العربية المتحدة » أن حزب البعث أصبح يتمتع بحرية أكثر .

وجدير بالذكر أن حزب البعث كان يفتقر الى الخبرة في هذا الجانب وخاصة بعد تلك القيود التي فرضت على قياداته بعد قيام تلك الوحدة في عام ١٩٥٨ ، ومن خلال هذا التصور يمكن أن نؤكد أن عبد الحميد السراج كان وزيرا للحرية في الاقليم السوري ، ورغم هذا كان قليل التعاون مع حزب البعث سواء كان ذلك قبل الوحدة او بعدها ، وفي الحقيقة كان هذا الأمر اكبر دليل على مدى سلبية قيادات حزب البعث في القاهرة .

وكان ثمن هذا الوضع المتدنى لقيادات حزب البعث هو فشلهم في الانتخابات التي جرت بشأن قيام هذه الوحدة ، وكان من الصعب

اكتشاف مثل هذا الوضع قبل اجراء انتخابات هذه الوحدة ، هذا بالقياس الى تلك الانتخابات البرلمانية التي جرت في مصر عام ١٩٥٧ ، ومما لاشك فيه أن هذه مسألة حيوية ومهمة بالنسبة لمعالجة سلبيات حزب البعث ، وبدون الالتزام والتمسك بمثل هذه الأسس ، فإن حزب البعث لن يجد قبولا هنا أو هناك ، بدون اتخاذ هذه الخطوات من الآن وقبل اجراء الاستفتاء العام على الوحدة في ٨ يوليو ١٩٥٩ ، أي بعد مضي ١٧ أسبوعا من قيام « الجمهورية العربية المتحدة » والا فسوف يجد أعضاء حزب البعث — المرشحون في الاقليم — أنفسهم وقد فشلوا في هذه الانتخابات في حين نجح في الاقليم السوري ٢٥٠ عضوا غير بعثي من عدد المقاعد .

واللافت للنظر أن كثيرا من المرشحين كانوا يواجهون معارضة ونالوا هزيمة ساحقة من قبل ائتلاف الأحزاب المحافظة التي هيمنت وفرضت وجودها على حزب البعث طوال مراحل المفاوضات مع مصر بشأن قيام هذه الوحدة العربية ، وبالرغم من كل هذا فإن حزب البعث هو الذي كان بيده زمام مسائل الاتحاد مع مصر .

ومن الأمور التي تدعو الى الأسى ، أن عبد الناصر — الثائر الديكتاتوري — هو الذي كان منحازا بحماسة شديدة لأعضاء حزب البعث ، وهو الذي اختارهم بمساعدة عناصر رجعية ، ولكن على أسس ديمقراطية وبيانات حرة تماما ، ولاشك أن مثل هذا أمر محير جدا ، وخاصة إذا علمنا أن بعض البعثيين شعروا بالرضا التام عقب حدوث الانفصال السبوري عام ١٩٦١ وفي خطاب لعبد الناصر ألقى فيه اللوم — لحدوث كارثة الانفصال — تشمل بعض العناصر الرجعية إلى أعضاء الاتحاد القومي .

ومما لاشك فيه أن حزب البعث سقط في أول انتخابات جرت للوحدة ، ومن ثم بدأ في التداغي والانهياب بشكل سريع ، و كانت

الخطوة الأولى له في أغسطس ١٩٥٩ ، فقد حدث انشقاق في
الحزب ، وظهر هذا واضحا في ذلك الاجتماع المثير الذي جرى في
لبنان حيث انشق اثنان من قياداته هما : عبد الله الريماوى ، و بهجت
أبو غريبة (٣) وقد ذهب الاثنان الى القاهرة وشسكلا حزبا على
طريقتهما الخاصة .

وفي الشهر التالي أصدر عبد الناصر قراره باعفاء رياض
المالكي من منصبه كوزير في لجنة الاتحاد القومي ، وقد ترك هذا
القرار رد فعل غنيفا في قيادات حزب البعث خاصة لدى :
الحوارنى ، والبيطار ، ومصطفى حمدون ، وعبد الغنى كاتوت ،
حدث ذلك في غضون نهاية شهر ديسمبر ، وبهذا كان فصل
الختم في الاشتراك مع القيادات المصرية . وبعد مضي عدة سنوات
أخبر ميشيل عفلق بشيء من التفصيل عبد الناصر بأن هذا
القرار اتخذ في وقت كان الحزب يمر فيه بأزمة سياسية
وأردف قائلا : انه لم يتمكن من اقناع العديد من الوزراء السوريين
بترك الحكومة في نفس الوقت ، في حين كان عبد الناصر يعتقد
أن مثل هذه الاستقالات تعد خيانة للمبادئ واهانة له في نفس
الوقت (٤) في حين أن حزب البعث كان يعتبر أن مثل هذه الاستقالات
تدل على الفشل الذريع في أيديولوجية الحزب وأسلوب الحوار
فيه .

« ان مسألة الاتحاد كان يجب أن تتم بناء على رغبة الجماهير
الشعبية في سوريا على أن يوضع في الاعتبار الاستفادة من كل

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع - انظر المرجع السابق

ذكره - ص ٢٣ وما بعدها .

(٤) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، انظر الفصل الثالث

(التالي) .

التجارب السابقة لكي تتم الوحدة مع مصر بكل يسر وسهولة ، حيث الالتحام مع الثورة الأم ، وتجارب الشعب المصرى العميقة الجذور فى هذا المجال . والحقيقة أن الجباهير الشعبية فى مصر كانت محكومة قبل الثورة من قبل أحزابها المنتهية إليها ، ولكن بعد الثورة لم يكن فى إمكانها التعبير عن رغبتها الحقيقية مع رغبات أحزابها « (٥) » .

ان الاستقلالات تمت بشكل غير طبيعى مما أحدث رد فعل سيئا لدى قيادات عبد الناصر وكذلك حزب البعث ، وهما المسئولان عن قيام الوحدة بين مصر وسوريا ، ومن جهة أخرى ، فإثناء هذه الأزمة كانت هناك وجهة نظر بأن تترك سوريا الى حيث تشاء . . ومن جهة أخرى كان هناك رأى آخر ، يرى أن تترك سوريا فى حالة انعزال تام ، فى حين أن حزب البعث اعتقد خطأ أن عبد الناصر فى حاجة شديدة الى مساعدة حزب البعث له ، وسواء كان هذا الرأى صحيحا أو خطأ فإن من الثابت أن عبد الناصر لم يطلب ذلك ، فكان كلا الفريقين يقفان على أرض مشتركة ، وكلا الفريقين كان مقبرا له الاختفاء من الساحة السياسية على أكثر تقدير فى عام ١٩٦٣ ، فإن أحداث عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ برهنت على أن ايدىولوجية الثورة المصرية تخالف وتناقض مبادئ الأحزاب الأخرى العربية لمواجهة رغبة القوى الأخرى فى اتجاهاتها وأهدافها التى تسعى الى تحقيقها .



(٥) المحرر فى صحف بيروت البعثية - الصحافة فى ٢٢ فبراير ١٩٦٠ .
وهذه الفقرة نقلت من مؤلف فرنسى (الشـبـرق)
ORIENT ١٩٦٠ .
من ١٢٤ - ١٤٦ .

٥ - مصر والعالم العربي :

وحول هذه الظروف والملايسات التي تكشفت فيها كثير من النوايا ، وتباعدت وجهات النظر بين غالبية الأحزاب في الأيديولوجية والفكر أسفر عنه تغافل حزب البعث بل تجاهله من قبل كافة المنظمات والأحزاب العربية كلها . الأمر الذي أحدث تباعدا كبيرا بين عبد الناصر والبعثيين بعد أن تأكدت شكوكه ومخاوفه وتوقعاته التي كانت تراوده طوال فترة الوحدة ومن قبلها ، وساعت علاقة الدول العربية التي تربطها بالغرب مصالح مشتركة أو بمعنى أكثر صراحة تقع تحت تأثيرها الفعال مثل العراق والأردن والسعودية ولبنان وتركيا ، كل هؤلاء العرب ليس لهم أي هدف سوى سحب سوريا من هذه الوحدة مع مصر ، وقد شغلهم هذا الأمر وقتا طويلا وكان واجب هؤلاء بالدرجة الأولى هو مناصرة القضية الفلسطينية ضد إسرائيل والكيان الصهيوني باعتباره الخطر الزاحف الذي يضرب التجمع والقومية العربية في المنطقة .

حقيقة أن الوحدة بين مصر وسوريا لم تتم بالشكل القانوني المطلوب ، وأن كانت هذه الوحدة — بهذا الشكل — هي الخطوة الأولى لقيام الوحدة العربية الشاملة ، ولذلك فقد أعلن رئيس الوزراء في الأردن ، وكذلك النظام الحاكم في العراق بعد أيام قليلة من الوحدة المصرية السورية ، أعلننا قيام وحدة فيدرالية فيما بينهما لتكون مناهضة لهذه الوحدة مع مصر .

وشهدت لبنان قيام مظاهرات شعبية عارمة ضد حكومة الرئيس شمعون التي كانت تولت مهامها في شهر مايو من نفس العام ، وفي ١٤ يوليو حدثت ثورة في العراق لتضع حدا لهذه الوحدة الفاشلة مع الأردن ، وكأن التاريخ يعيد نفسه ، أو بمعنى آخر فإن التاريخ عاد القهقري مرة أخرى حينما ساد العراق يأس

ثام ، اذ ظهرت ضرورة غبذ الناصر على واجهة الحال التجارية في شوارع بغداد ، في ١٤ يوليو ، ثم اختفت بعد ذلك بنفس السرعة التي ظهرت بها .

وثورة العراق لم تكن ثورة قومية عربية انما كانت بمثابة انفجار هائل لغضب الشعب وعدم الرضا عن العديد من المسائل والموضوعات الاجتماعية والسياسية لمجتمع العراق الممزق : الاقلية القديمة الحاكمة ، والاكرد ، والسنة ، والشيعية ، والعرب ، والشيوعيون ، و القوميون ، والائتلاف الحاكم الذي انحدر سريعا الى صراع داخلي ضاع فيه القوميون العرب. بما في ذلك حزب البعث العراقي ، ووجدوا ان نفوذهم في البلاد قد استبدل به الشيوعيون وأنصارهم . وفي هذا الجو كانت الشخصية القومية القيادية تتمثل في عبد السلام عارف الذي وقف مع عبد الناصر في الشرفة بدمشق ليتلقى هتافات الجماهير ، ولكن بعد ذلك بثلاثة أشهر كان مصيره السجن ببغداد محكوما عليه بالاعدام : وفي نهاية هذا العام كانت العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة أسوأ مما كانت عليه قبل قيام هذه الثورة في العهد القديم ، وذلك حينما بدأت محكمة الشعب التي شكلت لمحاكمة أعضاء الحكومة السابقة ورئيسها والمتعاطفة مع نظام الحكم القديم ، و كان رئيس هذه المحكمة الكولونيل مهدي الذي حول اجراء المحاكمات الى مهزلة كبرى بأقواله الجانبية الساخرة ضد الرئيس عبد الناصر وخطبه وكذلك ضد رئيس الوزراء العراقي الجنرال عبد الكريم قاسم كخائن للقومية العربية ، وكأداة للشيوعية العالمية ، وقد وصلت العلاقات الى أدنى وضع في شهر مارس ١٩٥٩ عند قامت انتفاضة في الموصل يقودها الضباط القوميون العرب لدعم ومساندة الجمهورية العربية المتحدة ، ولكن هذه الثورة تم قمعها بشكل دموي عنيف .

وفى الخريف التالى كانت هناك محاولة فاشلة على حياة عبد الكريم قاسم بهدف اغتياله ، ويعزى قيام هذه المحاولة الى عملاء الجمهورية العربية المتحدة ، وساد المناخ العربى توتر شديد حتى شهر فبراير ١٩٦٣ وتبدلت الاهانات بين القاهرة وبغداد .

وفى داخل العراق ترأس عبد الكريم قاسم حكما غربيا وصل الى درجة الانحطاط بين الشيوعية والراдикаلية الفوضوية ولا يعتمد على اى مبادئ يستند اليها فى حركته .

وكانت المشكلة بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة أن قاسم كان ثائرا ولكنه — برغم هذا — فتنسل فى التعاون مع الوحدة العربية ، أو حتى اظهار اى نوع من الاحترام تجاه الرئيس عبد الناصر كما فعل القادة الثوريون الآخرون ، بل أكثر من هذا ،لقى بالآلاف المعجبين بعبد الناصر فى السجن ، ونصب نفسه عدوا صريحا لعبد الناصر وأنصاره ولذلك كان لابد من مواجهته بشكل ما ، ولو كان رجعيا مثلا كالملك حسين أو نوري السعيد ، كما شكل هذا الافتراض تهديدا خطيرا فى ذلك الوقت لعبد الناصر ، بل كانت سياسته ومواقفه تعد أمرا مألوفا وهو بالطبع لم يكن رجعيا ، بل كان بطلا راديكاليا يعبر عن وجهة نظر سكان الأحياء الشعبية فى بغداد ، ولهذا فهو يعد عدوا للأعداء الامبرياليين المفترضين لعبد الناصر ، وصديق للأصدقاء المفترضين لعبد الناصر فى نفس الوقت ، وهو الاتحاد السوفيتى ، والغريب فى الأمر أنه على خلاف مع الشيوعيين العرب فى داخل الوطن العربى ، وبرغم هذا فقد لقي قبولا لدى الجماهير الشعبية .

ولأن قاسم كان يمثل السياسة التى انتهجتها العراق ، فقد كان يشكل تهديدا مباشرا للوحدة السورية المصرية ، ومن ثم .

فان السوريين لم يشعروا بارتياح له ، خاصة أنه كان يتآمر بشكل مباشر مع الملك حسين والاسرائيليين ، وكذلك وكالة الاستخبارات الأمريكية لتقويض القومية العربية .

ومما تجدر الإشارة اليه أن الشعب العراقي نال تأييد المصريين حينما تمكنوا من الاطاحة بالنظام الملكي في بغداد ، والغريب في الأمر انهم انضموا الى وفد محادثات الوحدة مع سوريا ، وترك الباب مفتوحا لانضمام دول عربية أخرى .

والآن وقد فشلت الوحدة مع سوريا ، وان كانت مثل هذه الوحدة لم تكن النتيجة المرجوة في ذلك الوقت ، اذن من أجل ماذا ضحوا باستقلالهم ؟ ومن أجل ماذا ضحى حزب البعث بوجوده الرسمي ؟ فان العراق بحكم موقعه الجغرافى والتاريخ المشترك والتركيب الاجتماعى ، والوضع الاقتصادى ، كان البد الوحيد الذى يجب عليه أن يتحد مع سوريا بغض النظر عن السبب الأيديولوجى لحكم الأسرة الهاشمية الواحدة .

وكان الاتحاد بين مصر وسوريا مقيدا بعدم التوسع فى المرحلة الراهنة وذلك بسبب أن الجانب المصرى هو الذى بيده زمام الأمور ، اذ كانت نسبة التمثيل بين المصريين والسوريين بنسبة خمسة الى واحد . ولهذا فقد لعب المصريون دورا بارزا فى رسم السياسة العامة لهذه الوحدة نظرا لعدم وجود طرف ثالث معها .

٦ - تفسير فى الخطط :

عقب هذه الاحداث سألته الذكر وموقف عبد الكريم قاسم المتشدد ضد عبد الناصر والناصريين الذين زج بهم فى غياهب سجون العراق ، كان على عبد الناصر أن يغير موقفه تجاه الأحزاب

الأخرى وأن بحسن سياسته تجاه الأردن والسعودية ليستعين بهما
ضد سياسة عبد الكريم قاسم في العراق ، التي أثارت الفتن
والاضطرابات في المنطقة العربية بأسرها .

ونجح عبد الناصر في كسب تأييد كل من الأردن والسعودية
ولكن هذا التأييد يشوبه الحرص الشديد من جانب هاتين الدولتين
حرصا على سلامة استقلالهما على الرغم من مظاهر الود الواضحة
في استقبال الملك سعود في القاهرة ، وأعقب ذلك عودة العلاقات
الدبلوماسية مع الأردن في أغسطس ١٩٥٩ ، وحسن عبد الناصر
ملاقاته كذلك بالولايات المتحدة الأمريكية التي كان يناصبها العداء
بسبب احتلالها للبنان عام ١٩٥٨ .

وأبدت أمريكا ارتياحا تاما لتقارب عبد الناصر الذي كان
يناهض النشاط الشيوعي في العراق وسوريا كما يؤكد عدم خضوعه
التام للاتحاد السوفيتي . والشيوعية في العراق وسوريا تعمل في
الخفاء ، لأن الأيديولوجية الشيوعية تختلف بشكل جذري عن مبادئ
ناصر الثورية ومن هنا وجد الاتحاد السوفيتي نفسه في مأزق حرج
اذ كان عليه كبح جماح عملائه في المنطقة العربية ، حتى يستطيع
أن يحتفظ بأقل قدر من صداقته لعبد الناصر .

ان التغييرات التي وجدت على هذه الساحة من قبل
عبد الناصر — برغم اعتدالها — أحدثت فزعا عند الوجوديين داخل
سوريا وخارجها وخصوصا بين البعثيين الذين شعروا أن عبد الناصر
لجأ الى أسلوب الحل الوسط الذي يوافق مبادئه الثورية مع هؤلاء
الرجعيين في المنطقة العربية ، واذا كان ضيق تفكير قاسم وشعوره
بجنون العظمة قد سلب العراق فرصتها في الانضمام الى الوحدة
العربية ، فان تقارب عبد الناصر مع الأردن — من ناحية أخرى —

قد سلب الأردن فرصتها أيضا ، وما كان فى إمكان أى قائد عربى آخر أن يقوم بدور أكثر ايجابية من عبد الناصر ، لأن الجمهورية العربية المتحدة تعوزها الوسيلة لضمان مستقبل المملكة الأردنية فى مواجهة أى عدوان اسرائيلى قد يقع عليها ، خاصة اذا ما أطيح بالملك حسين مع تدخل القوات البريطانية فى الأردن منذ يوليو ١٩٥٨ ، وان كان هذا الحدث فى حد ذاته يعد بمثابة كارثة كبرى للجمهورية العربية المتحدة ، اذ كانت الخيارات أمام عبد الناصر محدودة ومحفوفة بالمخاطر ، ولكن نظرا للالتزام عبد الناصر بالمصالح التى تعود على دولة الوحدة أكثر من التزامه بالناحية العقائدية ، فقد ألقى اللوم والنقد على الناصريين .

لقد واجه عبد الناصر نفس الموقف قبل حادث الانفصال فى صيف عام ١٩٦١ حينما قامت العراق باحتلال امارة الكويت ، هذه الامارة المنتجة للبترول والتى كانت موضوعة تحت الحماية البريطانية منذ عام ١٨٩٩ ، وقد أعطيت استقلالها فى منتصف شهر يونية عام ١٩٦١ ، ولم يكد يجف الحبر على هذه المعاهدة الكويتية الانجليزية حتى أعلن عبد الكريم قاسم بشكل لم يسبق له مثيل أن الكويت كانت محافظة تابعة للعراق فى أقصى الجنوب ، وأنه وجيشه سيحررها فى أية لحظة ، ثمان مستوى الدخول لاي فرد فى الكويت يزيد على دخل الفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن الكويتيين غير راضين فى التحرر من الاحتلال البريطانى ، وأن شيخهم الحاكم قد نفذ المعاهدة ورتب الأمور لوصول قوات بريطانية طارئة لحماية المنطقة .

وفى الواقع كانت الجمهورية العربية المتحدة تضاع كل إمكانياتها لقضية الوحدة العربية ، ولوضع حد لأمراء وملوك البترول الأغنياء ، وأغنى حاكم فيهم هو شيخ الكويت ، وأن كان من

المفروض استخدام دخل البترول بشكل أمثل ، إذا ما وضعنا قضية ترف الحكام جانبا ، وعلى هذا فإن ابتعاد الكويت مع العراق يجعل مثل هذا التوجه الاقتصادي أمرا غير مرغوب فيه ، إذ كان العراق في ذلك الوقت بلدا ثوريا غير مستقر. تماما مثل الجمهورية العربية المتحدة ، في وقت كان فيه عبد الكريم. العدو الأول للجمهورية العربية المتحدة وعلى هذا كان من المستحيل تشجيع أى شخص للقيام بهذه المغامرة وخاصة عندما واجه قيام الجمهورية العربية المتحدة بعض الصعوبات وبالإضافة الى ذلك فقد اكتشفت الجمهورية العربية المتحدة شركاء دبلوماسيين في عمان والرياض منحازين تماما بشكل لا يقبل الشك مع شيخ الكويت بإعتبار أنه تضامن شرعى .

لم يكن هناك أية صعوبة في تبرير مقارضة أطماع عبد الكريم قاسم بالكويت ، وذلك على أساس مبدأ تقرير المصير الذى أعلنه عبد الناصر مرارا ليكون أساسا للوحدة العربية الشاملة ، وكان العراق يقدم عرضا وقحا سافرا يحز في النفس ، وهو منظر القوات البريطانية وهى تفرض نفوذها على آبار البترول بالكويت ، وكانت الجمهورية العربية المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة العسكرية إذا ما طلبت ذلك .

وعندما ذهبت القوات البريطانية الى الاردن عام ١٩٥٨ ، كان على الكويت على أقل تقدير أن تستدعى القوات المصرية ، لأن مصر لا ترجو فائدة من هذه العملية سواء كانت الفائدة بشكل مباشر أو غير مباشر ، الا المحافظة على استقلال اماره ذات كيان مستقل وعضو في الجامعة العربية .

لقد جرى التغلب على هذه المشكلة الواقعة على الكويت وذلك باستبدال قوات سفوتية أو قوات مصرية بالقوات البريطانية،

وتم تنفيذ هذا في ١٤ سبتمبر ، ولكن حتى هذا العمل لم يزد شيئاً على صورة عبد الناصر عندما يرى قواته بجانب القوات السعودية والأردنية تتبادل المواقع مع القوات البريطانية بهدف الدفاع عن مصالح بريطانيا في المنطقة (*) ..



٧ - الانفصال السوري :

بعد حل حزب البعث السوري اعتمد عبد الناصر على الكولونيل عبد الحميد السراج الذي خلف أكرم الحوراني كرئيس لمجلس الاقليم السوري ، ليفرض نفوذه على سوريا بالأساليب البوليسية المتشددة ، وفي واقع الأمر كان السراج يسير في الاتجاه المعاكس الذي يريده الرئيس جمال عبد الناصر ، ولهذا بعث الى سوريا أقرب الشخصيات اليه وأقواها وهو المشير عبد الحكيم عامر ليكون ممثلاً شخصياً له مزوداً بتعليمات خاصة باستخدام الشدة في فرض النفوذ على هذا الاقليم . ولكن هذه السياسة الناصرية أحدثت رد فعل معاكساً في صفوف الجيش السوري ، اذ شعر الضباط السوريون بعدم الرضا لخضوعهم للضباط المصريين بالإضافة الى شعورهم بالتذمر لتخفيض الرتب العسكرية إلى مستوى زملائهم المصريين .

كما ساد التذمر صفوف الشعب في سوريا نتيجة القيود الاقتصادية وزيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة ،

(★) وتكرر المشهد مرة ثانية على الكويت في أغسطس ١٩٦٠ عندما أقدم صدام حسين - رئيس العراق - على احتلال الكويت في غفلة من أهلها في ليلة صيف .

(الترجمة)

الأمر الذي أدى إلى رنح الأسعار على كل المستويات ، وتشاء الظروف أن يسود الجفاف سوريا لمدة ثلاث سنوات متتالية ، ولم يكن في مقدور المشير عبد الحكيم عامر أن يفعل شيئاً إزاء هذه الكارثة ، كل هذه الظروف قللت من هيبة عبد الناصر في هذا الإقليم نتيجة المعاناة التي كان يعانيها الشعب السوري .

وعلى الرغم مما تحلى به المشير عبد الحكيم عامر من صبر وحسن نية ، فإن مثل هذا السلوك لن يجدى إزاء شعور السوريين ذوي العقول السياسية خاصة أنهم وجدوا أنفسهم في عزلة عن المشاركة في الحياة السياسية في ظل غياب حزب البعث ، وفي وقت متأخر — في صيف عام ١٩٦٠ — تم تشكيل الاتحاد القومي الذي تم تعيين أعضائه بشكل مباشر ولم يتم ذلك بالانتخاب .

بالرغم من أن عدداً لا بأس به عين في هذا المجلس من بين الشخصيات السورية دون أن يكون لهم أي تأثير يذكر على الشعب السوري ، وبالطبع كانوا أقل من زملائهم المصريين في المجلس الذين يتسمون بالانصياع التام للنظام الناصري .

وشاعت الفكرة بين أفراد شعب سوريا حول فشل الاتحاد القومي وعدم فاعليته ، فهو شعب متنوع طبيعته وتختلف أمزجته وتصعد قيادته لأن ٥٠٪ يعتبرون أنفسهم قادة وزعماء ، و ٢٥٪ يظنون أنهم أنبياء ، و ١٠٪ يتخيلون أنفسهم آلهة ، و ١٥٪ لا تشغلهم هذه القضايا ، وليست لهم هوية ، وإن كانوا يفقدون مناصبهم تدريجاً .

عندئذ صرح شكري القوتلي لعبد الناصر بقوله : « إن النبي صلى الله عليه وسلم وصل إلى هنا ثم رجع » ، وهي عبارة تدل

على المناوأة وشتات الأمر ، ولم يبق من شعب سوريا سوى عبد الحميد السراج الذى أبعد عن سوريا فى أغسطس عام ١٩٦١ ، ونقل الى القاهرة نائبا لعبد الناصر ولكن بعد مضى شهر وجد نفسه معزولا تماما ، فأثر تقديم استقالته وعاد الى سوريا ، وانتشرت اشاعات فيما بعد حوله ، اذ قيل أنه يخطط للقيام بانقلاب عسكرى ، ولكن فى الواقع لم يكن الكولونيل عبد الحميد السراج هو الذى يفعل ذلك ، انما بعض ضباط الجيش السورى الآخرون الذين كانوا يشعرون بتذمر ، هم الذين كانوا يفكرون فى ذلك ، وذلك نتيجة الأوضاع السيئة ، وفى ٢٨ سبتمبر قبضوا على المشير عبد الحكيم عامر ، ووضعوه فى طائرة خاصة متجهة الى القاهرة ، ومن ثم أعلنوا انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة .

ولا نعرف بالضبط ماذا كانت طبيعة المؤامرة التى خططت لحدوث هذا الانفصال ؟ وماذا كان دور الدينين الذى لعبوه فى هذه المؤامرة ؟ وقد حدث رد فعل سيئ لدى الشعب المصرى ، وكان أصدق تعبير له من خلال عدة خطب القاها عبد الناصر ، فضلا عما عبرت عنه الصحافة المصرية وكذلك الاذاعة ، وخاصة اذاعة صوت العرب :

« طعنت الوحدة العربية من الخلف من قبل طبقة الاغتياء السوريين ، وكذلك الرجعيين الذين تأثروا بالتشريعات والقوانين الاشتراكية ، وكذلك تأميم البنوك وشركات التأمين ، فضلا عن النشاطات الصناعية والمهنية وكثير من الاجراءات التى فرضت على النشاط الاقتصادى ، وعلى نطاق واسع ، وذلك نتيجة لتلك القرارات التى أصدرها عبد الناصر فى يوليو ١٩٦١ ، هؤلاء الرجعيون بمساعدة الامبرياليين ، وكذلك الملوك الرجعيون الذين قدموا الرشوة لفئة من الانتهازيين من ضباط الجيش لتنفيذ الانقلاب

فذلك بهدف إعادة النظام القديم الى سوريا والغاء اصــلاحات
وقوانين الوحدة العربية .

ولقد كان هناك الكثير من المالبسات والظروف التى استغلها
أغنياء سوريا ولم يكن الأمر مقصودا على قرارات يوليو ١٩٦١
الاشتراكية انما كان هذا التذمر نتيجة لتطبيق قوانين الاصلاح
الزراعى المصرى فى الاقليم السورى ، وغالبا ما طبق بأسلوب
لا يتطرق اليه الشك من قبل الوزراء البعثيين ، كما فرضت القيود
على طبقة الرأسمالية الوطنية فى وقت مبكر من عام ١٩٦١ (*) .
وعلى أثر حدوث هذا الانقلاب قام السياسيون السوريون بتشكيل
حكومة فورا ، وأجروا كذلك انتخابات برلمانية ، واحتلوا مع
زملائهم من المدرسة القديمة معظم المقاعد البرلمانية ، وفى أوائل
عام ١٩٦٢ قاموا بالغاء معظم قوانين التأمين التى أصــدرها
عبد الناصر فترة الوحدة ، وقد استغرقت مناقشة هذا الموضوع
فى البرلمان مدة دقيقتين فقط . قام الأعضاء بعدها بالتصويت لصالحهم
بالغاء هذه القوانين ، كما قرروا كذلك زيادة المرتبات بنسبة ٣٣٪
أما فيما يتعلق بقانون الاصلاح الزراعى فلم يتم الغاؤه ، اذ رأوا
الثريث بعض الوقت لدراسته وتعديله ، وكانت هناك شكاوى كثيرة
من ملاك الأراضى الزراعية ، اذ حدث صدام بين الملاك الجدد
والملاك القدامى لهذه الأراضى ، الذين كانوا يرون امتلاك أراضيهـم
بالقوة بحجة أن قانون الاصلاح الزراعى ألغى ، وعلى هذا فقد
كان منطقيا ان طبقة الأغنياء فى سوريا لم يقوموا بهذا الانقلاب ،
بل استغلوه لصالحهم بشكل لافت للنظر .

(*) خطب وتصريحات عبد الناصر ج ٥ ، ص ١١٣ وجاء حديثه عن
هذه القرارات فى عيد النصر بالاسماعيلية فى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٤ .

ومما يثير الأسى فى النفس مبادرة كل من : الأردن وتركيا
بالاعتراف بالحكومة السورية الانفصالية ، وجاء الاعتراف بسرعة
غير لائقة ، وقامت الدول الكبرى أيضا بالاعتراف مثلها ، ويبدو
للوهلة الأولى أن الحكومتين كانتا على علم مسبق بحركة الانفصال ،
ولهذا لم يتوان عبد الناصر عن قطع علاقته فوراً بكل من انقرة
وعمان .



٨ - الأسباب الضمنية :

ليس من المعقول أن نفسر حادث الانفصال السوري عام
١٩٦١ بمثل هذه العبارات البسيطة ، ونترك الأحداث عند هذا
الحد ، وكأن ما حدث لا يعدو أن يكون أمراً بسيطاً ! فإن ما حدث
قد ترك أثراً سيئاً للغاية على علاقة مصر بالعرب فى ذلك الوقت ،
فقد أوجد حادث الانفصال تعبيرات استعملت لتشخيص عقبات قيام
الوحدة العربية مثل : الرجعية ، والانتهازية ، والاقليمية ، هذا
بالإضافة الى العديد من الخرافات والأساطير القائلة بأن الوحدة
العربية كان يجب ألا تحدث بين العرب ، لأن العرب ليسوا أعضاء
فى أمة واحدة لاختلافهم فى البيئة الجغرافية ، وكذلك اختلاف
لهجاتهم ، فضلاً عن التركيب الاقتصادى المختلف ، وكذلك التقاليد
الاجتماعية المتباينة ، وتفاوت العرب فى خبراتهم السياسية ،
فالموقف السياسى السائد ما هو الا موقف مصطنع أو على الأقل
لا يزيد على أنه ذو أهمية ثانوية ، وأن الامتيازات الممنوحة لهم
لا تستحق الشجب ، وأمر آخر هو أن حاجات ورغبات الجماهير
العربية يمكن فهمها بشكل مناسب لكل شعب على حدة ، والوفاء
بها ضمن الأفكار الايديولوجية البسيطة التى شارك فيها الناصريون
وكذلك البعثيون ، كثورة التحرير ، والوحدة ، والاشتراكية ، ويمكن

أن يكون ضباط الجيش السوري — على سبيل المثال — مستعدين أن يؤيدوا هذه المبادئ ، ولكنهم غير مستعدين للدفاع عنها ، ولهذا السبب لم يكن هذا الاتهام ظلماً فقط ، ولكن الأمر الأخطر أنه يدل على ما وصلت إليه أفكار هؤلاء من عجز بالنسبة لأولئك المصابين بجنون العظمة ، ليدركوا أية تعقيدات وغموض وتوتر وتنافس وشكوك ، كانوا يتسمون به .

ودائماً نجد احتمالات الأمور السياسية العملية في كل مكان ، حتى في تلك المجتمعات التي يقيم فيها الحكم الاستبدادي نوعاً ما من الحكم يتسم بالعدالة المطلقة .

ونم يكن الأغنياء فقط — على سبيل المثال — هم الذين قاموا بحركة الانفصال ، ولكنهم مجموعة كبيرة من رجال الأعمال الأقل أهمية ، تضرب في قاع المجتمع السوري لتصل إلى صاحب الحائوت الذي عانى درجة من الضيق نظراً لإغلاق محله بين حين وآخر ، فضلاً عن القيود الاقتصادية والإصلاحات الإدارية المرتكزة غالباً على الاحتياجات المضرة لا السورية ، وكانت هناك أسباب مهمة لا علاقة لها بمسألة « الظلم الاجتماعي » .

ولنا أن نتساءل : لماذا أثار الاقتصاديون استياءهم الشديد في سوريا ؟ كان أحد هذه الأسباب الوسائل الإدارية للحكومة المصرية كما علق عبد الناصر على ذلك بقوله :

« في كل مرة كانت تدخل فيها مجموعة من تنظيمات الاستيراد والتصدير والعملية ، والأجور ، كان يظهر بسرعة تركيب بيروقراطي منظم كبير ، كان هذا أمراً سيئاً في أعين السوريين الذين كان عليهم التعامل مع موظفي الحكومة إلى الدرجة التي شعروا فيها بمثل هذه التعقيدات ، وازداد هذا الوضع سوءاً حينما كان

الموظفون المصريون — بشكل لا بد منه — قد لعبوا دورا رئيسيا فى ايجاد مثل هذه المواقف وتطبيق القوانين والاجراءات الجديدة بأسلوب مبالغ فيه بحجة أنهم ذوو خبرة فى هذا المجال لدرجة أنهم اشتطوا كثيرا عن جادة الصواب مما جعل الشعب السورى يكره الوحدة العربية وما ترتب عليها من تعقيدات فى حياتهم الشخصية .

ونتيجة لذلك فان العديد من السوريين من عامة الشعب قد وجدوا أن من الضرورى التعامل مع بيروقراطيين مصريين غير مألوفين ومجهولين ، وفى نفس الوقت اتباع الاجراءات التى لا حدود لها ، والمعقدة فى نفس الوقت بشكل يدعو الى العجب ، والتى اشتهرت بها الحكومة المصرية منذ زمن سحيق .

ولاحتواء مثل هذا السخط الشعبى ، والحد من شعور السوريين بالندم لأنهم هم الذين ساهموا فى قيام الوحدة مع مصر ، ومن المؤكد أنهم لم يستخدموا كوسيط لذلك ، فقد كانت هناك حاجة الى وجود حزب سياسى قطرى أو مجموعة من الأحزاب المنظمة تكون مثيرا للحوار الحر ، والتعبير عن آرائهم وافكارهم بشكل يمكن أن يراه الحاكم أمرا مناسبا ، وهذا لا يعنى أن يكون لسوريا ديمقراطية من خلال عدة أحزاب ، لكن فقط كان الأمر يحتاج لأن تحكم سوريا بأسلوب ديمقراطى نيابى يحكمه دستور ، ليأخذ فى الاعتبار بعض الحقائق الاجتماعية والنفسية ، وبالمقارنة مع المصريين فالسوريون أكثر حرية وصراحة فى مواجهة مشاكل المجتمع وأقل ادعانا وخضوعا للسلطة ، وفى نفس الوقت فالشعب السورى يتسم بالغيرة على كرامته وبأنه أكثر حرصا على حرته ، وهو مستعد للاحتجاج والثورة والمعارضة .

أبـ : ولكن الملاحظ أن الاتحاد القومي الذي ألف في سوريا على أثر قيام الوحدة — كبديل لتلك الأحزاب السياسية التي كانت سائدة في المجتمع السوري من قبل — كانت تنقصه هذه الصفات وتلك الخبرة المتصلة بمشاكل الجماهير ، فضلاً عن أنه كان كبيراً في تشكيلاته واسعة الانتشار ، وفي نفس الوقت مجهولة الهوية ، وكثيراً في مؤسساته بشكل بيروقراطي ليتحكم في النهاية من أعلى ، إذ كانت سياسته تائمة على أساس أن تصدر أوامره من القمة إلى القاعدة بأسلوب غير ملائم لطبيعة الشعب ، وتركيب المجتمع ، وكان يحلو لتحديث القول : بأن بعض المصريين السياسيين يودون أن يظهروا تذرهم من هذه الأوضاع متهمين الاتحاد القومي السوري بالرجعية بعد أن تمكيت جماعة من الرجعيين التسرب إليه والتحكم فيه أمثال : مأمون الكزبري أول رئيس وزراء بعد حادث الانفصال عن مصر ، إذ كان رئيساً للجنة التنفيذية للوحدة في مدينة دمشق ، لأنه في واقع الأمر قد احتجب السياسيون المحافظون ، فليس لهم مكان في الاتحاد القومي عام ١٩٥٥ وكان ذلك بسبب غياب حزب البعث السوري .

أضف إلى هذا أن تكوين الاتحاد القومي السوري قد أعطي طابع المنظمة في تشكيله ، ولهذا فمن الصعب أن تتخيل كيف تمكن هؤلاء الرجعيون من استخدام مكانتهم ونفوذهم في الاتحاد القومي وأحداث الانقلاب الذي أدى إلى حادث الانفصال عن مصر لذا كان هؤلاء الرجال هم المسئولون عن فشل استمرار الوحدة العربية ، وهذا الفشل لم يكن بسبب عدم تشجيعهم لفكرة الأيديولوجية الاشتراكية ، ولكن بسبب عدم مشاركتهم الفعالة في القضايا السياسية ، والتعبير عن آرائهم ، وذلك لابعادهم عن مجال جماهير القوات المسلحة والجنود ولشماركتهم الفعالة أيضاً مع كبار الشخصيات السياسية ، ورجال الأعمال ، وعامة المواطنين

مما جعل حادث الانفصال يلقى تأييدا واسعا النطاق من قطاعات كبيرة وواسعة من الشعب السوري .

ولسوء الحظ فان مثل هذا الحادث والدروس المستفادة منه لم يكن يسترعى انتباه المسؤولين في القاهرة ، فقد كان من المستغرب لدى السياسيين الذين عارضوا قيام الوحدة بهذا الشكل والأسلوب أنهم كانوا يعارضون قيام وحدة على أساس الحماسة الشعبية فقط ، وهؤلاء هم الذين لم يتأثروا بأفكار شخصيات حزب البعث وعقائدهم الغامضة ، وكان على هؤلاء أن ينشروا كل شيء على أساس قوى الرجعية التي ماتزال تتركز في قطاع الوطن العربي وصراعها مع القوى الثورية في المجتمع العربي ، كما أن الحكومة المصرية تشرع فورا سياسة قمعية — عقب الانفصال — ضد الطبقة الرجعية هذه كمصادرة أملاكهم واعتقالهم بشكل جماعي باعتبارهم أعداء الشعب ، وباستمرار علاقاتها مع بقية العالم العربي ، معنى ذلك أن الحكومة المصرية أثرت طريق الاعتدال الذي طورته منذ عام ١٩٥٩ وتبنت فكرة الثورة النضالية لقلب أنظمة الحكم المغايرة لها .

* * *

الفصل الثاني

الانفصال

سبتمبر ١٩٦١ - مارس ١٩٦٣

- ١ - ردود الفعل المصرية
- ٢ - ردود الفعل السورية
- ٣ - انشقاق حزب البعث
- ٤ - حكومة بشير العظم
- ٥ - عجز جامعة الدول العربية
- ٦ - الانقلابات العسكرية العراقية السورية

« أن الاختلافات الموجودة حالياً بين بعض العواصم أمر طبيعي في هذه المرحلة من الثورة السياسية الاجتماعية . أنها تثبت أن الوحدة العربية ليست خيالا أو أسطورة ، بل على العكس ، أن ما حدث دليل أكيد وبرهان قوى على أن هذه الوحدة العربية وحدة حقيقية وأصيلة » .

محمد حسنين هيكل — الأهرام في ٩ مارس ١٩٦٢



من أجل الأيديولوجيين الواعين تمت حركة الانفصال السوري بدون اراقة دماء ، ولاشك أن الموافقة والتأييد الداخلي الذي لقيته حركة الانفصال أخذ شكلا واضحا . فالثورة تقف وحدها متحدية قوى الرجعية ، لقد دلت سنوات الوحدة على أنها مرحلة شاذة ، وإذا كانت الوحدة العربية هي الإرادة العامة للأمة العربية ، فلماذا كانت الأوضاع السورية تشكل مشكلة دائمة للرئيس عبد الناصر ؟ ولماذا أصبح ناصر متسامحا مع الملك سعود والملك حسين مع عدم ذكر اسم الامام السابق لليمن ؟ أما الآن فهذه الأسئلة لم تعد بحاجة لأن تثار ، لأن رد الفعل في القاهرة نحو الانفصال كنا اعلاما للحرب الدبلوماسية ضد الحكام المحافظين والانسحاب خلف حواجز لصرح النظام الاشتراكي في الوطن العربي ، ولاشك أن الصورة لم تكن واضحة المعالم تماما بسبب وجود نظام حكم قاسم بالعراق ، ومع ذلك يمكن أن نصف حكم قاسم بالعراق — صراحة — بأنه كان حكما يحمل عوامل فنائه وزواله .

وفى خطاب حماسى فى ١٦ أكتوبر أعلن الرئيس عبد الناصر
الخطوط الرئيسية للموقف الأيديولوجى والسياسى المصرى قائلا :

« يجب أن يكون لدينا الشجاعة للاعتراف بأخطائنا . يجب أن
نلوم أنفسنا لانتهيار الوحدة مع سوريا ، وإذا كانت هناك خطيئة
التصقت بمصر ، فإن عبد الناصر يعلن تحملها برجولة على عاتقه »
لكن ماذا كان الخطأ الذى اعترف به عبد الناصر باسم مصر ؟

كانت مواقف الرجعية داخل سوريا وسياستها وكذلك فى
الشئون العربية الداخلية عامة، كان لابد أن نتعلم منها درساً قاسياً،
ولا ننق اطلاقاً بأى شخص مثل مأمون الكبرى والملك حسين ، والملك
سعود ، ولا نلتمس عذراً لهم من أجل التضامن معهم مرة ثانية ،
وان من المستحيل بعث الأمة العربية بدون اكمال مسيرة النضال
والثورة ضد قوى الرجعية هذه ، فعبد الناصر لم يعارض أحداث
الانفصال بالقوة لأنه لم يكن راغباً فى اراقة الدماء للشعوب العربية،
كما أن عبد الناصر لم يكن يتخيل أن يحدث من الشعب السورى
النبيل ما حدث ، ان الذى طعنه من الخلف هؤلاء الانفصاليون
الأتانيون ، وبرغم هذا لم تتنكر مصر لدورها وتتخل عن قدرها
العربى ، و تعود مرة ثانية للعزلة ، وفى هذه الاثناء فان مصر
ستستمر فى تسمية نفسها « الجمهورية العربية المتحدة » وبهذا
الشكل الذى عرضه عبد الناصر بمهارته التكتيكية المعتادة ، تعالى
عبد الناصر عن الكارثة ، وتمكن من الامساك بزمام المبادرة النفسى،
أظهر بذلك أنه قوى الشخصية وذلك بتوجيه النقد الذاتى لنفسه ،
ومن أجل ذلك امتدحه معارضوه ، ورفض الاعتراف بنظام
الحكم الجديد فى سوريا بل قطع العلاقات الدبلوماسية مع الأردن،
وأعلن إلغاء الاتحاد الكونفدرالى الموجود بين الجمهورية العربية
المتحدة واليمن . كما اتهم الحكم الملكى فى العربية السعودية

بالرجعية والتعامل مع الغرب ، وهكذا عاد عبد الناصر مرة ثانية كخصم لهؤلاء الحكام الذين تحوم حولهم الشبهات فى تأييد وتمويل حركة الانفصال السورية وادانهم بشكل صريح ، ويرى أن من الأفضل ادانتهم ، وقد وضعوا موضع المتهمين فى نظر شعوبهم .



١ - ردود الفعل المصرية :

تأكد لمصر أن استمرار قواتها بالكويت ليس فى صالحها فى الوقت الراهن ، ولذلك سارع عبد الناصر بسحب قواته من الكويت، ولم يعد المصريون يفكرون فى استمرار بقائهم فى الكويت بجانب الوحدات العسكرية : السورية والأردنية والسعودية ولم يفكر عبد الناصر فى مهاجمة هذه الحكومات اذ ربما يحتاج الى تعاونهم ضد عبد الكريم قاسم ، اذ كانت العلاقات متوترة بينه وبين شركة بترول العراق الانجليزية ، وربما انسحاب القوات المصرية من الكويت يفرض قاسم على تكرار هجومه على الكويت ، واذا ما حدث هذا فانه سوف يشتبك مرة ثانية مع الأردن والسعودية .

ولكن قاسم لم يفكر فى الهجوم ثانية على الكويت ، وان كان لم يسقط ادعاءاته بها . وفى محاولة مسرحية عديمة الجدوى قام باستدعاء سفرائه الممثلين له فى بلاد الشرق الأوسط ، تلك الدول التى اعترفت باستقلال الكويت ، فى وقت كانت فيه الكويت قد انضمت كعضو فى جامعة الدول العربية .

وردت العراق على ذلك بمقاطعة جلسات جامعة الدول العربية ، ولكن هذا المسلك خدم موقف مصر الثورى بشكل جيد ، ومن خلال هذه المواقف استعاد عبد الناصر لنفسه النقاء

الأيدولوجى ، بحيث أن حزب البعث ونقادا آخرين رأديكاليين أبدوا استياءهم من سياسة عبد الناصر منذ ١٩٥٩ ، ولكن من الواضح أن عبد الناصر استطاع أن يقول مؤيديه ، ومناصريه ، أن موقفه ثابت لم يتضمن أية تنازلات عن مبادئه وسياسته ، وأنه تعاون فقط مع أناس يتفقون معه ازاء هذه المشكلة فى آرائه وأفكاره ، ومن خلال هذا الموقف استطاع عبد الناصر أن يستعيد شعبيته العربية أكثر من هؤلاء الذين وقفوا يؤيدونه أثناء أزمة السويس ١٩٥٦ ، وكذلك مولد الجمهورية العربية المتحدة ، ولكن فى عام ١٩٦١ كان عبدالناصر أكثر عزلة مما كان عليه الوضع فى عام ١٩٥٦ أو ١٩٥٨ ، كما أن حادث الانفصال أثار شعورا هائلا بالعزلة وخيبة الأمل عند الاتحاديين العرب ، هذا بجانب المصريين المعقدين سياسيا . . وهكذا هدد عبد الناصر بأنه سيبذل كل الجهود المبذولة من قبل الثورة المصرية ، لخلق وعى عربى ، ولا شك أن عبد الناصر بإمكانه استغلال هذا الموقف لصالحه أحسن استغلال ، وذلك باستخدام الأسلوب الثورى . ولاشك أن الموقف سيكون سهلا بالنسبة لشخصية عبد الناصر بأن يقف بكل كبرياء وحيدا فى العالم العربى عندما انفض منه الكثير من المصريين الذين ملوا التدخل فى مشاكل الوطن العربى ومغامراتهم ، فكل المقتنعين من الوجوديين العرب أو المقتنعين بالعزلة من المصريين استطاعوا أن يؤيدوا بل يدعموا السياسة الجديدة مادامت لا تنعكس على مصر بشكل مباشر .

وأوضح محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام ، السياسة العربية الجديدة للجمهورية العربية المتحدة بالتميز بين سياسة مصر كدولة وسياستها كدولة ثائرة .

مصر كدولة تتعامل مع كل الحكومات العربية أيا كان نظامها وتتخذ مكانها الى جانبهم فى الجامعة العربية وكذلك الأمم المتحدة

وتعتقد معها الاتفاقيات مسسواء كانت دفاعية أو تجسارية أو ثقافية . الخ .

ومصر كثورة تتعامل مع الشعب فقط ، وهذا لا يعنى تدخلا من جانبها فى شئون الدول الأخرى الداخلية ، ولأن المقدمة المنطقية الأساسية لنضالنا هو أن العرب أمة واحدة ، وإذا ما اعترفت مصر بالحدود فى معاملاتها مع الحكومات فإن مصر كثورة لن تتردد فى القيام بدورها ولا تفضل أن تقف عند الحدود ، ولكن يجب أن تحمل رسالتها من خلال حركتها ، ولاحق لنا بأن نفصل أنفسنا عن نضال المواطنين الآخرين لأمتنا ، أن مصر كثورة لن تكون حكومة القاهرة، ولكنها حزب تقدمى ضمن إطار الأمة العربية ، وبالتالي يجب أن تحدد كل العناصر التقدمية للأمة ، وتقف الى جانبهم بشكل علنى وتدعم موقفهم ويجب أن نعمل ما فى وسعنا للتعاون مع الحكومات . ولكن يجب ألا نمد ذلك التعاون الى الدرجة التى تتأثر بها الحركات الشعبية ، وإذا ما استخدمت الجامعة العربية لشل حركتنا فسنكون مستعدين لتجميد عمليات تلك المؤسسة وسنكون مستعدين أيضا لقطع العلاقات الرسمية مع أى بلد عربى تحكمه القوى الرجعية إذا ما اشتد الضغط علينا لوقف ميلنا الطبيعى للحرية والاشتراكية والوحدة لكل شعوب الأمة العربية(١) .

هذا التحول وجد فى نفسية عبد الناصر تجاوبا وتغيرا فى الشعارات حيث كان من المألوف سابقا التحدث عن وحدة الصف العربى بين أنظمة الحكم العربية ذات السياسات الداخلية المختلفة ليحسن مواجهة الأخطار والضغط الخارجى ، فان وحدة الصف العربى الآن أفسحت المجال لفكرة وحدة الهدف ، وقد وجه للشعار

:(١) الامرام فى ٢١ ديسمبر عام ١٩٦٢ .

الجديد اتهامات من دمشق وعمان والرياض بأن ناصر كان يحطم التضامن العربى ، واعلن ناصر قائلاً (*) :

« هناك أشخاص يتكلمون عن تمزيق وحدة الصف العربى ، وقد تحدثوا عنها منذ أيام قليلة مضت بحتمية وحدة الصف العربى ، ولكن ماذا كان هدف مثل تلك الوحدة ؟ هل كانت لخدمة مصالح الامبرياليين او لخدمة مصالح الأمة العربية ؟ ان الوحدة من أجل الأهداف أكثر أهمية من وحدة الصفوف ، اننا ندعو من أجل وحدة الهدف وننظر بارتياح وشك للشعارات المنادية لوحدة الصف ، ووحدة الصف المرتكزة على أهداف مختلفة يمكن أن تقود الأمة بكاملها الى الخطر .. انه يعنى اننا ندخر قليلا لطموحاتنا ، اننا نبحث لتحقيق وحدة الهدف فى المقام الأول .. مثل هذه الوحدة يمكن أن تقود الى وحدة الصف لأن وحدة الهدف تشكل وحدة الشعوب العربية ، وكل الشعوب العربية لها نفس الهدف لكن حكاما ما يعملون من أجل أهداف أخرى لذلك فهم يزورون الشعارات ويطلبون وحدة الصف » .

فمن هذا المنطلق كان من سياسة مصر ليس فقط الاعتراف بها ، ولكن العمل من أجل وحدة الصف العربى والتضامن العربى . وفى هذا الصدد كتب محمد حسنين هيكل يقول :

« ان الجمهورية العربية المتحدة يجب عليها أن تتجنب مثل هذا التضامن وتعامله بنوع من الفتور ، ومع ايمانها بحتمية الثورة العربية ، يجب أن تصرح بزايها وتصر على اختلافه .. والسبب وضعها التاريخى فهى مسئولة عن الثورة العربية والوحدة العربية،

(*) انظر مجموعة خطب وتصريحات عبد الناصر فى ٢٢/٢/١٩٦٢ ج ٤ .

(الترجمة)

انها ليست في حاجة لاعلان التضامن مع بعض الاحكام . عليها ان تقف بحزم امام كل الشعوب . ان مدى هذا التعريف الجازم سيكون مدى نجاحه في القضايا العربية الشاملة لكامل الامة (٢) .

ويمكن الاستعانة بوضع نتائج المقتطفات في منظور واضح اذا لاحظنا موازاتها لمظاهر معينة من النظرية اللينينية والستالينية وممارستها مصدر الهام ، وبالمصادفة ذات أهمية عظمى لقادة الثورة المصرية ابتداء من عام ١٩٦٠ وما بعدها . أولا كان عودة لتكريس الجهد للأهداف الثورية المحلية بعد الانفصال السوري وتقليل الاتصال الدبلوماسي مع الدول المجاورة التي كانت من صفات المظهر الستاليني للاشتراكية في بلد واحد ، كانت التطورات في مصر في هذا الوقت أدنى من الخط الموازي لقرارات التأميم في يوليو ١٩٦١ ، اذ أعقب ذلك موجة من الاعتقالات ومصادرة الأملاك ، وكان هذا العمل ضد الطبقة العليا التي واجهت حملة دعائية ضدها في شهر أكتوبر من نفس العام ، وترتب على ذلك حل البرلمان ، والاتحاد القومي بحجة تسرب الرجعية الى هذه المؤسسات ، وتقرر تغيير الاتحاد القومي بنظام جديد هو «الاتحاد الاشتراكي» وفي مايو ١٩٦٢ صدرت قرارات رسمية تحدد المبادئ الايديولوجية الثورية ، وكانت هذه القرارات تشيخه قرارات الكومنترن Comintern في الثلاثينات من هذا القرن ، معنى هذا أن مثل هذه السياسة لا تناسب طبيعة المجتمع والشعب المصري . وكانت السياسة المصرية مثل تلك التي كانت في الاتحاد السوفيتي ، ونظم الحكم الايديولوجية الأخرى التي كانت سائدة في الثلاثينات .

وكان هناك شعور بالقدر والحتمية التاريخية . . والمسئولية الاخلاقية العربية والتحرر من القيود ، وذلك بالتعالى الخاص الذى

(٢) الإجماع في ١ مارس ١٩٦٢ .

يصيب الحملات العنيفة لأسباب مختلفة عندما يصبحون مشغولين بالتبرير الذاتى العلمى ، وبهذا الشكل فان وحدة الهدف بأية عبارة يدركها عبد الناصر يمكن أن تعنى أنها تشكل وحدة الشعوب العربية .

والجمهورية العربية المتحدة بسبب وضعها التاريخى يمكن أن يظن أنها المسئولة عن الثورة العربية، وكذلك الوحدة العربية . إن صياغة الاعلان الأيديولوجى فى القاهرة فى نهاية عام ١٩٦١ أصبحت مسألة مفعمة بالمراجع الماركسية المزيّنة للحمية التاريخية، لقد تقرر الغاء التناقضات الاجتماعية ، والأسلوب الثورى العلمى ، وتقرر وحدة النضال ضد التكتل من قوى الشر (الامبريالية ، والصهيونية ، والرجعية ، والاستقلال) ورغم التناقضات الظاهرة فان له أهدانا ومسيرة فى عرض واحد بوجه بواسطة الامبريالية ، ولا يهمنا هنا مناقشة مسألة المد الثورى الذى كان ينادى به جمال عبد الناصر سواء كان هذا المد الثورى لينينيا أو ستالينيا . أما فى الأفكار والممارسات ، فان الجو الأيديولوجى فى ١٩٦١/١٩٦٢ كانت له صفات مميزة : التحدى الثورى ، والحث على تقديس النفعية ، التى أصبحت مألوفة للعديد من الأوربيين قبل هذا الجيل (٣) .

وبالنسبة للأنصار الملتزمين بالجمهورية العربية المتحدة فى هذا الوقت ، فقد ساعدت هذه الصفات على جعل كل شىء يبدو بسيطا ويشكل رائع وحررت عقولهم من وخز الضمير الذى يثيره عادة الاهتمام الجاد بالأمور الغامضة ، مع تغيير انحيازهم وتكتيكاتهم فى الوقت المناسب بطبيعة الحال ، فالأحداث المتغيرة كانت ملزمة مع عودة التعقيدات ولكن منذ سنة ونصف السنة — وقت حدوث

(٣) عضو مجلس حزب البعث السورى — عبد الله الريسباوى
Remawi حديث من اذاعة صوت العرب فى ٤ يونية ١٩٦٢:١٠٠

الانفصال — كانت الظروف الدبلوماسية أعفت كثيرين من الاتحاديين العرب من الحاجة لاتخاذ الخيارات الصعبة من الولاء ، بينما التفسيرات من القاهرة أعفتهم من ضرورة تحمل مواقف مؤلمة لاختيار المقدمة المنطقية لحركة الاتحاد العربى ، كانت هناك قوة تقدمية واحدة على الساحة ، وكانت الجمهورية العربية المتحدة محاطة بالأعداء ، فقد كانت الرجعية السورية ضد تيار التاريخ . وعلى اثر الانفصال بدأ المصريون يتشككون فى القومية العربية وبلغ الغضب بالمصريين مداه ، نتيجة لتجربتهم الوحشية مع سوريا ، وكم عانى المصريون من المشاريع والأفكار الوحشية بالنسبة لدول المشرق العربى .

وان كان رد الفعل فى سوريا أمرا مختلفا تماما فبعضهم كان يشعر بالراحة النفسية لحادث الانفصال ، والبعض الآخر لا يسره هذا الاتجاه ، وتوجد فئة ثالثة تنقسم بالعجرفة والكبرياء .

فالفئة الاولى تمثل غالبية الشعب السورى الذى كان يرغب حقا فى استمرار الوحدة مع مصر بالرغم من كل سلوكيات المصريين وتصرفاتهم التى شانت تطبيق مبادئ الوحدة ، وخاصة انهم الجهاز المسئول عن تنفيذ قرارات الوحدة فى الاقليم السورى .

أما الفئة الثانية من الشعب السورى ، الذى فقد كل احساس وطنى أو قومى سواء كان ذلك فى الماضى أو المستقبل ، فهؤلاء يمثلون نبلاء الشعب السورى ، وفى نفس الوقت كان من الصعب على المصريين مهما كانت الأسباب أن يقبلوا مثل هذا الاتهام لأن دولتهم — مصر — تقع على عاتقها مسئولية الوحدة مستقبلا مهما كانت مسئولية المصريين فى سوريا ، وعلى هذا فالمسئولية تقع بالدرجة الاولى على سياسة ومسئولية الحكومات العربية ازاء الوحدة العربية .

وتقع المسئولية على القادة السياسيين المصريين ، ومدى تمسكهم بالوحدة العربية ، وبهذا لا يفرضون على أنفسهم العزلة عن العالم العربي بشرط أن يتأثر العرب بمبادئ القيادة المصرية التي بدأت تنشر مبادئها الثورية منذ عام ١٩٥٤ ، وكانت أحاديث الرئيس عبد الناصر وكذلك الصحافة المصرية تركز على هذا الجانب (بأن الوحدة العربية أمر حتمي ومصيرى) وكثير من المصريين كانوا مقتنعين تماما بمثل هذا الاتجاه .

ومثل هذه المبادئ الأيديولوجية كانت أمرا حتميا من أجل القومية العربية الشاملة . وهذه كانت باستمرار توجهات القيادة السياسية المصرية خاصة فى مراحل الانعزال عن العالم العربى .

ولاشك كانت هذه توجهات القيادة المصرية فى مواجهة حلف بغداد ، وكذلك ضغوط الدول الغربية على المنطقة قبل حرب السويس وبانتهاء مشروع ايزنهاور Eisenhower للدفاع عن الشرق الأوسط عام ١٩٥٧ (*) .

يعد انفصال سوريا أخطر تحد — على الإطلاق — للمشاعر العربية لأنه كان صدمة قوية لزعماء سوريا ، وخسروا بذلك القاعدة

(★) جاء مشروع ايزنهاور لملء الفراغ فى الشرق الأوسط عقب حرب السويس ١٩٥٦-١٩٥٧ وخروج مصر منها منتصرة على ثلاث دول : إنجلترا وفرنسا واسرائيل ، وانتهى النفوذ الاستعماري الانجليزى الفرنسى فى المنطقة ، وعلى أثر ذلك قدمت أمريكا فى عهد الرئيس ايزنهاور هذا المشروع بهدف الدفاع عن المنطقة ضد التسرب الشيوعى ، ولكن كانت مصر هى أول الدول العربية الراضية لهذا المشروع وحضت بقية الدول العربية على رفضه أيضا .

(الترجمة)

الشعبية التي كانوا يعتمدون عليها ، ويعولون عليها في سياستهم العربية منذ بداية عام ١٩٥٥ ، كما هددت سياسة سوريا الخارجية التي تقلصت الى احدى درجة . ولم يعد لسوريا مكانة دولية تذكر كما قويت سوريا بهجوم شرس من قبل القاهرة موضحة موقفها للعرب بأنها لم تعد تنظر الى القومية العربية نظرة جادة .



٢ - ردود الفعل السورية :

لقد ساعدت الحملة المضادة التي شنتها القاهرة على قادة الانفصال السوريين بأن جعلتهم في حالة دفاع عن النفس ، وقد وجد السوريون أنفسهم في محاولة مستمرة لكي يبرهنوا على قضيتهم بخصوص القومية العربية والاشتراكية وذلك في مواجهة هجمات القاهرة المستمرة . فالاهتمام بالقومية العربية بلغ مداه ، وأية اقتراحات كانت كلها ضدهم ، ماداموا هم الذين فسحوا عقد الوحدة وكلمة « انفصالي » خلقتها الدعاية الصادرة من القاهرة ، لكي تحمل معنى مرادفا للفدر والخيانة ، وهذه الصفات كانت توجه الى نظام الحكم في العراق ، كما تبني السوريون اسم « الجمهورية العربية السورية » من أجل دولتهم عقب الانفصال ، وروجوا على الفور - بين الحكومات العربية - خطة عمل من أجل وحدة فيدرالية عربية ، وألقوا باللوم على المسؤولين المصريين بأنهم هم السبب في حادث الانفصال نتيجة لموقفهم المتشدد وسياستهم الاستبدادية ومن ثم فهم يعتبرون أعداء للوحدة العربية ، وأن هدفهم - السوريين الانفصاليين - هو العمل على بناء وحدة أكثر تماسكا وأن يبدأوا بها صفحة جديدة ، على أسس أفضل .

وقد صدر بيان بتأييد حركة الانفصال السورية ، صادر من

دمشق في اليوم التالي من شهر أكتوبر عام ١٩٦١ ، ويحمل هذا البيان ثمانية عشر توقيعاً لزعماء سياسيين من مختلف الاتجاهات ويشتمل على :

خالد العظم — صبرى العسلى — وبصفة خاصة زعيمى حزب البعث وهما : أكرم الحوراني ، وصلاح الدين البيطار (وقد ندم البيطار فيما بعد على ذلك) ، وقد كان ميشيل عفلق خسارة البلاد ، وبهذا لم يوقع على هذا البيان .

كما أصدر السياسيون الآخرون اعلانهم الخاص بهم ، وهو يتضمن تأييد حركة الانفصال مثل فارس الخورى ، وسليمان الأطرش وأخيراً شكري القوتلى الذى قال : « لقد ميز حياتى تاريخان سعيدان هما يوم استقلال سوريا فى عام ١٩٤٦ وكذلك الوحدة السورية المصرية فى فبراير عام ١٩٥٨ ، لقد كنت آمل أن أشارك فى المسئولية فى الدولة الجديدة . وأسساهم فى جذب الشعوب العربية الأخرى الى إطار الوحدة ، ولكن خاب أملى بدرجة كبيرة ، لقد أنزل النظام الناصرى بغالبية السكان الى مرتبة الخونة ، وكان يحكمهم بالرعب والجبروت ، ويطأ بقدميه على شرف وكرامة المواطنين ، وأن السياسيين فى مصر لم يفهموا أن ما يمكن تطبيقه فى مصر لا يمكن تطبيقه بالتالى فى سوريا ، ولكى يبقوا على أنفسهم — سياسيين القاهرة — أطلقوا العنان لأهوائهم ونزعاتهم .

لقد كان عدد السوريين الذين تولوا مناصب مدنية أو عسكرية فى ظل الوحدة عدداً لا بأس به ، إلا أن هؤلاء رفضوا أن يدينوا حركة الانفصال حيث كان بعضهم — وقتها — فى القاهرة ، وآخرون هربوا الى هناك كي تحيلهم الحكومة المصرية الى المعاش مع هؤلاء العراقيين ، والمسيحيين السياسيين من الأردن لكي يمضى الجميع

وقته جالساً في محلات « لأباس » لشرب الشاي والقهوة ، أو في نادي الجزيرة الرياضي ليخوض في أحاديث القيل والقال .

لقد كان من الصعب بالنسبة لأعضاء الحكومة السورية الجديدة أن يقدموا أنفسهم كأشخاص تقديميين ، حيث أنهم ينتمون الى طبقة سياسية سورية تقليدية ، مشهورة بامتلاك الأراضي ، والثروة التجارية ، مع مجموعة من الزعماء المحليين قائمة على السلطة والنفوذ العائلي المتوارث طويل الأمد .

وفي أول شهر ديسمبر دعى الشعب الى استفتاء عام على دستور سوري جديد ، وجاءت نتيجة هذا الاستفتاء بأغلبية ٩٧,٧٪ وان كانت هذه حالة مألوفة في الاستفتاءات التي تجرى في منطقة الشرق الأوسط ، فالإجراءات والمشرعون على الانتخابات تساعد على مثل هذه النتيجة ، حيث ان الناخبين يتقدمون بقصاصة ورق خضراء توضع في الصندوق ، ومعناها الموافقة ، واخرى حمراء ومعناها غير موافق ، كما أن المرشحين في مثل هذه الانتخابات البرلمانية من الطبقة التقليدية يكسبون ٤/٥ المقاعد ، وقد اختير زعيمهم « لؤي الاتاسي » ونظم القدسي عن طريق البرلمان كرئيس للجمهورية ، ونائب له ، وكان المتحدث الجديد للبرلمان الدكتور مأمون الكزبري الذي كان يتولى منصب رئيس الوزراء في الحكومة الانفصالية السورية .

وفي ١٤ فبراير ألغى البرلمان الجديد معظم القرارات التشريعية التي سبق لعبد الناصر أن أصدرها في يوليو ١٩٦١ والتي أمت بموجبها كل البنوك وشركات التأمين ، والعديد من المنشآت الأخرى ، ومنع الافراد من امتلاك أكثر من ١٠٠.٠٠٠ جنيه في المؤسسات الوطنية الأخرى ، فقد ألغيت قرارات التأمين ،

واضدروا بذلاً منها قانوناً صناعياً أكثر اعتدالاً ، كما أصبح الشيء المسموح به فى المستقبل أن تفرض قيود معتدلة بهدف تركيز الملكية فحددت أسهم المؤسسين فى الشركات الجديدة بنسبة ٤٪ ، فى حالة الشركات التى يزيد عمر انشائها على ١٠ سنوات ، أما ملكية الأفراد فى الأسهم فقد حددت بحد أقصى ١٧٥٠٠٠ جنيه فى كل شركة كما سمح للعمال بشراء أسهم هذه الشركات .

وقد وصف عدنان القوتلى وزير الاقتصاد القومى هذا الاجراء بقوله : « ان قرارات عام ١٩٦١ كانت تنقسم بالارتجالية ، وعدم الدراسة المتأنية ، انها كانت بهدف الدعاية لنظام الحكم الناصرى وان كانت هذه القرارات على المدى البعيد ليست لصالح العمال ، بل ان هذه القرارات أنكرت كل المكاسب التى حصل عليها هؤلاء العمال ، كما أنها لم تكن فى صالح الاقتصاد القومى لأنها حرمتهم من تقدمه ورخائه ، ولم تهدف الى اصلاح اقتصادى أو اجتماعى ، وفى الواقع هذه القرارات تمكن الحكام من التحكم فى شئون الناس ، وفى معيشتهم بطريقة غير مباشرة دون أن تشجع المواطنين أن يقيموا صناعات مزدهرة ، وبدون تأسيس أو ايجاد صلة بين العامل وصاحب العمل خاصة لأن القوانين السابق الاشارة اليها أهذرت مبادرة الفرد وجهوده الشخصية وواذت أية فكرة فى اقامة مشروعات أو زيادة النشاط الصناعى » .

وهكذا أصبح القانون السورى الجديد هو القانون الذى يعطى وصفا ثابتاً لفكرة الاشتراكية البناءة ، ويقيم عدالة اجتماعية حقيقية على عكس اشتراطات القوانين السابقة التى تنقسم بالارتجال والدعاية الطنانة الجوفاء من أى مضمون حقيقى لصالح الشعب أو لصالح الاقتصاد الوطنى .

ورد الرئيس عبد الناصر بأشعاره طابرة فى احدى خطبه

بازدراء الى الرأسماليين والاحتكاريين الذين يتشددون بالاشتراكية . هذا اشارة الى مقالة وردت فى صحافة دمشق تطالب ببرنامج اشتراكى مشابه لبرنامج حزب المحافظين البريطانى .

وطالما شعر الزعماء الانفصاليون السوريون بأنهم اضطروا الى التعلق بمثل هذه الشعارات : كالوحدة العربية والاشتراكية ، تلك الشعارات التى أصبحت مرتبطة تماما باسم الزعيم عبد الناصر فى مفهوم كثير من العرب ، وعلى هذا فقد أصبح زعماء الانفصال فى سوريا يمارسون معركتهم بشكل مباشر مع القاهرة ، التى تعد عائقا امامهم حتى فى الانتخابات البرلمانية التى كانوا يأملون أن تعمل على تثبيت نفوذهم وتضفى عليهم شرعية ، وكان عبد الناصر قد أعلن صراحة — عقب الانفصال — أنه لن يتعامل مباشرة مع النظام الانفصالى الحاكم فى دمشق ، والذى لا يمثل الشعب السورى مهما لجأ الى دعم موقفه بالانتخابات البرلمانية . ونتيجة لموقف الرئيس عبد الناصر ، فان زعماء الانفصال بداوا يشعرون باليأس والقنوط ، ويحاولون دعم موقفهم بكل الطرق والاساليب .



٣ — انشقاق حزب البعث :

ازاء هذه التطورات كان حزب البعث فى وضع اضطراب متزايد لأن زعماءه تركوا مكاتبهم قبل الانفصال بفترة طويلة ، وكانوا لا يحملون أية مسئولية لقرارات يوليو البغيضة ، كما أنهم لم يلعبوا أى دور متميز فى حادث الانفصال ، ولكن جاء اسم أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار فى بيان الانفصال ، كما أن عددا كبيرا من أنصارهم ترك حزب البعث احتجاجا على هذا التصرف غير الواعى بعواقب الأمور .

وجذير بالذكر أن أكرم الحوراني حصل على مقعد في الانتخابات البرلمانية التي تمت عقب الانفصال ، في حين لم يتمكن صلاح الدين البيطار من الحصول على مقعده ، وسقط في هذه الانتخابات ، وبرغم هذا فقد انتقد أكرم الحوراني في جلسة البرلمان المنتخب الأولى بقوله : : ان تشريعات عبد الناصر الاقتصادية لا تتفق مع واقع الانسان العربي . وانتقد بشدة وعنف الأسلوب الذي طبقت به هذه التشريعات والقوانين التي لم تثل الدراسة الكافية ، ووافق أكرم الحوراني مع زعماء الحكومة السورية الانفصالية على تحدى عبد الناصر وسياسته ، ويعلن بأعلى صوته انتهاء دكتاتورية عبد الناصر ، كما أنه كال الاتهامات للزعيم عبد الناصر بأنه تخلى عن قضية العرب ، وفلسطين ، وباع نفسه للولايات المتحدة الأمريكية في مقابل معونة اقتصادية(*) .

لقد فزع حزب ميشيل عفلق ، وصلاح الدين البيطار من تلك الاتهامات التي كالهها أكرم الحوراني للزعيم عبد الناصر والتي لا تستند الى حقائق تاريخية بقدر استنادها الى عواطف تشنجية جوفاء ، ورأوا الابتعاد عن الحكومة السورية الانفصالية حتى لا يسيئوا الى أنفسهم وتاريخهم باتصالهم بأكرم الحوراني وثورته الجامحة التي انتهجها الحوراني والرجعيون الانفصاليون ولجؤهم الى تشويه سمعة عبد الناصر ، في وقت التزم فيه حزب البعث السوري ألا ينتقد عبد الناصر صراحة وبالاسم . كما أنكر صلاح الدين البيطار توقيعه على بيان الانفصال ، في وقت رأى فيه أكرم الحوراني وميشيل عفلق ألا يصطدما مباشرة مع البيطار .

(*) التي عبد الناصر خطابا في ١٩٦٦/١٢/٢٣ بمناسبة عيد النصر في بورسعيد جاء به : اننى أرفض السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وانى أرفض معونتها الاقتصادية « خمسين مليون على الجزمة » .

(المترجم)

وفى وقت ما انساق جناحاً حزب البعث بعيداً عن الواقع ،
فى ١٨ يونية أصدر الحورانى بياناً يعلن فيه تكوين حزب جديد
لنفسه ، وفى اليوم التالى أعلن ميشيل علق أنه قد تم طرد
الحورانى وأتباعه من الحزب ، وفى حقيقة الأمر لم يكن هذا القرار
نتيجة انفعال عفوى ، إنما هذا القرار اتخذته الحزب فى الشهر
السابق فى بيروت ، وهكذا انتهى التحالف الذى حاول أن يقيمه
أكرم الحورانى مع ميشيل علق فى أجنحة الحزب . . كما بقى العديد
من شركائه الذين عملوا كوزراء فى الحكومة الانفصالية . وفى نهاية
عام ١٩٦٣ تفاوض أكرم الحورانى بشأن « معاهدة وطنية » مع
رئيس الوزراء خالد العظم ، ومع زعيم الإخوان المسلمين عصام
القطار وهذان كانت تربطهما به صلات فى مرحلة مبكرة من تاريخه ،
أما ميشيل علق وصلاح الدين البيطار فقد قام بطردهما باعتبارهما
عنصرين لهما ميل ناصرية .

وتطورت الأحداث والمواقف ، فقد ظهر فى هذه الأثناء آراء
أخرى من بين المجموعة السياسية المحافظة التى تسيطر على
الحكومة ، حتى الجيش انشقق على نفسه ، وظهرت مجموعة
من بين ضباطه كانوا ضالعين فى حركة الانفصال ، فأفراد
هذه المجموعة كانوا يميلون الى السياسة اليسارية والأفكار
الاجتماعية أكثر من ميلهم للسياسة العربية ، كما أنهم أيدوا حركة
الانفصال ليس بسبب التشريعات وقانون التأميم ، أو قانون الإصلاح
الزراعى ، ولا بسبب تغلغل النفوذ المصرى فى سوريا ، ولكن
غضب هؤلاء العسكريين كان نتيجة لشعورهم بالهانة والذلة تحت
الحكم المصرى ، رغم أن الأيماءات التى صنعها السياسيون باسم
القومية العربية والاشتراكية كانت بهدف تهدئة الأمور والمواقف
المتوترة بين الجيش السورى والرأى العام فى سوريا .

كما كان كثير من الضباط البارزين في مناطق حلب وحمص
غاجزين عن القيام بأى عمل ايجابى لوقف حركة الانفصال ،
ولهذا تم التخلص منهم وابعادهم عن مواقع عملهم ، بينما الآخرون
الذين أيدوا حركة الانفصال كانوا يرغبون فى انتهاج نفس
السياسة الخارجية المصرية وكذلك السياسة الداخلية بقدر الامكان
وقد تم القبض على الكولونيل حيدر الكزبرى قريب مأمون الكزبرى ،
أحد العقول المدبرة للانفصال وهو المعروف بأرائه السياسية
المحافظة وسجن لمدة عدة أسابيع بعد حادث الانفصال .



٤ - حكومة بشير العظم :

فى ٢٨ مارس ١٩٦٢ تحركت القيادة العليا للجيش فى مواجهة
الحكم المدنى الذى نصب نفسه على الدولة ، وقبض على الرئيس
القدسى ، وكل أعضاء مجلس الوزراء بالإضافة الى القاء القبض
على أعضاء بارزين فى البرلمان النيابى السورى ، وجهت اليهم
تهمة استغلال السلطة والنفوذ والانغماس فى الفساد الادارى
والرشوة ، كما أنهم يعدون مسئولين مسئولية كاملة عن فشل
الوحدة السورية مع مصر .

وترتب على ذلك حدوث اضطرابات كبيرة فى كل أرجاء
سوريا ، وانقسم ضباط الجيش على أنفسهم ، وانتهزت قلة
سياسية معارضة فى مدينتى حلب وحماة لتعلن عن ارادتها فى اعادة
الوحدة السورية مع مصر ، وكان أمل هذه الفئة أن تسارع مصر
بالتدخل لصالحهم ، ولكن مصر رفضت التدخل فى شئون سوريا
باعتبار أن ما يحدث هناك بمثابة أحداث داخلية بحتة ، الأمر الذى
دعا هؤلاء الضباط الى تسليم أنفسهم الى القوى العسكرية فى

دمشق ، واضطر مجموعة من هؤلاء الضباط الناصريين إلى الهروب وتمت السيطرة على الموقف داخل سوريا ، كما تم إبعاد ستة مع كبار الضباط ذوي الميول الناصرية إلى أوروبا ، وإن كانت أحداث هذه المرحلة مازال يكتنفها الغموض ، وما زالت سرا من الأسرار ، ولكن أصبح من المؤكد أن كبار الضباط في الجيش كانوا عاجزين عجزا سياسيا كاملا . فلم يكونوا فقط غير ملائمين للموقف ، فضلا عن عدم وجود انسجام تام بين هؤلاء الضباط ، هذا بالإضافة إلى عجزهم التام في إدارة شؤون البلاد من خلال حكومة مدنية محترفة ، كما اضطروهم في نهاية الأمر إلى الإذعان للأمر الواقع ، وإطلاق سراح الضباط الذين تم القبض عليهم ، كما طلبوا من الرئيس القدسي العودة إلى منصبه ، وكان البرلمان قد صدر قرار بحله رسميا ، كما أقيمت الوزارة التي كان يرأسها الدكتور بشير العظم المعروف بنظريته الأكثر تقدمية ، والذي كان مسيطرا على الإدارة التي ترى عودة الوحدة مع مصر ، بدلا من وزارة الدواليبي . ورحبت القاهرة بحذر شديد بالوزارة الجديدة ، التي اتخذت عدة إجراءات لكي تهدئ من المشاعر الناصرية ، كما تم إعادة تأميم الشركة الخماسية ، وهي أكبر مجمع صناعي ، كما ألغيت التعديلات السابقة في تشريع قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٨ ، كما أعلنت الحكومة أنها تعمل نحو الوحدة مع الأقطار العربية المستقلة خاصة مع الدولة الشقيقة مصر وكذلك العراق .

وقد تم التفاوضي تماما من قبل هذه الوزارة الجديدة عن الحقيقة الثابتة ، بأن مصر والعراق نادرا ما يكون بينهما وفاق ، وتم تشكيل لجنة على أعلى مستوى ، وروعي الدقة في اختيار شخصياتها وذلك بهدف إصدار توصيات بخطوات محددة نحو الوحدة العربية . وقد ألح الدكتور بشير العظم رئيس الوزراء بقوله : أن الرئيس جمال عبد الناصر طعن من الخلف بانفصال سوريا .

كان الموقف الرئاسي السوري يتحرك نحو القاهرة لتهدئة الموقف في النظام المصري ، وبعد فترة وجيزة من الصمت والحذر الذي يكتنفه التحفظ الشديد ، أعقبتها حملة من الصحافة والاذاعة المصرية للتنديد بحكومة بشير العظم وان كانت أفضل الى حد ما من الحكومة السابقة ، كما اتهمت اذاعة القاهرة حكومة بشير العظم بأنها واقعة تحت تأثير اكرم الحوراني الخائن ، مما اضطر حكومة العظم للرد على هذه الاتهامات والهجمات المصرية ، كما ارتفعت شكوى سوريا من محاولات التخريب والتدمير المزعومة من قبل حكومة القاهرة ، والتي يقوم بها عملاء مصريون مخربون يتسللون الى داخل سوريا من خلال لبنان ، وقد أدت هذه الشكاوى الى مواجهة عنيفة عند اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في نهاية شهر أغسطس ، والذي عقد في المدينة اللبنانية شستورا Shtura ، وقد اهتم مجلس جامعة الدول العربية بنقطة الخلاف والصدام بين الطرفين : القاهرة ودمشق ، وبايماء استفزازية تم حسابها جيدا أرسلت الجمهورية العربية المتحدة وفدا متضمنا مجموعة من ٣٠ شخصية سورية من بين هؤلاء الذين استقروا في القاهرة عقب حادث الانفصال ، يرأسهم الوزير اكرم الديري وهو ضابط سابق بالجيش السوري ، ووزع المندوبون السوريون بدورهم نسخا من « الكتاب الأسود » الذي قدم عرضا مفصلا عن أخطاء السلطات السورية أثناء الوحدة ، وبذلك دخلت سوريا مرحلة جديدة في الخلاف مع القاهرة ، وهددت الاتهامات للقاهرة بالتدخل في شئون سوريا . كما اتهمت حكومة الجمهورية العربية المتحدة حكومة دمشق بتدبيرها حملة تعذيب ضد العناصر الوطنية في سوريا وذلك خدمة للمصالح الاستعمارية ، وبعدها اتهم السوريون الجمهورية العربية المتحدة في القاهرة ، بأنها كانت تعمل سرا مع

الولايات المتحدة الأمريكية لكي تؤجل نظر القضية الفلسطينية ،
وقدّمت الى مجلس جامعة الدول العربية مستندات رسمية تؤكد
هذا الاتهام ، وانتهت هذه الجلسة الخاصة لجامعة الدول العربية
دون أن تضع حدا لاختلاف وجهتي نظر القاهرة ودمشق ، مما أدى
الى تباعد الطرفين ربحا من الزمن .



٥ - عجز جامعة الدول العربية :

نتيجة للدور الذي قامت به سوريا رأى وفد الجمهورية العربية
المتحدة الانسحاب من اجتماع شتورا بلبنان ، وذلك احتجاجا على
افتراءات الحكومة السورية ، وقال الديري « لقد أصبح مجلس
الجامعة العربية بالنسبة لدولها الاعضاء بغير فائدة ، وان هذا
المجلس ليس بإمكانه القيام بأى عمل ايجابى من أجل تحقيق آمال
النضال العربى ، وانهار عبد الخالق حسونة الأمين العام لمجلس
الجامعة العربية ، كما ارتبك بقية أعضاء الوفود تجاه هذه المسألة
برمتها ، وصوتوا عشرة أصوات ضد صوت واحد ، وهو الصوت
السورى ، ضد تدخل الجمهورية العربية المتحدة فى الشئون
السورية ، وان المجلس لا يمكنه الاستمرار فى مناقشة الشكوى
السورية ضد مصر ، نظرا لانسحاب وفد الجمهورية العربية
المتحدة ، وتجاهلت حكومة القاهرة المجلس منذ ذلك الوقت فصاعدا
لمدة عام ، مع ملاحظة أن حكومة العراق مازالت تفكر فى حضور
الاجتماع من عدمه ، كما أن حكومة الكويت رفضت حضور هذا
الاجتماع فى شتورا .

وتلا ذلك حدوث مواقف تدل على ما وصلت اليه جامعة
الدول العربية من عجز فى كثير من القضايا والمسائل ، منها عجزها
أن تلعب دورا فى الحرب الاهلية فى اليمن ، التى نشبت فى

سبتمبر عام ١٩٦٢ ، وهذا النزاع اليمنى الذى دخلت فيه مصر
والملكة العربية السعودية والأردن ، ونشوب نزاع بين مصر
وسوريا حيث تركز هذا النزاع حول طرد مندوب مكتب جامعة
الدول العربية لمقاطعة اسرائيل فى يناير ١٩٦٣ ، وكان المندوب
الدكتور عبد الكريم العيذى وأعضاء القيادة الدائمة يستقرون فى
دمشق ، وكان الدكتور العيذى قد تقلد منصبه منذ عام ١٩٥٠ ،
وهو أحد السوريين ذوى المناصب العالية فى جامعة الدول العربية،
وقد نال كره وبغض المصريين عليه ، حينما تمكن من اغراء الملحق
العسكرى المصرى فى بيروت بأن يسلمه وثائق مهمة تدبر الحكومة
المصرية ، ولذلك أصدر عبد الخالق حسونة قراره باعفاء الدكتور
العيذى من منصبه بحجة بلوغه سن التقاعد ، وعين بدلا منه
« محمد محجوب » مصرى الجنسية كمندوب عن سوريا ، و أخذت
حكومة دمشق من هذا الحادث ذريعة لعداء القاهرة بشكل مباشر ،
ولم تعترف دمشق بقانونية تعيين محمد محجوب يؤيدها فى ذلك كل
من الأردن ، والعربية السعودية ، والعراق . وبناء على ذلك
أقامت مكتب بمقاطعة خاصا بسوريا فى دمشق يكون تحت سيطرتها،
وأكدت أن العيذى قد تم تعيينه بتصويت مجلس جامعة الدول العربية
فى عام ١٩٥٠ بشكل قانونى وبالتالي لا يمكن طرده أو احلال أى
شخص بدلا منه الا من خلال تصويت جامعة الدول العربية ، وبانتهاء
يناير عام ١٩٦٣ دخل أعضاء مجلس جامعة الدول العربية فى
سلسلة معقدة من المشاحنات والخلافات ، خاصة حينما تعرض
مجلس الجامعة لمشكلة أخرى ، إذ رفض العراق الاعتراف بالكويت
عضوا بمجلس الجامعة وعلى هذا الأساس استدعى العراق كل
سفرائه فى الدول العربية الممثلة فى مجلس جامعة الدول العربية،
فى وقت لم تكن فيه مصر معترفة بالنظام السورى ، بل قطعت
علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن ، كما قطعت مصر علاقاتها مع العربية

السعودية عقب قيام الثورة في اليمن ضد حكم الامام ، في وقت اعترفت فيه كل من : مصر ، والعراق ، وسوريا ، ولبنان بالجمهورية اليمنية بينما اعترفت فيه العربية السعودية والاردن بنظام الامام الملكى .

كما كانت العلاقات السورية اللبنانية قد افسدتها المواجهة التى كانت بين مصر وسوريا وبالتالي اغلقت الحدود بين البلدين ، وتعليقا على نزاع مكتب المقاطعة اشار صحفى لبنانى بقوله : « ان اسرائيل يمكنها من الآن فصاعدا ان يكون لديها الاقتناع التام بانها لم تعد البلد المعنى بالمقاطعة العربية حيث ان الدول العربية تقاطع بعضها البعض » .

وفي واقع الامر لم يكن يهتم الرئيس المصرى عبد الناصر بعد حادث الانفصال فى عام ١٩٦١ بكثير من الحكومات العربية الرجعية وقرر ان ينشر مبادئه الثورية ليثير الضغط الداخلى الشعبى على مثل هذه الحكومات العربية . وبهذا لم يعد يتعاون مع الحكومات المناهضة لسياسته وهى : السورية والعراقية والاردنية والعربية السعودية ، بل اكثر من هذا ازدراء مثل هذه الحكومات الرجعية ، ولهذا بدت له ثورة اليمن فرصة ذهبية يجب اقتناصها لمبادئه الثورية الى داخل الجزيرة العربية ، وتدخل الجيش المصرى لمساندة الثورة الشعبية ضد حكم الامام(*) ، بينما شجعت

(★) لقد وجد جمال عبد الناصر فرصته بتواجد قواته المسلحة على ارض اليمن ، ومن هنا يمكن له ان يتحكم فى باب المندب جنوب البحر الاحمر ، وبهذا يمكنه ان يبطل مفعول حرية مرور اسرائيل عبره الى ايلات ، اذ اضطر عبد الناصر ان يسمح لاسرائيل بالتحكم فى شرم الشيخ مقابل انسحابها من سيناء كاملة ، وكانت قد احتلتها ابان أحداث العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ .
(الترجم)

كل من : السعودية والأردن بأنها مضطرتان لمناصرة الملكية في اليمن ، حتى تنال هاتان الحكومتان تقدير شعوبهما ، وقد اعترفت كل من سوريا والعراق بثورة اليمن ولكن لم تقدما أية مساعدة تذكر ، إذ لم يكن لهما أى مصالح في اليمن يمكن الاستفادة منها .

وفي حالة سوريا ، فان زعماءها المحافظين بصفة خاصة كانوا في موقف حرج من محاولاتهم الجادة لايجاد وضـع خاص (تقدمى على وضع اليمن وشئونها) ووقفت ضد التأييد الشعبى في سوريا لثورة اليمن وعلى هذا كانت تعارض مبدأ التدخل المصرى الضخم في السياسة الداخلية لدولة عربية صديقة (وهذه السياسة تتفق مع شكواها ضد مصر ، التى كانت محل نقاش في شتورا) .

وعلى هذا أصبحت سوريا تسير في الاتجاه المضاد لمصالح الحكومات : السعودية والأردنية والتي تعتمد عليها في تأييدها ، وكان الوضع السورى يدل على ورطة الحكومة السورية في سياستها الداخلية والخارجية ، وانه لم يعد لديها رصيد يمكن به أن تقاوم التحدى الثورى المصرى دفاعا عن مصالحها المتحفظة ، ومن ثم لم يعد للسياسة السورية أى ملامح يمكن أن تقنع بها الشعب السورى .



٦ — الانقلابات العسكرية العراقية السورية :

لقد واكب المظهر الأخير الذى ساد العالم العربى ، والذى اتسم بالتمزق والضعف ، واكب هذا الوضع الجزرى الانقلاب العسكرى العراقى ضد حكم عبد الكريم قاسم المعادى للقاهرة

فى ٨ فبراير عام ١٩٦٣ ، وتولى السلطة أحد أجنحة حزب البعث العراقى ، ورحبت القاهرة بهذا النظام العراقى الجديد الذى أعلن عن أهدافه الاشتراكية التى يروج لها النظام المصرى ، ومن ثم طار وفد عراقى — يمثل هذه الثورة — الى القاهرة لحضور احتفالات عيد الوحدة فى ٢٢ فبراير (ويوافق هذا اليوم الذكرى السنوية لقيام الجمهورية العربية المتحدة) مع الرئيس عبد الناصر .

وفى هذا الوقت كان عبد الناصر له مشاكل عميقة الجذور مع البعثيين السوريين حدثت أثناء سنوات الوحدة وبعدها . وكان العراقيون الجدد يمثلون مجموعة من الشباب الذين تأثروا كثيرا بفكر وسياسة الرئيس عبد الناصر ، ومن ثم أعلنوا وقتها أن لديهم رغبة ملحة وأكيدة فى التعاون مع عبد الناصر .

وأدرك عبد الناصر من الحديث معهم أنهم يمثلون القوة العربية المنظمة الوحيدة فى العراق ، وأنهم كانوا يعدون لهذا الانقلاب طوال أربع سنوات مضت ، كما أنهم نصبوا رئيسا للدولة يحمل لقب بطل العراق عام ١٩٥٨ انه عبد السلام عارف .

وبقدر سرور وسعادة عبد الناصر بالانقلاب العسكرى العراقى كان غضب وحزن الحكومة السورية ، خاصة أن النظام العراقى الجديد وقف من الحكومة السورية موقف العداء حيث جمد العلاقات معها والتى كانت تجرى فى الحكومة العراقية السابقة بهدف الحصول على مساعدات اقتصادية من الاتحاد السوفيتى والصين عن طريق العراق . كما أن النظام العراقى الجديد مارس القتل الجماعى ضد الشيوعيين ، والقاء القبض على كل الشيوعيين العراقيين واللقاء بهم فى غياهب السجون .

وقد كان لحزب البعث العراقى مركز فى دمشق ، وكان ميشيل عفلق يتولى منصب البكرتير لهذا المركز ، وكان الأمل أن

يُحدث تقارب بين العراقيين والسوريين في مجلس الحزب الوطني خاصة بعد أن تخلص حزب البعث السوري من أكرم الحوراني ، ولكن برغم هذا رفضت حكومة العراق الانسحاق وراء السياسة السورية المعادية لسياسة عبد الناصر ، رافضة بشدة حدوث أي تقارب ، وشعرت حكومة سوريا بعجزها عن قمع النشاط البعثي المتزايد ، وقد سمحوا لميشيل عفلق أن يتنقل بكل حرية بين دمشق وبغداد بهدف العمل على تقارب البلدين وحدث وفاق بين النظامين . وواكب رحلات ميشيل عفلق هذه إصدار بيانات وتصريحات للصحافة ، كما حاول أن يقيم وحدة بين العراق وسوريا ، وحقيقة كان موقف ميشيل عفلق ومحاولاته هذه انعكاسا للأوضاع المتردية في سوريا ، وشعورها بالضعف تماما كما حدث في عام ١٩٥٨ ، ومن جانب آخر كانت الحكومة السورية تجري محاولات مع مصر بهدف إنقاذها من العراق نفسه ، وبرغم هذا لم يهتم العراقيون بالتعامل مع النظام السوري القائم ، انهم ينتظرون موقفا آخر ، وفي تلك الاثناء كان العراقيون يعتقدون محادثات مطبولة مع عبد الناصر .

وقد حدث الانقلاب السوري بعد شهر واحد من انقلاب العراق (٨ مارس ١٩٦٣) وتم هذا الانقلاب بدون عناء أو حدوث عنف ، وهذا يدل على ان النظام الانفصالي الذي انقضى على الوحدة نظام ولد ضعيفا لا يستند على أية قوة ، وظل منذ عام ونصف العام يقاوم ويعاني من العقبات التي تعترضه ، وكثيرا ما كان يعاني من حدوث انشقاقات دينية ، ومعارك سياسية ، بين السياسيين والحزبيين ، وامتدت الخلافات الى صفوف القوات المسلحة ، وما يدل على هذا الوضع المزري أن تعاقبت على حكم سوريا أربع وزارات متتالية في خلال سبعة عشر شهرا ، وآخر هذا الوزارات كانت برئاسة « خالد العظم » ، وان بدت هذه الوزارة

الأخيرة بمظهر الاعتدال والاصلاح حيث ألقى القبض على الجنرال
« ظهر الدين » قائد الجيش ، وكذلك أكرم الحوراني والرئيس
القدسى ، وعندما حدث هذا الانقلاب — الأخير — ضد وزارة
خالد العظم ، اضطر للالتجاء الى السفارة التركية وقبع فى احدى
الشقق بالأدوار العليا من مبنى السفارة .

ومثلما حدث فى العراق ، تولى زمام الأمور فى سوريا مجموعة
من الضباط ومعهم مجموعة من المدنيين مجهولى الهوية تحت قيادة
« مجلس قيادة الثورة الوطنى » وعين مجلس وزرائه بقيادة بعثية،
وجيء بصلاح الدين البيطار رئيسا للوزراء ، وأعلن المجلس أنه
استولى على السلطة لكى يكفر عن خطيئته الكبرى فى الانفصال
عن مصر عام ١٩٦١ ، ويعيد سوريا الى الوحدة مع الشقيقة
الكبرى مصر ، وأيضا العراق ، وقد أبرق الرئيس عبد الناصر
الى سوريا مهنئا ، وهذا الاتصال يحدث لأول مرة من قبل عبدالناصر
منذ حدوث جريمة الانفصال الفادر ، وتلا ذلك الاعتراف الدبلوماسى
بسوريا المستقلة ، وأشرقت شمس الأمل على العالم العربى مرة
ثانية ، وعادت صورة الرئيس عبد الناصر لتعلق فى الشوارع
والمحال والنوافذ فى مدينتى دمشق وحلب ، وعادت الآمال تملأ
مخيلة عبد الناصر فى عودة الحياة الى القومية العربية الشاملة ،
وأدرك أنه كان على حق حينما رفض التهـاـون مع الرجعيين
والانفصاليين ومن ثم حدوث ثورتى العراق وسوريا وأصبح الطريق
الى احياء القومية العربية طريقا مهـدا ومفتوحا .

الفصل الثالث

مفاوضات القاهرة

مارس - أبريل ١٩٦٣

- ١ - النظام السوري الجديد
- ٢ - محادثات الوحدة عام ١٩٦٣
- ٣ - الاجتماعات السورية المصرية العراقية
- ٤ - الاجتماعات المصرية السورية
- ٥ - الجولة الأخيرة في المحادثات
- ٦ - التفاوض من أجل الوحدة
- ٧ - اتفاقية المواقفة

((أنا نواجه كثيرا من العقبات فيما يتعلق باتمام الوحدة العربية بسبب أننا كعرب نتكلم كثيرا دون فعل حقيقى))

تصريح عبد الناصر للوفد السوري العراقى أثناء المحادثات حول الوحدة فى القاهرة بتاريخ ١٤ مارس ١٩٦٣

*** * ***

لم يكن الانقلاب العسكرى فى ٨ مارس انقلابا بعثيا خالصا .
اذ قاد هذا الانقلاب الجنرال زياد الحريرى ، وهو رجل ذو عقلية
مستقلة بعيد عن التيارات السياسية الحزبية ، وضابط له شهرة ،
وهو طموح بطبعه ، وكان يعمل من قبل قائدا على خط المواجهة
السورية الاسرائيلية .

والحريرى ليس له انتماءات حزبية ، وكان بعض البعثيين
يميلون — فى بعض المواقف — الى انتقاده حيث انه كان فى موقع
المسئولية ووقف من حادث الانفصال موقف اللامبالاة ، ويعزى الى
الجنرال زياد الحريرى انه هو الذى وضع خطة الانقلاب العسكرى
مع اثنين من الضباط غير المنتمين الى أية احزاب سياسية وهما :
رشيد قطينى رئيس الاستخبارات العسكرية ، ومحمد الصوفى
M-al-Sufi عضو القيادة العامة ، حيث انه خطط للانقلاب
فى ٧ مارس وأبلغ هذه الخطة — فى سرية تامة — الى مختلف
الاحزاب السياسية التى تنادى بالقومية العربية ؛ وزعماء البعث ؛
وبعض الشخصيات الأخرى .

ولكن قبيل تنفيذ الخطة — وفي آخر لحظة — انسحب كل من الضابطين : رشيد قطيني ، ومحمد الصوفي ، بحجة أن كلمة السر تسربت الى الحكومة ومن ثم فان السياسيين الوجوديين هم الذين أبلغوا بإلغاء خطة الانقلاب . الا أن زياد الحريري قرر أن يقوم بتنفيذ الخطة الموضوعية في موعدها وعلى مسؤوليته الشخصية .

ففي ٨ مارس قام الجنرال زياد الحريري بإبلاغ حزب البعث بهذا الاجراء ، وضمن بذلك مساعدة بعض الضباط له في تنفيذ هذه الخطة ، ولم يقل شيئا للأحزاب الأخرى ، ربما بدافع الخوف من وجود صلات بين هذه الأحزاب والجيش .

وهكذا ففي ٨ مارس عندما وقع الانقلاب العسكري ، سارع أعضاء حزب البعث للاجتماع منتهزين هذه الفرصة ، واتخذوا قرارا باستدعاء صلاح الدين البيطار ، وزعماء حزب البعث لكي يشكلوا حكومة ، وسارعوا بإيقاظ كل من : قطيني وصوفي من نومهما لينصبوا الأول وزيرا للدفاع والآخر نائبا لرئيس الحكومة .



١ — النظام السوري الجديد :

لقد بحث الضباط الضالعون بعبء الانقلاب العسكري عن شخصية ملائمة ذات منزلة رفيعة لقراس مجلسهم الثوري ، واستقر رأيهم على رجل شاب معتدل السلوك ومناسب للموقف ، انه الكولونيل لؤي الأتاسي ، وكان قد أمضى من قبل خمس سنوات كملحق عسكري في مصر ، ويعدها أمضى معظم أيام الوحدة المصرية السورية في وحدة عسكرية بالاسكندرية ثم قام برحلة قصيرة الى سفارة الجمهورية العربية المتحدة بموسكو وعاد

بعدها الى سوريا فى أكتوبر عام ١٩٦١ ، وكان له دور مهم فى ثورة الجيش التى حدثت فى شهر مارس التالى عام ١٩٦١ خاصة فى مدينة حلب ، ولهذا أودع السجن بلا محاكمة ، ووضع فى سجن المزة حتى حدوث انقلاب ٨ مارس عام ١٩٦٣ ، وعندئذ استدعى من السجن وانتخب رئيسا لمجلس قيادة الثورة الوطنى ، ولو أنه لم يكن بعثيا ، فقد كان له رفاق عديدون فى حزب البعث يتحاطفون معه .

ويبدو أنه أختير لهذا المنصب لى يقود مجلس قيادة الثورة الوطنى لا من أجل صلاته بالحزب ، ولكن لاكتسابه احترام كل فصائل الجيش نظرا لتصرفه الحكيم فى حلب أثناء أحداث مارس عام ١٩٦١ .

ومن الغريب أن رجلا آخر مثل أمين الحافظ عضو مجلس قيادة الثورة ، وقائد اللواء ، لم يكن من الناحية الرسمية بعثيا ولكن بالنسبة لحالة الاتاسى ، فقد أسند اليه هذ المناصب من أجل سمعته الشخصية التى تقسم بالأمانة والاستقامة ثم كقائد عسكرى فى دير الزور ، ثم معلم فى الكلية العسكرية ، ثم نفته حكومة الانفصال وألحقته بوظيفة الملحق العسكرى السورى فى « بيونس آيرس » وقد كان أمين الحافظ شخصية أكثر نكاء كما أنه يتصف بالحزم والحسم ، وسوف تتطور الأحداث سريعا ليصبح دكتاتور سوريا .

لقد تكونت وزارة البيطار من أغلبية بعثية ، ولكن خصصت نصف مناصبها للمستقلين والأعضاء البارزين للمنظمات الوجودية العربية الأخرى الذين أبلغوا بالانقلاب ، ويعتقد أنهم أبلغوا أيضا بوقف العملية ، ولكن فى نهاية الأمر دعوا الى الانضمام للحكومة وهم : نهاد القاسم من الجبهة العربية المتحدة الذى صار نائبا لرئيس الوزراء ، وسامى الصوفانى من حركة الوحدة الاشتراكية ، وهانى الهندى ، وجهاد ضاحى من الحركة الوطنية العربية .

وعلى المستوى الفردى نكل من هذه الأحزاب الثلاثة كان من السهل أن يتفوق عليها حزب البعث فى القوة التنظيمية ، والمتابعة العسكرية ، والشهرة العامة ، فكان زعماءها من غير المشهورين نسبيا ، فلقد قام نهاده القاسم بمهام منصب وزير العدل فى سوريا خلال فترة سنوات الوحدة ، ولكن لم يكن له دور يذكر بعد ذلك .

لقد كانت الحركة الوطنية العربية تتألف فى جزء كبير منها من طلبة الجامعات ، وشباب الخريجين ، ويصفية خاصة من طلبة الجامعة الأمريكية ببيروت (كما فى حالة هدى) ، حيث كان أول ظهور للمنظمة الى حيز الوجود . لقد كان لحركة القومية العربية ميزة ، انها منظمة على نطاق واسع وفى وحدات ليست مكتظة بالسكان وشبه سرية فى أنحاء مدن لبنان وسوريا والأردن والعراق ، وبحالة يمكن مقارنتها بتلك الخاصة بحزب البعث ، وخلال الوحدة عندما تغلب البعث على العلاقات المتوترة مع عبد الناصر ، اكتسبت حركة القومية العربية شهرة لأنها أكثر المؤيدين ولاء لمبادئ عبد الناصر (أو أدوات فى عيون البعث) ومن ناحية أخرى طورت المقاومة العربية نفسها بالاهتمام قليلا بالاشتراكية أو أية أيديولوجية أخرى ، ومن الوحدة العربية نفسها .

لقد كان اتجاه عبد الناصر نفسه الى اليسار عام ١٩٦١ ، وكان للسرعة المتناهية لضميره المذهبي بعد ذلك الوقت ، وقد ترك كثيرا من أعضاء حركة القومية العربية الى الورااء بعيدا ، وفى أواخر عام ١٩٦٤ كانت سببا لبعض المناظرات داخل صفوف الحركة ، فالى أى مدى يجب أن ينساقوا وراء الزعيم فى هذا المجال .

ومن بين الأحزاب اللابعثية الثلاثة ، كان لحركة الوحدة الاشتراكية لسمامى صوفان أكبر عضوية ، حيث يتألف من

الأعضاء السابقين لحزب البعث نفسه ، والذي انشق
بعد شهر سبتمبر عام ١٩٦١ احتجاجاً على توقيع الحوراني والبيطار
على بيان الانفصال ، ورغم هذا الميراث من المشاعر الضعيفة في
مارس ١٩٦٣ كانوا من المحتمل أكثر تعاطفاً للتعاون مع حزب البعث .
لقد طرد أكرم الحوراني من الحزب ، ومن المعلوم أن صلاح البيطار
ندم على توقيعه على بيان الانفصال ، ولكن سرعان ما فقدت تلك
الواقعة أهميتها ، وأصبح البعثيون مرة أخرى أبطال الوحدة
العربية ، وقد ظهر أن الأيديولوجية الموجهة التي شاركوا فيها مع
حركة الوحدة الاشتراكية كانت بصفة عامة مبشرة بتعاون مجدد ،
ولكن المعاملات بينهما لم تكن على قدم المساواة ، فكثير من
السوريين لا يعترفون بحركة الوحدة الاشتراكية ، وخاصة سامي
صوفان ، وكان ميشيل عفلق ، وصلاح الدين البيطار بينيان شهرتهما
وحركتهما لمدة عشرين عاماً ، ولو أن هذه الأحزاب الثلاثة كانت
على المستوى الفردي لها تقدير ثانوي فلا يمكن ادراك أن
البعث بطريقة جماعية كان سسيبداً مدته في الحكم بتجاهلهم ،
وهناك سبب آخر قد ألمحنا إليه من قبل .

إن فيلق الضباط لم يكن كلية من أعضاء حزب البعث ، ولا من
الضباط الذين لهم نفوذ واتجاه سياسي ، ولا من الضباط الذين
ساهموا في حركة الانفصال عام ١٩٦١ ، إذ من المؤكد أن الضباط
غير البعثيين كانوا ناصريين أو غير ذلك ، فهذه الحكومة
التي تشكلت في ٨ مارس لم تكن سوى ائتلاف يمكنها أن تقدم أي
تأكيد لوقف حركة التطهير أو التنقلات بين فصائل الجيش ، وكان
أجل مطمح يمكن أن تحققه هذه الحكومة هو التعامل مع الرئيس
عبد الناصر ، وهو الهدف الأول لهذا الانقلاب وأن يجعل الوحدة
العربية هي المطلب الأوحده ، وأيضاً تلاحم الثورة السورية مع الثورة
العراقية ، فإن مثل هذا التلاحم يؤدي إلى تبلور فكرة الوحدة

العربية ، ويصبح من اليسير على حزبي البعث السوري والعراقي أن يتفاوضا معا بشأن الوحدة العربية ، ولابد من مجابهة عبد الناصر بشأن قيام الوحدة العربية تكفيرا لهما عن جريمة الانفصال عام ١٩٦١ .

ان الوحدة العراقية السورية بدون الالتجاء الى المصريين تعد — في نظر العرب الوحدويين — وحدة غير شرعية ، وستكون عرضة للانتقاد والمضايقات الى الابد من جانب المصريين ، فمن الناحية العملية اظهرت الوحدة من عام ١٩٥٨ الى عام ١٩٦١ أن شخصية عبد الناصر اظهرت كفاءتها ، وأنه بدون شخصه لا يمكن أن تقوم وحدة عربية سليمة ، كما اثبتت فترة ما بعد الانفصال أنه بدون تسامح عبد الناصر لا يمكن تحقيق أى عمل ايجابى ، وعلى أية حال فإنه بحكم اتجاهاتهم المذهبية كان لابد أن تؤدي بهم الى اعادة فتح موضوع الوحدة المصرية السورية ، وفى هذا الوقت كان الأمل يساورهم بالمساهمة مع العراق لصالحهم ولو اضطروا الى التعامل مع الرئيس عبد الناصر ، فمن الضروري التعامل مع أتباعهم السوريين كدليل لاخلاصهم ، أو اشارة الى مدى تقديرهم واحترامهم تجاه شخصية عبد الناصر الزعيم المصرى الذى ظل متمسكا بمبادئه وسياسته ، وكان يأمل أن تعود سوريا رغم ارتكابها لجريمة الانفصال ١٩٦١ الى رشدها وعقلها وتسير فى ركاب الوحدة العربية(*) .

وهكذا فان البعث برغم شهرته وقوته المذهبية كان لابد أن يركز على الشئون العربية . وقبل أن تستقر الأمور فى دمشق ،

(★) لمزيد من التفصيل انظر حديث عبد الناصر الى مجلة « كل شيء » اللبنانية فى ١٢/٥/١٩٦٢ . خطب وتصريحات عبد الناصر ، ج ٤ ص ٣١ .
(المترجم)

بدأ حزب البعث بعلاقة مع الأحزاب الوجودية الثلاثة الأخرى التي تلتزم بالدخول في مرحلة التنسيق من أجل قيام الوحدة العربية . لقد بحثوا منح هذه الأحزاب دورا من الحرية ليتمكنهم التفاوض مع عبد الناصر ، ولكنها حرية لا تعرض سيطرتهم للخطر ، سواء نحو المفاوضات أو على الساحة السياسية للبلاد .

ولكن الأحزاب الأخرى كانت لها رؤيتها الخاصة في الوحدة ، ومن الملاحظ أنهم شاركوا في الحكومة السورية ، وأنهم في اشتياق للسفر جوا إلى القاهرة أكثر من البعثيين لأن هدفهم كان متحررا من كل لبس أو غموض ، والبعثيون لم يسمحوا لأنفسهم أن يدفعوا ثمننا غاليا لتحسينهم للوحدة ، ولم يستغنوا عن شركائهم ، ولم يوافقوا على هذا النوع من الوحدة التي فضلها شركاؤهم والتي يمكن تلخيصها في شعار « عودة إلى ٢٧ سبتمبر » ، وأخيرا كان لزاما أن يتصادقوا مع الناصريين الذين لم يوافقوا على أن يكون دورهم ثانويا . ونتيجة لذلك اهتموا بدورهم مع الزعيم عبد الناصر نفسه فيما بعد خمسة شهور ، بعد الصدام الذي حدث مع عبد الناصر ، وإن كان أهل الوحدة العربية قد تحطم تماما فإن أعضاء حزب البعث كانوا يشكون بأن موقف عبد الناصر المتشدد قد كلف سوريا ثمننا غاليا ، ووقتا ضائعا كان يمكن الاستفادة به ، وهذا الوقت كان يمكن أن يكرس بطريقة مثمرة أكثر نحو التقدم ، وكانوا في ذلك الوقت قد وقعوا بالأحرف الأولى — في مفاوضات القاهرة — وكان التزامهم الأيديولوجي هو الدافع والمحرك لهذه المفاوضات مع عبد الناصر ، وذلك على حساب الشئون الداخلية ، إلا الانشغال بعض الوقت بإبعاد منافسيهم من طريقهم وإقدامهم على القيام بمغامرة من أجل الوحدة العربية .



٢ — محادثات الوحدة عام ١٩٦٣ :

كان مجمل مناقشات الوحدة بالقاهرة^(١) خلال شهرى مارس وأبريل عام ١٩٦٣ . وهذه المناقشات نشرتھا السلطات المصرية فيما بعد وهى تعد وثيقة سياسية رائعة ولها أهمية من الدرجة الأولى للمهتمين بالشئون العربية ، وقد عقدت هذه الحادثات غير الرسمية والتي كانت تناقش بطريقة واضحة الوحدة الفيدرالية التى تمت من قبل بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ، وجرت معظم هذه المناقشات — غير الرسمية — بين الرئيس عبد الناصر وزعماء حزب البعث السورى ، وهم : ميشيل عفلق ، وصالح الدين البيطار ، وعبدالكريم زهور ، وتضمنت هذه المحادثات عتبا خاصا بين الطرفين خلال سنوات الوحدة ١٩٥٨/١٩٦١ وتشريحا كاملا للموقف السورى فى الوقت الراهن ، وموقفهم الأيديولوجى بالنسبة لمسائل الديمقراطية والاشتراكية ، ومنظمة الحزب ، واهتمت هذه المحادثات أيضا بالقاء الضوء على شخصيات هؤلاء المشتركين فى الحكم الآن ، وكان طبيعيا أن تكشف هذه الحادثات المتأنية عن مغزى ومنهج وهدف هذه المفاوضات التى يمكن أن نصفها بأنها بمثابة محضر تحقيق أكثر منها مفاوضات .

ولقد عقدت هذه المحادثات على ثلاث مراحل :

— خمسة اجتماعات سورية مصرية عراقية خلال المدة من ١٤ الى ١٦ مارس ١٩٦٣ .

(١) نص المحادثات طبع فى الاهرام ، وأتبع بإذاعة القاهرة من ٢١ يونية الى ٢٢ يوليو ١٩٦٣ ، ونشرت هذه المحادثات فيما بعد فى كتاب بعنوان « محضر جلسات الوحدة » وأذيعت الترجمة فى إذاعة راديو القاهرة ، وأتبع لى الحصول على ملخص لها فى الإذاعة البريطانية ، كما يوجد ملخص للجزء الرابع بالجامعة الأمريكية ، الوثائق السياسية العربية — بيروت عام ١٩٦٧ .

— خمسة اجتماعات ثنائية بين سوريا ومصر يومي ١٩ و ٢٠ مارس ١٩٦٣ .

— وأخيرا عشرة اجتماعات من ٦ الى ١٦ أبريل ، وكان أول جلسيتين بين مصر وسوريا فقط ، والثمانى الجلسات الباقية كانت ثلاثية : مصر وسوريا والعراق .

● **الجزء الأول :** خاص بالشكاوى التى كانت بين عبد الناصر وحزب البعث السورى حتى ٧ أبريل .

● **الجزء الثانى :** المفاوضات الثلاثية للوحدة الفيدرالية من ٧ الى ١٤ أبريل وبوجود اثنين من زعماء حزب البعث العراقى : على صالح السعدى ، والحسين شبيب ، فى الجلسة الاولى من تلك المحادثات تركزت على موقف سوريا وتدخل العراق بين الطرفين المتحادثين لتنفاز الى جانب موقف وسياسة حزب البعث السورى .

ان درجة الدقة فى تسجيل نص هذه المحادثات — تم نشرها — لم تكن دقيقة بالدرجة المطلوبة ، ونتيجة لذلك فقد ادعى السوريون ان المصريين قد عالجوا النص بطريقة تبدو بها آراء عبد الناصر واضحة مؤكدة فى عرضها ، بينما تبدو البيانات السورية مبتورة ، مشوهة ، حتى ان المرء يستطيع ان يتخيل ان هذه المحادثات كانت بمثابة مناظرة بين اثنين من الصم (٢) .

وقد لاحظ العراقيون أيضا عدم دقة تسجيل بعض الصفحات زاعمين أن هناك اختلافات واضحة فضلا عن بتر أجزاء من هذه المحادثات ، برغم أن وفد العراق حاول النظر الى هذه المسألة ،

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع صحيفة البعث فى ٤ يونية ١٩٦٣ .

فى أول لقاء ، وعند اكتشاف أن الأحداث غير دقيقة فى تسجيلها ، فقد حصلوا على تأكيد (هكذا قالوا فيما بعد) انه سيتم تسليمهم نسخة من نص الأحداث بانتظام لبدء ملاحظاتهم على هذا التسجيل ، ولكن فى واقع الأمر لم يتم شىء من هذا .

وحدد سلاح الدين البيطار للمؤلف بصفة قاطعة ، أن الجولة الثانية من الأحداث التى كان منها التسجيل الذى نشر بمعرفة ميشيل علق بطريقة رديئة غير واضحة ، كما لم تكن هناك سكرتارية لتدوين الملاحظات ، وتعديل النصوص المسجلة ، ولهذا فقد رأى لؤى الأتاسى أن يحضر معه سكرتارية خاصة فى الجولتين : الثانية والثالثة من هذه الأحداث ، وبرغم هذا فمن المحتمل أن التسجيل قد اختفى ، ولوحظ أيضا أن النص المذاع كتاب مكتوب ، وقد قال سلاح البيطار للمؤلف : انه لم يقرأ النص المنشور أبدا ، وبعد سؤال كل من البيطار ، وطالب شبيب بصفة خاصة ، تم تسجيل الأحداث بكل تفصيل ، فى مراحلها المختلفة . . واستنتج المؤلف أن جزءا كبيرا على الأقل من التسجيل الذى تم نشره دقيق بصفة عامة ، ولهذا فان الصياغة المضبوطة للاقتباس فى أى فقرة (وردت فى ثفايا هذا الكتاب) يجب أن ينظر إليها بحذر ، ومع هذا التحفظ ، فائنا نتبع مراحل المناقشات التى جرت فى القاهرة .



٢ - الاجتماعات السورية المصرية العراقية :

فى الاجتماع الافتتاحى ، تخلص عبد الناصر من الحرص الخاص بحزب البعث السورى والعراقى ، وعرض أعضاء الوفدين على عبد الناصر قيام وحدة عربية شاملة وفورية وطلبوا منه ابداء شروطه . فرد عبد الناصر بتأثر شديد بقوله :

« أنه ليس في عجلة من أمره ، ومن الواجب عليكم ان تقرئوا قليلا حتى احصل على اجابة تامة عن كل تساؤلاتي من الفريق السوري ، اذ من الضروري تصفية الموقف مع الوفد السوري ، وبعدها يرى الانسان ما يجب عمله » .

لقد كان عبد الناصر على استعداد تام لقبول فكرة قيام وحدة أخرى مع ممثلى الحكومة السورية ، ولكن الأمور ليست بهذه البساطة ، خاصة مع أعضاء حزب البعث ، الذين فقد فيهم كل ثقة ، اذ لا بد من فحص سجل الوحدة السابقة ، ماذا كانت دروسها المستفادة ؟ ومن الذى يحكم سوريا الآن ؟ ومع من يتفاوض الآن ؟ وما هى وجهات نظر أعضاء حزب البعث فى تنظيم برنامج وحدة المستقبل ؟ وقال عبد الناصر : « اننا سنخبركم بشكوانا وستخبرونا بشكواكم ، سوف نمارس نقد الذات ، سوف نشرح لكم أيديولوجيتنا ، وانتم ستشرحون لنا أيديولوجيتكم ، وبعد ذلك سنقرر مقترحاتنا فيما يتعلق بالمستقبل وما يجب عمله » .

فى واقع الأمر ، لقد وضع الرئيس عبد الناصر هذه الأسئلة ، كحمل ثقيل على كاهل وكرامة حزب البعث ، وراتضح للوفد السوري الموجود فى القاهرة كثير من الأمور ، وان كان هذا الوفد يفضل المثل القائل :

« عفا الله عما سلف » أما بالنسبة للرئيس عبد الناصر فقد لخص وجهة نظره بقوله :

« انه ينظر الى الأداء السابق لحزب البعث بالمخادعة والانتهازية ، وادعى هذا الحزب ان الاسـتقالة الجماعية لوزراء حزب البعث فى ديسمبر عام ١٩٥٩ وكأنها انسحاب من الوحدة نفسها انها جريمة وطعنة فى الظهر ، وانه بتوقيع كل من اكرم الحوراني وصالح الدين البيطار على بيان

الانفصال ، وكأنها وقعا على ترخيص (بوقاة الوحدة)
وأكثر من ذلك فقد ساوره الشك أن البعثيين رغم ادعاءاتهم
الفكرية ، ذلهم مبادئهم الأيديولوجية ولا تزيد على شهوة
شديدة للسيطرة . »

وهكذا كان الرئيس عبد الناصر واضحا تماما منذ البداية ،
ويمكن أن يبدأ المفاوضات إذا ما اعترف حزب البعث في سوريا
بأخطاء الماضي (والأمر موجه أيضا الى وفد العراق) ويتطلع الجميع
الى «ميثاق العمل الوطنى» الذى كثر الكلام عنه فى مصر ،
وينظرون الى التجربة المصرية من أجل تحقيق آمالهم ، ولو اعترف
حزب البعث فى سوريا بأخطاء الماضي فانهم بهذا سينتهجون طريق
التجربة المصرية الرائدة فى التخطيط من أجل المستقبل ، ويجب
أن يكون حزب البعث السورى كتابع لعبد الناصر ، وبهذا يمكن
حل كثير من المسائل الغامضة (٣) .

وفى بداية المحادثات ، كان المتحدثون السوريون مع
عبد الناصر ، فى ظروف سيئة للغاية ، ففى بادىء الأمر تقابل نفر
منهم مع الرئيس عبد الناصر هم : نهاد القاسم الذى يعتبر رجل
عبد الناصر ، وممثل حزب البعث ، وكذلك زهور ، وهو مدرس
سابق ومحرر بجريدة البعث وقد ظهر مؤخرا ليشغل مكانة فى
قيادات حزب البعث السورى ، ولو أنه كان عضوا فى البرلمان
السورى خلال الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٥٨ ، تنقصه الخبرة كوزير
ومفاوض .

أما الحاضرون الآخرون فكانوا ضباطا فى الجيش السورى
مجهولى الهوية ، وقفوا أبان الوحدة فى هلع من شخصية

(٣) محاضر جلسات الوحدة ، ص ١٢ ، ١٣ .

عبد الناصر الأوليية وبجواره المشير عبد الحكيم عامر ، وكذلك
الرسميون المصريون الواقفون بجوار عبد الناصر ، ولم يكن أحد
من السوريين فى وضع يؤهله للرد على هجوم عبد الناصر ، أو
الوقوف أمامه وقفة الند للند ، اذ كان بالنسبة لهم « السيد الرئيس
صاحب السعادة » وكان هو يناديهم بأسمائهم مجردة(٤) .

ولم يتمكن السوريون بأية حال من التفوه بشكواهم ، وشعر
الضباط بانعدام الثقة فى أنفسهم بمن فيهم « زهور » برغم مرجه ،
لقد قال الجنرال القطانى Qutayni : « ان كل ضابط مصرى
فى سوريا — أثناء سنوات الوحدة — كان يتصرف كأنه جمال
عبد الناصر ، وشعر الضباط السوريون حينذاك بانهيار وضعف
معنوياتهم لدرجة أنه فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ لم يكن لديهم أى
حافز لمعارضة « حركة الانفصال » وقد زعم زهور بدوره أن
أعضاء حزب البعث شعروا باهانة بالغة ، وأن احلال « منظمة
الوحدة القومية » للأحزاب السياسية ، خلق فراغا للنشطاء
السياسى الذى خطا اليه الانفصاليون ، واستمر قائلا :

أما بالنسبة لما يفهمه الحزب عن الحرية والاشتراكية والوحدة،
فان الحزب فخور أنه بعد ١٥ عاما أصبحت هذه الشعارات الآن
ملكا للأمة العربية كلها (مشيرا بالتلميح أن عبد الناصر نفسه نقل
مفاهيمه من حزب البعث) حقا لقد قرأنا ميثاق الجمهورية العربية
المتحدة ، ونوافق على معظم ما جاء به من آراء وأفكار ، ولكن
الميثاق ليس عملا مهما ، فالأهم هو تنظيم الاتحاد الاشتراكى
العربى ، وأتينا فى انتظار النتائج(٥) .

(٤) تم تصحيح هذه الأسماء فى هذه الطبعة .

(٥) محاضر جلسات الوحدة ص ١٤ .

كانت هناك ملحوظات تمهيدية ، وفي اليوم التالي تجاوز زهور حدا بعيدا وبطريقة واضحة ضايق عبد الناصر ، وأكد أن المشكلة الحقيقية للوحدة السابقة كما زعم أنه بينما كانت الحركات الثورية في سوريا ، والمثلة في حزب البعث من الشعب ، لم تكن الثورة في مصر لها أرضية شعبية أصيلة ، ولهذا فرضت مصر سلطاتها من أعلى وذلك بإلغاء الأحزاب السورية ، وما ترتب على ذلك من فرض النظم الاستبدادية في سوريا ، وأكثر من ذلك فمصر على النقيض من ذلك حيث أن مصر لديها بيروقراطية متطورة فرضت فرضا على الجيش السوري وهناك وزراء مدنيون لا يستطيعون التكيف مع احتياجات المواقف المحلية(٦) .

كان هناك شعور بأن الحكومة المصرية تبحث دائما عن عملاء سريين في سوريا ، في وقت لم تهتم فيه بالتعامل مع الثوريين ، وكونها تعتمد على خدمة سـرية فقط يعد شيئا خطيرا جدا لأن هذه الخدمة (من المفروض) أنها قوة تساعد المنظمات الشعبية ، ولأن هذه المنظمات غير موجودة ، فإن الخدمة أصبحت مهيمنة ، والثقة كانت قليلة في نفوس السوريين ، ويرجع هذا في الحقيقة إلى أن السلطات في الجمهورية العربية المتحدة ، كانت تتعامل أولا مع البيروقراطيين والسياسيين تحت ظروف غير ثورية مناسبة ، وهم عادة ما يكونون منافقين ، كما أن السياسيين انتهازيون .

لقد كان ذلك كثيرا بالنسبة لعبد الناصر ، لقد أنكر أنه خلال واحد وعشرين عاما من النشاط الثوري ، قد اعتمد في يوم ما على عملاء . لقد كان هذا نوعا من الأكاذيب التي وجهت مباشرة ضد

(٦) المرجع السابق ذكره ص ٢٣ .

الجمهورية العربية المتحدة منذ أيامها الأولى ، وبهدف تدمير الوحدة ، ومازال عبد الناصر يرد على زهور وكان يتحدث بانفعال شديد قائلا : « أود أن تذكروا لى أسما واحدا كان يعمل فى سوريا كعميل لنا ! اذكروا واحدا !! » .

واضطر السعدى أن يذكر خمسة أسماء على الفور ، كما بادر نهاد الجاسم بالهجوم مدعيا أن زهور كان واحدا من أدوات اللعبة لعبد الناصر ، ورد زهور بانفعال شديد أنه ينكر هذا الاتهام !! (٧) وهكذا هاجم السوريون بعضهم بعضا .

عند هذا الحد من الجدل والنقاش تسأل عبد الناصر ، من يحكم سوريا ؟ ورد عليه القطنى بأن هناك مجلسا يتكون من عشرة من العسكريين وعشرة مدنيين وأن هذا المجلس بهذا التشكيل مسئول عن التشريع والتخطيط السياسى . فرد عليه عبد الناصر بأن هذا لم يحدث اطلاقا يارشيد قطنى ؟! قدم لى التفاصيل بل على صحة هذا الادعاء ، وهنا تلثم القطنى محاولا التلمص من الموقف .

قال عبد الناصر : « أريد أن أعرف من هم الذين فى هذا المجلس الذى أمامى الآن ؟ ومع من سوف أوقع الوحدة ؟ أم أننى

(٧) هبيد ص ٢٨ - ٣٠ زعم أحد البعثيين الفين شعاركوا فى حادث الانفصال ذكروا للمؤلف : أن عددا من التفاصيل المخرجة استبعدت من هذا القسم فى النسخة الأصلية للناشرين المصريين ، أحداها اعتراف عبد الناصر فى الحقيقة الى تأجير مؤيدين له من بين محررى الصحف والمجلات اللبنانية ، كما قام بمساعدة ١٧ منهم بتقديم مساعدات مالية لهم ، ونقطة أخرى أثارها السعدى زاعما أن فى الحادثات غير الرسمية - بعد الانفصال - وهذه النقطة تخص الوزير العراقى البعثى « فؤاد الركابى » الذى اتهمته العراق بأنه استولى على مبلغ ٢٠ ألف جنيه مصرى يزعم أنها إعانة مقدمة للحرب .

أتعامل مع الأتباع ؟ وكان عبد الناصر يتحدث بطريقة عصبية شديدة .

ومرة أخرى « همهم » رشيد قطاني بكلام غير مفهوم ، وحديث غير مترابط وبرغم هذا أصر عبد الناصر على معرفة أسماء المجلس الثوري الوطني ؟

وانبرى الضابط نهد الشاعر قائلا : هذا الشعب العربي في سوريا ، وكذلك الجيش العربي في سوريا . . نحن هنا نيابة عنهم .

وهنا قاطعه المشير عبد الحكيم عامر قائلا : « حسنا ألا يوجد أحد يمثل هؤلاء : الجيش والشعب ؟ » .

وهنا تدخل الحريري قائلا : حقيقة حاولنا أن نخفي هذا الأمر ، وتظل الأسماء سرا ، لكي تبقى الزعامة « جماعية » ، ولكي لا ينهمك الناس في الجدل ، والقتل والقتال حول ما يدور في هذه الاجتماعات ، ولكن لاداعي للفت والدوران ويمكن اعتبار القائد العام للجيش ، ووزير الدفاع ورئيس الهيئة بجانب الرتب العسكرية الأخرى .

وأخيرا استمع عبد الناصر الى ذكر عشرة أسماء ذكرت له ببطء شديد ولم يكن من بينهم الأعضاء المدنيون .

واقترح الجاسم المناقشة بانفعال شديد ، منتقدا سيطرة حزب البعث على مجلس الوزراء المرتقب . وقال : قد يبدو الأمر غريبا بأن تتظاهر القوى الوطنية الأخرى بأنها لم تكن ممثلة في مجلس الثورة ، واننا لم نحضر الى هنا لمناقشة تشكيل المجلس الثوري ، أو مجلس الوزراء .

وهنا اعترض « الشاعر » على حديث « الجاسم » ، ومن ثم بدأ الجدل بينهما باحتدام شديد بين السوريين ، مما دفع عبد الناصر الى التدخل فى الحديث ، مكررا كلامه بعدم الثقة فى حزب البعث ومخاوفه من نظرية « المطرقة والسندان » ولم يكن واحد فى هذا الوفد بعثيا ، هكذا رد الشاعر على عبد الناصر كتوع من المخادعة ، مع ملاحظة أنه شـخصيا من مؤيدى حزب البعث ، ولذلك ظهر على وجه عبد الناصر تعبير بأنه لم يصدقه فى هذا الادعاء .. لأنه أبدى شكواه من قبل ، من الحزبية المعارضة المستمرة فى الجيش السورى ، فلو أن من بين ٢٠ عضوا فى مجلس قيادة الثورة الوطنى ، ١١ عضوا بعثيا ، فانهم يستطيعون أن يسيطروا على الأمور ، وهذا امر مرفوض بالنسبة لعبد الناصر .

وحاول البعثيون : عبد الكريم زهور ، و شبيب ، وصالح السعدى أن يؤكدوا دون جدوى نياتهم المخلصة فى مدى التصاقهم ، وتمسكهم بشخصية عبد الناصر ومنهجه ، وسياسته بغض النظر عن نوع الأغلبية فى المجلس الثورى الا أن شبيب اصر على أن ارادة التعاون من كل الأحزاب هو الأمر المهم بدون أى تمثيل للحكومة السورية على الاطلاق ، فان حزب البعث كان يمكنه أن يحجب أعمال الوحدة بين مصر وسوريا ، كما أن رئاسة الحزب فى دمشق يمكنها أن تحرض حزب البعث العراقى ضد عبد الناصر أيضا ، ولكن مثل هذه الأفكار المدمرة ، وتلك الشرور التى عانى منها عبد الناصر من قبل خاصة من حزب البعث ، قد اختفت تماما مع رحيل أكرم الحورانى وأنصاره من حزب البعث .

.. وقد تكلم شبيب قائلا : ان أملى فى النشاط السياسى مازال قائما على تبادل وجهات النظر ، وانى سسوف أعصف باسمى

الشخصى كبعثى ، لو كان من طبيعتى أن أستفل الحالة الراهنة من أجل مناورة سياسية لكى أفرض وجهة نظرى على الجمهورية العربية المتحدة بين سوريا والعراق ، لقد تربينا على الخلق الكريم ، اننا لم نكن سياسيين بمعناها الكلاسيكى لنكون من المفسدين .

وقاطعه السعدى بقوله : ان الرئيس عبد الناصر مازال ينفر من حزب البعث الى أقصى حد .

ونظرا لحرص عبد الناصر على ضرورة تصفية حسابات الماضى ، فقد استمر النقاش طويلا ، وكان الوفد السورى فى موقف المدافع ، ولم يكن يتوقع أن الرئيس عبد الناصر يهتم كثيرا بصفحة الماضى عقب حادث الانفصال .

وفى الجلسة الرابعة تابع عبد الناصر الحديث بتكتيك خاص ، وان كان ذلك على حساب عبد الكريم زهور ، اذ بدأ عبد الناصر حديثه باتهام السوريين بالمخادعة ، فبالأمس أخبروه : ان الأعضاء المدنيين فى مجلس قيادة الثورة الوطنى السورى لم يتم اختيارهم ، ولكنه فى اجتماع خاص — فيما بعد — أشار عبد الكريم زهور أنه تم اختيارهم بالفعل ، وأعطانى قائمة بأسمائهم .

واحتج عبد الكريم زهور بانفعال شديد قائلا : انه أسىء فهمه وان شيئا ما لم يتقرر ، وان ما ذكره كان مجرد تخمين فحين يكون من الأعضاء المدنيين ، وعندما كرر عبد الناصر الاتهام تضايق عبد الكريم زهور وقال :

سيدى الرئيس : حقيقة لا أعتقد أن المرء يجب أن ينقض — منتهزا الفرصة — على ملاحظات الشخص الآخر ، وعندئذ غضب عبد الناصر بشدة من أن يحادثه أحد بمثل هذه الوقاحة !!

وانهال على عبد الكريم زهور بالتوبيخ الشديد كأنه تلميذ في مدرسة !!

— ناصر : يا عبد الكريم .. أنا لا أنقض على ملاحظات أحد .

— عبد الكريم زهور : معذرة سيدي الرئيس لم أكن أقصد ذلك مطلقا ..

— ناصر : اننا هنا لازالة سوء التفاهم ، ونكون صرخاء
تما ما مع بعضنا .. ولا تدع اننى أنقض على ملاحظاتك ، وهذه
الطريقة معيبة جدا فى الكلام .. ببساطة أرفض قبولها .. لقد
قبلت ملاحظاتك بالأمس حول موضوع عملنا فى سوريا ؟! ولا بد
أن يكون هناك مبدأ نلتزم به ، ولكن لست هنا لكى أنتقدك باستمرار
لقد سببمت ما قلته لى بالأمس ونقلته الى زملائى .. وكونا
استنتاجات ... هل تتوقع منى انى لا أخبر زملائى ؟!

— عبد الكريم زهور : بالطبع لا ..

— ناصر : عندئذ كيف تفهم انى أنتقدك .. وأسىء فهم
ملاحظاتك ؟

— عبد الكريم زهور : سيدي الرئيس لقد قلت ذلك ، ولكنى
لم أكن أعرف ...

— ناصر : اذا لم انكر الموضوع الآن فلن أكون مخلصا تماما
نحو الوحدة . أنا أرحب بكل أنواع نقد الذات .. ولكن ملاحظاتك
تجاوزت هذا الحد ..

— عبد الكريم زهور : ربما ..

— ناصر : يمكننى أن أرحب بأى قدر من نقد الذات ..
وهذا لا يضايقنى على أقل تقدير .

وأستثمرت. الرهبة ، وتوتر الموقف لبعض الوقت ، الى أن
تقبل عبد الناصر أخيرا اعتذارات عبد الكريم زهور .

ووجهة نظر عبد الناصر في نقد الذات تبدو الى حد ما من
جانب واحد ، وفيما بعد كان عليه أن يوجه حديثا استفزازيا الى
كل من : ميشيل عفلق ، وصالح البيطار ، أكثر مما قاله
لعبد الكريم زهور ، ويتعجب الانسان ما هو نوع جو التفاهم الذي
كان يأمل عبد الناصر أن يقيمه في هذا الموقف المشحون بالغضب
والتوتر ؟ ومع ذلك قال أعضاء حزب البعث السوري أنهم قدموا
للقاهرة كمقدمي عرائض .. لاقامة الوحدة ..

وفي وسط هذا الجو المتوتر اختلف شبيب ملاحظة حساسة ،
هي التي أشارت الى مدى سخف شكوى عبد الناصر — في بادئ
الأمر — ولكن عبد الناصر لم يبال بها .

— شبيب : لكن سيدى الرئيس ... لو أراد عبد الكريم
زهور حقيقة أن يتآمر ، فانه لن يخبرك بذلك .
— زهور : لقد ذكرت كل مناقشاتي لك ..

— عبد الناصر : رأيت من الأفضل نكر كل ذلك امامك ،
بدلا من ذكره خلف ظهرك ، لقد قدمت الى هنا لكي تتآمر !

وأخيرا بعد هذه الواقعة افتتح عبد الناصر النقاش
حول 'مسألة تكوين وحدة ، يحتل بدء التفاوض حولها ، ولكن في
الحقيقة كانت مناورة سيكولوجية تمهيدية محسوبة لاختبار
ردود فعل زواره الممثلين في هذا الوفد ويذكرهم بأن هذه فرصة
متاحة امامهم ، واقترح عبد الناصر أن تتكون الوحدة على
مرحلتين :

— المرحلة الأولى : تكون الوحدة بين مصر وسوريا لفترة اختبار لمدة أربعة أشهر .

— المرحلة الثانية : وفي حالة استتباب الأمور تكون الوحدة مع العراق كشريك ثالث .

ولكى يهدىء من روع هؤلاء السوريين ، اقترح عبد الناصر ، للذين اعتبروه دكتاتورا ، أنه على استعداد لقيام وحدة بين مصر وسوريا على أن يتنحى عبد الناصر جانبا بعيدا عن شئون هذه الوحدة .

وبدلا من ذلك لو أرادت سوريا أن تشمل الوحدة العراق لكى تتوازن مع مصر فتبدأ هذه الوحدة بين العراق وسوريا ، ثم انضمام مصر اليهما بعد ذلك .

كان يمكن التنبؤ بسهولة أن كلا من السوريين والعراقيين سيرفضون هذه الاقتراحات جملة وتفصيلا ، فان قيام وحدة سورية مصرية بدون عبد الناصر أمر لا يمكن التفكير فيه .

وقد أسـرعت الوفود فى التملق لعبد الناصر لتكفر عن مواقف سابقة لها ، فأعلن عبد الكريم زهور قائلا : الرئيس عبد الناصر ليس له حق الاختيار ولكن هذا هو قدره بأن يقود المسيرة لكى يتلقى كل سهام العدو ، وليكون سعيدا أم تعيسا ، فهذا أمر يقع على مسئولية الأمة العربية ولاشك أنه هو الشخص الذى فرض القدر عليه أن يتحمل مصير أمة فى مرحلة تاريخية ، فما عليه الا أن يشغل موقعه .

ان وحدة استهلاكية محدودة بين سوريا والعراق أمر لا يمكن قبوله أو مجرد التفكير فيه من كلا الطرفين ، واننا ننظر الى مصر — خلال مراحل تاريخنا — كنقطة مركزية للقومية العربية ، وربما

عبد الناصر لا يدرك شخْصياً أن ثقل نفوذه وشخصيته ومنهجه وأيديولوجيته أمر لا يقدر بثمن ، لقد قدمت تلك الوفود العرقية والسورية الى القاهرة ليستعيدوا الثقة بأنفسهم وليسسبغوا الشرعية على ثورتهم ، وهذا بدون شك أمر مفيد لعبد الناصر بأن يدعمهم يستعيدون هذه الحقيقة مع أنفسهم .

أن وجيدة سورية مصيرية ، بشكل مبدئي ، مع عبد الناصر وبدون العراق ، هذا أمر يضعف الثورتين (السورية والعراقية) ويضعف حزبى البعث فى كلا البلدين ، ورفض الوفد السورى هذا الاتجاه ، على أساس أن الراى العام لن يقبل هذا الاتجاه وكان الوفد السورى فى أشد الاحتياج الى الاتحاد مع الوفد العراقى ، على أساس أن يتحد الوفدان مع عبد الناصر مهما كان الثمن الذى يدفعه الوفدان السورى والعراقى .

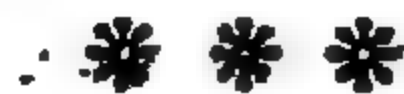
وقد أشناز جاسم : لا شك أن مثل هذه الشكوك تحيط بالبعث وأن إزالة مثل هذه الشكوك أمر ممكن ، وأن جلستى اليوم بفرض اكتشاف طرق ووسائل إزالة هذه الشكوك ، واننا لا ننظر الى حزب البعث السورى كممثل لكل الشعب السورى .

ان عبد الناصر لم ينطق ببنت شفة ليشرح مبادئه ، كما لو كان حزب البعث يذكر أوراق اللعبة التى فى حوزته ، لقد شرح بوضوح ملحوظ ما كان يحدث فى الحقيقة . عندما ظهرت الوحدة الى الوجود عام ١٩٥٨ ، وجد البعث أنه لا يمكنه أن يتفق مع الجمهورية العربية المتحدة ، أو أية مجموعة وحدوية أخرى . . . وستنسحب مصر من هذه الوحدة عند نهاية الأربعة الأشهر ، هذا ما أتوقع حدوثه ، إلا أنني لا أوافق على مخاطرة ثانية بمحاولة أخرى ، وبالرغم من أن تحديد أربعة أشهر كمفترة اختبار ، فإن من المتوقع قبل نهاية هذه المأسلة أن يبدأ حزب البعث مناوراتهِ .

مفترضاً أنه لن ينسحب ، ولكن سيحاول أن يقوى مركزه وموقفه في سوريا بمساعدة عدد كبير من العسكريين ، ففي هذه الحالة ستانسحب الجمهورية العربية المتحدة من هذه الوحدة ، وفي هذه الحالة بكل صراحة سأكون قلقاً على العراق ، وسيكون موقفها حرجياً .

وأضاف ناصر الى قوله : اننى لا أعتقد ان العراق سيكون في موقف يتحمل نفس النكسة التي تحملناها في عام ١٩٦١ ، اننى متأكد أننا لن نتفق ، وسوف ينسحب حزب البعث مرة أخرى ، ويكرر نفس الغلطة الاجرامية ، ولهذا نسرع ، ونهرول متلهفين نحو الوحدة ، وندفع بأنفسنا الى المتاعب ، تكون وحدة يتبعها انفصال ، ثم وحدة مرة أخرى وبعدها انفصال آخر ؟! ان المستقبل أمامنا طويل . . ويجب أن نستقطب شعبنا الذي تنكر أخيراً لفكرة الوحدة ، لهذا وضعنا فترة انتقالية أربعة أشهر فربما خلالها نتوصل الى اتفاق أفضل بعد أن نستوعب الدرس الذي استفدناه من حادث الانفصال في عام ١٩٦١ ولا ننغمس في نقد مخادع وافتراء لا أساس له من الصحة ، ولو قدر لهذه الوحدة أن تعيش لمدة أربعة أشهر ، فأعتقد أنها ستكون خطوة على الطريق السليم ، ولكن لو أن البعث السوري سينتهج سياسته القديمة فحينئذ سيحدث صدام حتمى .

لقد ترك عبد الناصر الموضوع بعد هذا الحديث مفتوحاً دون أن يحدد فكرة معينة ، ولو أنه فهم بكل وضوح لا يقبل الشك : ان معيار عبد الناصر للنجاح . . اثناء الفترة الانتقالية المحددة بأربعة أشهر كان يعنى تقييد حزب البعث الى دور محدود ، ووضع القوة في يد أخرى : عندئذ سيواجه البعث العراقي مطمح الدخول في وحدة بين مصر وسوريا « المطرقة والسندان »



٤ - الاجتماعات المصرية السبورية :

كان عبد الناصر يرى أن ازِمات ومعارك وحدة ١٩٥٨ لم يتم بحثها مع حزب البعث ، ومن ثم فلا يمكن التفاوض بشأن قيام وحدة جديدة لم تستكمل جوانب بحثها بعد . وكل ما جرى من مباحثات كانت مع عبد الكريم زهور فقط ، وهو فى واقع الأمر شخصية ثانوية ظهرت على مسرح الأحداث خلال الأيام السابقة ، لأن حزب البعث بالنسبة لعبد الناصر كان يعنى كلا من : صلاح الدين البيطار ، وميشيل عفلق بذاتهما . وبناء على ذلك فهذان الرجلان ، بصحبة لؤى الاتاسى رئيس مجلس قيادة الثورة ، وبوجود عهد الشاعر ، هؤلاء حضروا الى القاهرة لمحادثات يومى ١٩ و ٢٠ مارس ١٩٦٣ .

ان المحادثات فى الجولة الثانية كانت فى واقع الأمر تكرارا للجولة السابقة اذ كان الهدف الاساسى هو « تصفية الجو » وعرض كشف حساب بتفاصيل اكثر . اذ بدأ عبد الناصر يسرد خواطره بألم شديد عن أحداث الماضى ، وبأسلوب يرهب به مستمعيه ، وكرر مرات ومرات افتقاره الشديد للثقة فيهم كشركاء المستقبل .

وبطريقة منطقية تحدى عبد الناصر أيديولوجيتهم بأنها لا تحقق شيئا . وهذه المرة كان عبد الناصر يتحدث الى رجال أكبر منه سنا ، ولديهم القدرة على كبح جماح أنفسهم ضده ، رجال كانت لديهم الخبرة السياسية لسنين طويلة ، وكزعماء لحزب سياسى قوى ، ومنهم ميشيل عفلق — بوجه خاص — الذى يحترمه شباب حزب البعث كفيلسوف للحزب . ويتمتع بقدر كبير من الشهرة كرجل مثقف وهو — فوق هذا — يتحدث لبق ، وصاحب أفكار ووجهات نظر ، وأكثر من هذا ان الرجلين تقابلا من قبل مع عبد الناصر عدة

مرات عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ ويفترض أن يكون لـديهما حاسة ما ، وبطريقة ايجابية فعالة عن كيفية التعامل مع عبد الناصر .

ان ما يمكن ملاحظته بصورة واضحة بالنسبة للمحادثات فى الجولة الثانية هذه ، أن عبد الناصر تعامل مع ميشيل عفلق وصلاح البيطار بأسلوب عنيف أكثر مما تعامل به مع عبد الكريم زهور من قبل ، كان عبد الناصر فى موقفه واثقا من نفسه كل الثقة ، وهو دائما الموجه لدفة المناقشات حسب ترتيب أنكاره ، كان عبد الناصر المدرك للبعد السيكولوجى للمشكلة ، صريحا .. قويا .. واضحا .. سريع البديهة فى تعبيره ، واختيار عباراته بدقة بالغة ، فتارة نراه جذابا .. وتارة اخرى نراه متغطرسا ، وذلك تبعا للموقف ، حديثه متفق مع هدفه ، ولا يتردد فى بعض الأوقات ، أن يضايق أو يقاطع أو يخرج محدثه ، بطريقة وأسلوب حاسم ، ويرفض بشدة معارضته أو انتقاده بأى شكل من الأشكال .

ويتضح من تسجيل تلك المحادثات ان البيطار ، وعفلق يبدوان فى حرج ، مضطربين ، صامتين ، معظم الوقت ، وظهرا أمام عبد الناصر شخصيات غير مؤثرة ، وبدون شك فهناك اعتبار كبير كانت السلطات المصرية تضعه فى الاعتبار وهو نشر هذه المحادثات فيها بعد .

ويحق لنا القول : ان ميشيل عفلق ، وصلاح البيطار لم يكونا أحمقين ، كما يبدوان ، فكلاهما معروف عنه البطء الممل ، ومتحدث متمهل ، ولا يتورطان فى اجابات سريعة بنفس المقدرة التى برع فيها عبد الناصر ، وهكذا فقد كانت الحقيقة أن ميشيل عفلق كان لديه القليل لأن يقوله ، وبالرغم من أن عبد الناصر كان يقاطعه كثيرا خاصة فيما يتعلق بالإيديولوجية ، كما سنرى . فمن المحتمل أنهما

كنا متضايقين من موقف عبد الناصر الذي كان كمن يلقي في التعليم الديني سؤالاً وجواباً فيما يتعلق بالشعارات والمبادئ ، والميثاق المصري الوطني وخاصة في التنظيمات السياسية والاقتصادية .

أما بالنسبة لمناقشات أحداث الوحدة خلال عام ١٩٥٨ ، فمن الطبيعي أن السوريين كانوا كارهين للشجار ، فهم الذين قدموا إلى القاهرة للبحث عن اتفاق جديد ، وكسب موافقة عبد الناصر ، وكان قصدهم فيه قليل من الجدية ، أما قصد عبد الناصر فكان هو الأهم ، وتحت هذا الاعتبار كانت الحقيقة : أن حزب البعث كبطل للوحدة وهي خطهم الأساسي والرسمي ، فواجب عليهم أن يدينوا انفصال عام ١٩٦١ ، مع أنهم كانوا ضحايا الوحدة مع أن البيطار ندم بـ لاحقاً — لأنه وقع على بيان الانفصال ، بل جريمة الانفصال ، ولم يترك عبد الناصر أية فرصة إلا ذكره بهذا الموقف ، بل بالطعنة في الظهر . فقد كان عبد الناصر باستمرار يتهم ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار بأنهما يضعفان الوحدة تدريجاً ويعملان على تصفيتها ببطء .

وفي الحقيقة فإنهما فعلاً ذلك وهما ملزمان بطبيعة نظام الوحدة ، فكان جهد حزب البعث أن يحموا مصالحهما الشخصية ، وأن كانا قد اعترفا صراحة ، بأن حادث الانفصال كان خيانة عظمى للمبادئ ، وفقد حزب البعث كل سبل الدفاع عن تاريخه ، فلقد أتى كل من : ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار موثقين بأيدي خلف ظهرهما .

بدأ عبد الناصر يتحدث بإسهاب عن أسباب فشل وحدة عام ١٩٥٨ ، واعترف أنه كان هناك خطأ في كل الأجزاء السياسية .

السورية ، والمشكلة أن النظام السوري الذي اتحدت معه مصر ،
اشتمل على تشكيلة من المجموعات الثورية والرجعية المتنازعة ،
وليس من الحكمة محاولة التملص من هذه التهم ، بعد جريمة
الانفصال ، وأصر عبد الناصر على توجيه هذه التهم اليهما .

والبعثيون هم الذين اقترحوا حل الأحزاب ، وبعد ذلك
تصرفوا كأنهم قد نفذوا استثناء ، وكان لدى ميشنيل عفلق
وصلاح البيطار تقرير مطول سيقدمانه الى عبد الناصر لتبرير
مواقفهما وأعمالهما . . ولكن لم يفعلوا .

لقد استقبل صلاح البيطار في ديسمبر عام ١٩٥٨ مع آخرين
من حزب البعث ، قدموا استقالاتهم من الحكومة بطريقة استفزازية
قأمرية ، وبدون مقدمات ، وبدون ابداء أى أسباب دعتهم الى تقديم
الاستقالة ، وفعلوا نفس الشيء ، أى الاتسحاب من الوحدة
نفسها ، والأسوأ من ذلك أن البعثيين حاولوا سرا اقناع عدد من
الوزراء المصريين أن يقدموا استقالاتهم تضامنا معهم . لقد أمضى
حزب البعث بقية فترة الوحدة يخلق المشاكل مع الحكومة ،
وعندما تم الانفصال وقع كل من البيطار وأكرم الحوراني على بيان
يؤيدان حركة الانفصال .

حتى بينما كانت اتهامات عبد الناصر ماتزال فى الادراج ، فقد
تصرف وزراء البعث بطريقة سيئة للغاية ، واشتكى البيطار وأكرم
الحوراني كل منهما للآخر ، وكل منهما من وراء ظهر الآخر ، وأثناء
أحداث عام ١٩٥٩ عندما أرسل عبد الحكيم عامر الى سوريا ،
أخبره البيطار أن حزب البعث لا يمكنه التعامل مع عبد الناصر ،
ولكنهم كانوا يجاهدون أنفسهم للتعاون معه . والأكثر خزيا من ذلك
كله : أن ميشنيل عفلق اقترح أن يحكم الجمهورية العربية المتحدة

لجنة من ستة أشخاص ، تضم أعضاء من السوريين منهم أكرم الحوراني وصالح البيطار ، وميشسيل علق . . وأبدى البيطار تعجبه من هذا الرأي .

ورغم كل المعوقات التي وضعها كل من ميشسيل علق ، وصالح البيطار ، فانهما قد هيا الموقف لخلق المشاكل والازمات ، فقد فضلا نفسيهما تلقائيا ، واضاعا تلك الفرصة للسيطرة على زمام الموقف لبناء نظام جديد ، وأن اشتراكهما في الحكومة سيحملهما أكثر من المسؤولية الرسمية ، لقد انتظرا طويلا حتى يستقيلا لكي يتركا لعبد الناصر مشاكل أكبر في ضوء انفجار ثورة العراق في عام ١٩٥٨ ، لانهما شعرا أن اهمال عبد الناصر لهما كان امرا في محله ، وبرغم هذا فقد تم طردهما بمقتضى الدستور منذ منتصف عام ١٩٥٨ .

ويحاول ميشيل علق أن يشرح الموقف بقوله : انها عندما قررا أن يستقيلا اعتبرا أن هذا افضل من أن يحاولا اقناع الوزراء المصريين اللحاق بهما ، لأن استقالتهما لا تحمل صفة للنزاع المصري السوري ويخاطر بالوحدة نفسها .

وكان مفهوما أن عبد الناصر قد أصبح لديه انطباع سيء عن حزب البعث وذلك نتيجة تصرفات أكرم الحوراني والذين كانوا معه ، ولكن كان من المفروض على عبد الناصر أن يلاحظ أن حزب البعث منقسم على نفسه إلى جناحين ، وقدر لأكرم الحوراني في وقت ما أن يسير في نفس الطريق الذي كان يسير فيه عبد الناصر (وقاطعه عبد الناصر قائلا : ما تأخذونه عنى لا يقبل النقاش ، لقد كنا تحت تأثير أن الحوراني كان زعيما للحزب) .

وعلى أية حال شعر وزراء البعث أنه لا يوجد أمامهم خيار الا تقديم استقالاتهم احتجاجا على سياسات الحكومة ، وعندئذ .

أكد عفلق بقوله : ان الفترة منذ تقديم استقالتنا حتى تاريخ الانفصال فترة تسعة أشهر ، خلال هذه الفترة تعرضنا الى وابل من الافتراءات والاهانات والاضطهاد عن طريق وسائل الاعلام العامة .

وعندما انتقل الحديث الى حوار ساخن بين الطرفين عن الايديولوجية والبرامج الخاصة بالأحزاب ، وان السوريين على الأقل ظهروا بصورة أفضل ، وهذا ما دفع الرئيس عبد الناصر الى أن يعرف هل كان أعضاء البعث في حاجة الى الحديث حول تنظيم الحزب والحرية والديمقراطية والاشتراكية ؟ وقد اجاب عن السؤال بنفسه : فشل البعث في شرح مفاهيمه لأنه ليس لديه مفاهيم لقد كان مشغولا بوضع النظرية الغامضة لدرجة أن حزب البعث لا يفكر بطريقة عملية او منظمة .

وأضاف عبد الناصر قائلا : لمدة خمسة عشر عاما مضت لم يحدث أن وضع حزب البعث مفهومه للحرية ، لقد قرأت كل كتاباتهم، وعبثا بحثت عن معنى واضح للحرية ولم أجد ذلك لا في كتب ميشيل عفلق ، ولا أي كتب أخرى . واني أؤكد — مرة أخرى — أن مفهومهم عن الاشتراكية غامض وحينما سألت اكرم الحوراني عن البرامج الاشتراكية للحزب فقال لي : ان لديهم فقط شعارات وليس برنامج .

في حين أن عبد الناصر كان يذكر مستمعيه مرة تلو الأخرى بأن الجمهورية العربية المتحدة لديها اجابات كاملة لكل هذه الاسئلة ، ومشروحة بالكامل في الميثاق الوطني . وكما تعلم فان الحرية تعنى حرية الوطن وحرية المواطن ، والدستور يشرح ذلك بتفصيل أكثر ووضوح تام ، والاشتراكية تتضمن — مرة أخرى — الكفاية والعدالة ، ويحدد الميثاق أيضا هذين المصطلحين بطريقة

كاملة للغاية . ان الوحدة ارادة شعبية تاريخية حقيقية ، ويخصص الميثاق فصلا كاملا عن الوحدة الدستورية بكل أشكالها . وطريق الاشتراكية محدد ، بدءا من التجارة الداخلية ومنتهيا بالرقابة الشعبية على وسائل الانتاج مارا بالزراعة والقطاع العام والخاص، وكل أنماط النشاط الوطنى محددة تماما فى الميثاق .

اما فيما يتعلق بحرية الفرد فاننا نقول ان هذه الحرية تشمل حرية شاملة للشعب ، ونبذها لأعداء الشعب .. اننا مؤيدون للديمقراطية ، والاشتراكية .. والحرية كلها مستقلة .. وبعد ذلك كيف يحدد البعث الديمقراطية ؟

واضاف عبد الناصر قائلا : ربما فى امكان كل من ميشيل عفلق ، وصلاح البيطار ان يستطيعا تحديد هذه المفاهيم وأن يحددوا موقفهما من هذه التعريفات الكاملة ، لقد وضعتم انفسكم فى موقف حرج للغاية ، ومطلوب منكما تحديد تعريف للديمقراطية .. والاشتراكية .. وليس تقديم تعريف آخر ، غير هذه التعريفات السطحية ..

كان لقاءهم بعبد الناصر .. كأنهم أصيبوا بالشلل التام ، وترددوا أن يفصحوا عما فى نفوسهم من نقد وتعليق للميثاق الذى استشهد به عبد الناصر فى هذا الموقف كثيرا ، وكان يشعر بكبرياء لا حدود له ، وعلى أية حال كان عبد الناصر يريد أن يلقنهم درسا .. ولا يستمع اليهم .

— عفلق مقاطعا عبد الناصر : اعتقد انك لا ينتقر الى تعريف الديمقراطية والاشتراكية ، ولكنى لاحظت أحيانا ان الاشتراكية اتخذت مكان الديمقراطية .

— عبد الناصر : موجهها كلامه لميشيل عفلق وبحدة وسخرية قائلا : هل قرأت الميثاق !!

عَفَلَقَ ! نَعَمْ . .

— عبد الناصر : يبدو أنك كنت تقرا سطرًا . . وتترك سطرًا
تاليًا . . ليس الأمر مطلقًا كما تتخيل . . ان ثورتنا هي الثورة الأولى
التي نادت بالحرية الاجتماعية ، معناه أن الديمقراطية السياسية
لا يمكن ادراكها بدون الديمقراطية الاجتماعية ، وهذه الحقيقة أدت
بنا الى الاشتراكية ومن ثم فان الحتمية الاشتراكية شرط للديمقراطية
الحقيقية ، والا فستصبح الديمقراطية هي دكتاتورية رأس المال ،
وسيطرة الإقطاع عامة ، وهذا ما يصنطح عليه بالديمقراطية
البرجوازية ، ولكن لا يوجد ذكر للاشتراكية تأخذ مكان الديمقراطية ؟

ويؤكد عبد الناصر بقوله : ان حزب البعث يعرض سذاجتهم
باتهام الزعماء المصريين بالدكتاتورية ، وتخيلوا ببساطة اننا نعطي
أوامر ويسير البلد تبعًا لها ، انك مخطيء ، لقد كانوا سذجًا . . ان
يفترضوا ان الحكومة الثورية يمكنها ان تنتظر الجماهير كي تقدم
مطالبها ، لقد شرح كرجل ثوري . . فالمرء يأخذ القيادة ولا يجلس
في الخلف متوقعًا مطالب الجماهير . . لكي تتبلور تلقائيًا . . لم
ينتظر السوفييت بعد عام ١٩١٧ ، بل يجب على طليعة الجيش ان
تعبّر عن أهدافها ، ويعدّها تعمل وفق مبادرتها وهذا معنى الزعامة ،
لا ينتظر حتى يسترشد برأى أو بغير رأى من اثنين . . كان عليه ان
يتفهم حاجات المجتمع . . ثم يتصرف طبقًا لها . . ان قبول اشخاص
ذوى توجيه من مجهول للمشاركة في الزعامة سيدمر هذا الغرض ،
الزعامة المصرية تتوقع احتياجات الجماهير قبل ان تعرفها الجماهير ،
الزعامة كانت طليعة الجيش لانها تعمل لصالح الجماهير .

وهكذا دافع عبد الناصر عن هدفه ومبادئه ضد تلميحات حزب
البعث . . ونصب البعثيون انفسهم كمدافعين عن الديمقراطية . .
وباعترافهم فان الحزب له فقط . . رءاء عضوا ، بينما الاتحاد

الاشتراكي العربي له خمسة ملايين عضو ، وعاد عبد الناصر الى مواصلة حديثه قائلا : هل تتخيل ان الحكومة بواسطة الشعب حتى لو كان لديك انتخابات .. هي مجرد قليل من الناس يجلسون في حجرة واحدة ويقررون شئون البلد ؟ لاشك أنك مخطيء .. لانك عندئذ ستعزل كل الناس وتحكم كأقلية صغيرة .

حتى في روسيا عام ١٩١٧ (اضاف عبد الناصر الى حديثه) لم يعتمد لينين على الحزب وحده ولكنه استخدم السوفيت . في خطته الخمسية الاولى نقل لينين كل السلطة الى الشعب السوفيتي . حزب الدكتاتورية لن ينجح ، ومع ذلك لو ان لديك دكتاتورية الشعب العامل ذات التأثير الديمقراطي فانك ستكسب مجموعة ملتصقة بك طوال الزمان .

وبالطبع كل هذه المناقشات الأيديولوجية عكست الاختلافات في العرض العملي بين عبد الناصر وحزب البعث ، وخاصة تصميم حزب البعث على اقامة حزب له دور بارز في الوحدة القادمة ، وكانت رغبة عبد الناصر ان يضمهم في جبهة واسعة ، ونتيجة لذلك كان من سوء حظ البعث ان كلا من البيطار وعفلق لم يجدا ما يدافعان به عن نفسيهما أو حزبيهما (البعث) ردا على تشهيرات عبد الناصر وتحدياته ، ولم يجدا نفسيهما مجردين من كل شيء فقط ، لكن أيضا مجردين من الأفكار الأكثر غموضا ، وكما يقولون مثلا (الحل الصحيح بالنسبة لمشكلة الوحدة العربية يكمن في مجتمع يسوده التعليم والحب) ، هكذا قال عفلق مثل هذا الكلام !!

ولكن على أية حال يمكنهم ان يقبلوا مبدأ مشاركة النفوذ داخل سوريا . وفي موضوعات أخرى انكشف أمر السوريين في نقاط ضعف أمام آراء عبد الناصر ، وهكذا حين اقترح الأتاسي إعادة عاجلة لتأميم البنوك السورية جرت المحادثة التالية :

— البيطار : هناك مرحلة أولى قبل التأميم ؛ وهى مرحلة « تعريب البنوك » ..

— الاتاسى : تقصد التأميم أولا ؟

— البيطار : لا .. أعنى التعريب أولا ، هناك مرحلتان : أولا التعريب ثم التأميم .

— عبد الناصر : ذلك ما فعلناه فى سوريا اثناء الوحدة

— البيطار : نعم .. حقا هذه قوانين معروفة .

— الاتاسى : اننا نعرفها .. لانها جاءت كلها فى فترة محددة

— عبد الناصر : انتى لا أرى حاجة الى مرحلتين .

— البيطار : موافق .

وانتقلت المحادثات بين الأطراف الى موضوع آخر ، خاصة عندما أتاح عبد الناصر فرصة الترحاب بالوفد السوري لتكون المحادثات بشكل أكثر ايجابية بعيدا عن تبادل وجهات النظر عن الماضى القريب ، ودار الحديث عن زعامة الوحدة العربية ، لم يكن يبدو أنها موافقة حقيقية على ما أراد عبد الناصر ولذلك اقترح الاتاسى فى موضوع « المكتب السياسى » الذى يحكم الوحدة أنه يجب أن يشتمل هذا المكتب على عضو من كل الأقطار الثلاثة : بالإضافة الى الرئيس (أى عبد الناصر) كرئيس المجلس ، وهكذا سيكون هناك أربعة أعضاء للمجلس ، والمشكلة القائمة ، بين « المطرقة والسندان » كما وصفتها فخامتكم لن تثار ، وتلقى عبد الناصر هذا الاقتراح بنوع من عدم الاكتراث المتعمد !!

— عبد الناصر : لنفترض ان هناك ممثلين .

— الأتاسى : لماذا اثنان ؟

— عبد الناصر : افترض أن لكل اقليم ممثلين ، وأنا خارج هذا المجلس ، من عندئذ سيكون الرئيس ؟ وكيف يجب أن تسير الأمور ؟

— الأتاسى : أنا أقول مثلا يا صاحب الفخامة .

— عبد الناصر : دعنا نفترض أن هناك اثنين عندئذ (مغيرا نغمة صوته) دعنا نفترض ثلاثة أعضاء بالإضافة الى رابع على أساس ايجاد التوازن ، أو اثنين من البعث .. عندئذ سيكون ٣ بعثيين و ٣ من الاتحاد الاشتراكي ، وهذا يعنى رجحان الكفة التى ستسبب تعثرا فى خطواتها التنفيذية .

— الأتاسى : حل آخر .. ولكن عمليين وأنا أحاول أن يكون ، فليكن هناك عضوان من الاتحاد الاشتراكي ، وواحد سورى بعثي ، وعراقى بعثي مع فخامتكم كرئيس .. أعتقد أن الثقة المتبادلة موجودة ، والرئيس حتما سيكون فوق كل الأحزاب .

— الشاعر : (يقتحم المناقشة فجأة بعد صمت طويل) لماذا لا يكون لنا مجلس وحدة مثلما فى الاتحاد السوفيتي .

— عفلق : بالطبع .

— الشاعر : أعتقد أن يكون لنا مجلس أعلى للوحدة (٨) .

(٨) الشاعر : خلال المحادثات بتدخيلاته المتكررة بدا كأنه يعبر عن عقلية صفار الضباط الذين دخلوا حلبة السياسة العليا عبر انقلاب أو آخر بدون مؤهل ينتقد المجلس الأيديولوجي الفاض ، وبدون هدف ، وفى لحظة اقترح نظام حزب واحد مثل نظام الاتحاد السوفيتي ، وبعدها بدقيقتين كان ينادى بنظام ذي حزبين مثل بريطانيا !!

— عبد الناصر : هذا لا يغير شيئاً ، سستبقى المشكلة الأساسية ، ممن سيتكون هذا المجلس ؟ ولو حدث فسيكون لديك بعثى عراقى ، وبعثى سورى ، ومصرى ومعنى ذلك حزب البعث سيسير الدولة .

لقد انفضت سلسلة المحادثات الثانية على هذه المذكرة ، وعند هذا الحد من تطور الأفكار المتناثرة المضطربة ، ويحاول عفلق والبيطار والزملاء الآخرون أن يتعلموا على وجه التحديد ماذا طلب عبد الناصر منهم ؟

ويستمر عبد الناصر يضرب على الوتر الواحد ، على المشكلة التى لا يبدو لها حل يلوح فى الأفق ، بهدف اقامة الثقة . وتتضمن وجهة نظر عبد الناصر أن حزب البعث عليه أن يفعل شيئاً ما ، ومن أجل توضيح الأمور يبدو لى أن عفلق قد أشار بقوله : هل هناك عدم اتفاق أساسى بيننا ؟ ومضت ساعات طويلة دون طائل من المحادثات للرد على هذا السؤال .

ويركز عبد الناصر على هذه النقطة بالذات مكررا عبارة « عدم الثقة » ومن المحتمل أن عبد الناصر كان ينوى أن يضع حزب البعث تحت ضغط سيكولوجى بهدف تفريغ شحنة الغضب التى تجيش بصدرة .

إنه لا يجب على حزب البعث أن يشارك فى السلطة فحسب ، بل يجب أن يشارك على المستوى الفيدرالى مع الناصريين فى سوريا والعراق ، وعندما أكد عفلق أن حزب البعث لن يتدخل فى شئون مصر ، انتهز عبد الناصر هذه الجملة ووبخ عفلق على تفوّهه بمثل هذه العبارة قائلا له : انك لا تتدخل فى شئون مصر ، ونحن لا نتدخل فى شئون سوريا ، من أى صنف هذا الاقتراح ؟! هل

تقترحون أن نقسم الوحدة ، فمن الأفضل لنا — فى هذه الحالة — أن نبقى فى مكاننا .

وأضاف عبد الناصر الى قوله : لقد لاحظنا فى مناسبة أخيرة لو أن جبهة حزبية من ممثلى الحزب فى كل بلد ، وجهت حكومة فيدرالية أفضل من منظمة كاملة الاندماج ، عندئذ سىرى كل عضو من الجبهة أنه يجبّ عليه العودة الى اقليمه ليحصل على توقيع من أجل ابداء رأيه فى أية مشكلة ، وستكون النتيجة صموتا يتبعه شرب قهوة .. وينفض المجلس دون !تخاذ أى قرار ايجبابى ازاء أية مشكلة ، ويجب على علق والبيطار أن يتذكرا مدى ضعف موقفهما ، حينما اقترحا بأن الاتحاد الاشتراكى العربى مسموح العمل به فى كل من سوريا والعراق ، ومسموح لحزب البعث أن يعمل فى مصر ، وبالطبع رفض زعماء حزب البعث مثل هذا الاقتراح بسرعة .

وبدا علق يشعر بضيق شديد قائلا : لكن لديك معان عريضة ..

وأجاب عبد الناصر بحدة وغضب شديد : انك تقول انه ليس لديك الارادة أو الوسيلة ، وأنا أقول اننا ليس لنا الارادة ، ولكن لدينا الوسائل ، وهو فعلا لديه الوسيلة ، وحزب البعث لديه السبب فى شعوره بأن يخاف ، ولو أنهم لم يقدموا تنازلات ضرورية، فانه ربما يطور الارادة أيضا .



٥ - الجولة الأخيرة فى المحادثات :

عندما عاد السوريون الى بلدهم ، قيل ان ميشيل علق كان غاضبا جدا من المعاملة التى تلقاها من عبد الناصر ، وبقى فى سوريا فى الوقت الذى حضر فيه الى القاهرة وفد — بعد أسبوعين — يتكون من صلاح الدين البيطار ولؤى الأتاسى ، وبصحبة وفد

موسع وذلك من أجل الجولة الأخيرة الحاسمة في المفاوضات مع المصريين والعراقيين .

ومرة أخرى قال عبد الناصر : انه الآن لم يكن لديه استعداد لبدء المفاوضات ، حيث جددت تطورات جديدة عقب جولة المفاوضات السابقة أدت الى عدم الثقة في حزب البعث كانت بمثابة « هجوم مستتر » من خلال المقالات التي نشرتها صحيفة حزب البعث ، وكان من نتيجة ذلك انه سمح لـ أحمد حسنين هيكل في الرد على هذه الحملة بجريدة الأهرام مدعيا أن السوريين حينما كانوا في اجتماع منفصل طلب منهم عبد الناصر تفسيراً صريحاً لذلك .

والمقالات التي اشتكى منها عبد الناصر كانت حقيقة من المقالات المعتدلة الى حد ما . واحدى هذه المقالات كانت بعنوان « أكثر مناصرة للملكية من الملك » وقد انبرى هيكل مهاجماً هذه المقالة التي لم تبد — مطلقاً — موجهة ضد عبد الناصر أو مصر ، ولكنها فقط وجهت ضد السوريين الذين طالبوا باسم عبد الناصر احياء عاجلاً لوحدة عام ١٩٥٨ بدون اشتراك العراق . هذا في الوقت الذي كان عبد الناصر قد وافق فيه على مبدأ قيام وحدة ثلاثية ، مع أن الرأي العام — في كلا البلدين — رفض قيام وحدة ثنائية بين سوريا والعراق ، وهذا كان فحوى اقتراح أكرم الحوراني حيث أكد الوفد السوري أنه لن يعتقد ولو للحظة واحدة قيام وحدة بدون أن تكون مصر على رأسها ، وفي قلب أية وحدة . وسوريا تناشدهم ألا يغوصوا في الوحل « لحركة انفصالية جديدة » بالمقارنة لتلك الحركة الانفصالية الانتهازية لذلك المرتد أكرم الحوراني . وكان أقرب مقال في نقد النظام المصري يقول : ان وحدة عام ١٩٥٨ كانت مجرد خطوة على طول الطريق ولم تكن معبوداً لكي ننحنى له ونطوف حوله (٩) .

(٩) البعث في ٢٣ مارس عام ١٩٦٣ .

لقد كانت مقالة صحيفة حزب البعث الصادرة في ٢٧ مارس
أشد حدة نوعا ما ، وأعلنت أن « عملية بناء الوحدة ليست
مجرد الحصول على موافقة الشعب في استفتاء » وهكذا كانت
الوحدة السابقة ، حيث كانت الجماهير محبوسة في مخزن لكى تجد
قوى الانفصال الحلبة فارغة تماما أمامها ، لا يوجد الا منظمة شعبية
ذات تأثير يمكنها أن تملأ هذا الفراغ ولكن مثل هذه المنظمة لا يمكن
بناؤها ببساطة بأن يكون العمال والفلاحون والمفكرون التقدميون
معا ، وهذه اشارة مفهومة اذ أن المقصود بهذه الاشارة الاتحاد
الاشتراكي العربي المصري (١٠) .

أما بخصوص المقال الذى كان بعنوان « أكثر مناصرة للملكية
من الملك » فقد رد هيكى بحدة وبسرعة محررا المعنى . . ومتسائلا . .
من هو الملك المشار اليه ؟ هل هو جمال عبد الناصر ؟ ، فان جمال
عبد الناصر ليس طامعا فى عرش سوريا ، ولا يحلم بأن يجد نفسه
مرة أخرى فى شرفة قصر الضيافة فى دمشق يتلقى تحيات رعاياه .

والآن يواجه عبد الناصر ، البيطار متهما حزب البعث
باستمرار محاولاته الخيانية أن يضعف اجتماعنا هذا . ورد البيطار
شاكيا تفسيرات هيكى ومقالاته ، ومحررا فيها بأن هناك اختلافات
أيديولوجية خطيرة بين عبد الناصر وحزب البعث ، ومدى شرعية
الصحافة أن تناقش مثل هذه القضايا ، وأردف قائلا : الظاهر أننا
نفسى ما جاء فى جولة المحادثات الأولى التى انتهت حديثا ، أننا لن
نجلس أبدا فى جلسة طويلة ، ونتبادل مثل هذه الخلافات والأفكار .

وأضاف البيطار فى اليوم التالى بقوله : وعلى أية حال فإنه
لم يكن قد قرأ المقال فى جريدة البعث ، مما أعطى عبد الناصر
الفرصة للتصرف معه باتفعال شديد .

(١٠) الأهرام فى ٣١ مارس عام ١٩٦٣ .

— عبد الناصر : ألم تقرأ الصحف اللبنانية ؟ لقد كانت المقالة منشورة في لبنان وأيضاً في باريس في صحيفة « الفيجارو » .

— البيطار : لم أرها لكى أفندھا .

— عبد الناصر : ألم تقرأ الصحف اللبنانية ؟

— البيطار : لا .. لم يحدث هذا .

— عبد الناصر : غريبة .. لا الصحافة الفرنسية .. ولا اللبنانية ؟

— البيطار : لا لم يحدث لنا .. انها لا تدخل سوريا ولهذا ...

— عبد الناصر : شيء لا يمكن تصديقه ! من أى نوع من المحادثات هذه ؟

— البيطار : فخلتكم عندما تقرأوها .. اتصل بنا ..

— عبد الناصر : انك لا تقرأ الصحافة السورية ، ولا اللبنانية ولا الفرنسية كيف تحكمون بلدكم بحق السماء ؟ !

— البيطار : حسنا .. دع أحدا يتصل بنا ويبلغنا .. اننا ليس لدينا وقت للقراءة ..

— عبد الناصر : قبل أن أغادر الفراش فى الصباح مثلاً أقرأ كل الصحف اللبنانية والفرنسية والانجليزية والسورية .

* * *

ولأن البيطار كان يصر على أن « الاختلافات الأيديولوجية الخطيرة » تشكل أساس المشكلة ، وهذا يعد أمراً خطيراً فى التخطيط ، وكان عبد الناصر مسروراً وسعيداً للتوقيع بها عليهم ، وقدمت

له ذريعة لكي يبعد المناقشات أبعد مما كان يرجو لها • منتهزا مثل هذه الأمور البسيطة ، أجبر الوفد السوري لأن يكون مشلول الحركة والحرية طوال فترة تواجده في القاهرة ، بينما نظامهم — الذي مضى عليه شهر واحد — يترنح في دمشق ، وبدلا من ذلك لو فض السوريون تلك الحوادث دون التوصل الى نتيجة واضحة محددة ، فأنهم سيتحملون النتيجة .

وأبدى عبد الناصر استعدادا لشرح هذه الاختلافات الأيديولوجية في الصحافة ولهذا فان أعضاء حزب البعث تراجعوا بسرعة عن موقفهم ، وقد وعدوا بشرحها في حضور العراقيين ، ولكن في ذلك المساء عندما دعيت الوفود الثلاثة أعلن طالب شبيب وزير الخارجية العراقي والمتحدث الرسمي باسم أعضاء حزب البعث العراقي بقوله : ان من الصعب بمكان أن نقول ان هناك اختلافا أيديولوجيا ، وأنا كعضو بالوفد العراقي وبعثي أؤكد أنه لا توجد اختلافات من الناحية الأيديولوجية .

ولكن عبد الناصر قال : ان البيطار وعبد الكريم زهور أصرا على أنه توجد مثل هذه الاختلافات ، ولقد عقدنا هذا اللقاء لنناقشها ، والسؤال الآن مطلوب تحديد مجال النظرية ، واننا لو أدخلنا طريقة التجهيز في معنى النظرية يمكننا القول : ان هناك اختلافات أيديولوجية ، والا فلن نستطيع أن نأخذ ما قاله طالب شبيب في الاعتبار ، ويبدو لنا أننا متفقون أنه لا توجد اختلافات سياسية ، وفي المضمون لا توجد بالتالي اختلافات أيديولوجية .

ان البيطار الذي كان بالأمس الأول يقول : انه يمكنه أن يشرح بالتفصيل الاختلافات الأيديولوجية لمدة شهر ، انه الآن يتراجع ، اننى لا أعتقد أن هناك اختلافات أيديولوجية مثلما قال

الآخرون(١١) وفي الحقيقة فان الحركات الثورية المختلفة كلها لها نفس الهدف ، وقد كان شيئاً محيراً للغاية ، هل هناك اختلافات أيديولوجية أو لا ؟ لا يوجد انسان متأكد من ذلك والمناقشة الكثيرة لمعنى الديمقراطية والحرية .. الخ .. لاحت في الآفاق مرة أخرى فالكولونيل محمد عمران رئيس مجلس قيادة الثورة الوطنى السورى قدم وجهة نظر عسكرية بسيطة (انتى اعتقد أن مضمون الحرية والديمقراطية واضح الا وهو أنه يجب على الشعب أن يمارس السلطة بالكامل ، ولكن عند أى موضوع يمكنهم — فى الحقيقة — ان يفعلوا ذلك ؟ هنا المشكلة ولكن فى الحقيقة ان مفهوم الحرية والديمقراطية واضح وهو ممارسة الشعب لسلطاته ، ورغم ذلك فهذا سؤال آخر .

فمنذ جولة المحادثات الاولى وعبد الناصر يحاول عبثاً أن يستنبط للبعث بياناً ثابتاً لبدأ عما اذا كانوا يوافقون على استمرار نشاط الحزب المتعدد ، وبعدها وقفوا طويلاً كأبطال ازاء اجراءات الديمقراطية فى سوريا ، واشتكوا بعد حل عبد الناصر للأحزاب عام ١٩٥٨ فانهم الآن يواجهون مطلب الأحزاب المؤيدة لعبد الناصر ، انهم يشاركون فى السلطة التى اكتسبوها بأنفسهم فى دمشق ، ولقد أخذ عبد الناصر « من شبلى العيسى » Shibli Al-Aysami وزير استصلاح الأراضى السورى الاعتراف بأن المفهوم الأول للحزب عن الديمقراطية قد تطور ، ويميل البعث الآن للنظر الى الحرية ، انها تنتمى بطريقة صحيحة الى الطبقات العاملة والى الأجهزة ذات العقلية الاشتراكية ، ولهذا فربما فى النهاية أجبرت لتبنى نظام الحزب الواحد ، مثل سياستها ، وقد

(١١) حذفت الجملتان الأخيرتان من محاضرات جسيبيات الوحدة

المح لؤى !لاتاسى بحكمة قائلا : فخامة الرئيس .. اننى استنتج
أن التعريف المفصل والمحدد للحرية صعب الوصول اليه الآن حقا،
وانسأقت الأفكار الايديولوجية الى النهاية عند وجهة النظر هذه
والمحيرة فى نفس الوقت .

وألقى عبد الناصر فى اليوم التالى رأيا له صدى بقوله :
« فى مناقشات الأمس كنا فى حلقات وخلفنا كل أنواع الفراغات
الاجتماعية والسياسية والعسكرية » .



٦ - التفاوض من أجل الوحدة :

وأخيرا حان الوقت للمساومة ، وبدأت الوفود — بشفف —
مسألة تكوين زعامة سياسية موحدة ، ووجدوا أنفسهم معا عاجزين
عن الموافقة .

وكانت وجهة نظر عبد الناصر دائما منذ بدء المحادثات هي
تسوية مشكلة الزعامة أولا ثم بعد ذلك فانه على استعداد ليقبل
أى اتحاد فيدرالى بالغ الوهن من ثلاثة أقطار عربية
عن طريق ادماج الهياكل التنظيمية للأحزاب المختلفة فى جهاز
واحد ، والا فان زعماء الحزب سيحافظون على المخلصين المتفضلين
عن الحزب من التشاحن الى الأبد ، ولن تقوم ثقة على أساس ثابت
من ناحية أخرى فضل كل من البعثيين السوريين والعراقيين ابعاد
هذه المشكلة ، كما اقترحوا أن يدعوا الدولة العربية المتحدة تقام
وتبدأ عملها تحت رعاية ائتلاف بسيط لزعماء الاقطار الثلاثة ، وفى
وقت ما يمكن أن نتوقع أن للزعامة السياسية الموحدة الكاملة أن

تتطور تطورا طبيعيا ، لأن البعث لا يعتبر الاتحاد الاشتراكي العربى لعبد الناصر منافسا له لكن شريكا له ماداموا متفقين على الأساسيات الأيديولوجية .

وهنا تسأل عبد الناصر : « كيف يتمكن الانسان أن يحكم دولة بدون الاتفاق أولا حول تنظيمها السياسى ؟ فقد كان أعضاء حزب البعث فى موقف غريب حينما يتناقشون ويجادلون ، فان ايجاد صياغة الآن لادماج الزعامات سيكون عملا سهلا ، اذن فلماذا يكون من الصعب جدا الموافقة على هذا الاقتراح الآن ؟ ، ولم يكن هناك رد مباشر على هذا التساؤل ، وبدلا من ذلك كان البعثيون يحاولون الرد على هذا التساؤل وانه يجب عليهم أن يتابعوا المفاوضات بن أجل عمل دستورى للوحدة فى المستقبل ، وحدث أنهم استتقروا على توزيع القوى داخل الحكومة الفيدرالية ، بينهم وبين الحكومات الاقليمية الثلاث ، وسيكون من السهل كثيرا التعامل مع مسألة الزعامة » .

وأخيرا وقع عبد الناصر على هذا الاقتراح ، وكان السوريون من قبل قد أعدوا مسودة لاقتراحاتهم الخاصة بهم ، وتكونت لجنة تحت رئاسة كمال الدين حسين نائب الرئيس المصرى ، ولكن عندما قدمت اللجنة مسودة عمل لمناقشتها زمجر (امتعض) عبد الناصر بسبب السؤال الخاص بتقسيم السلطة الى كل من : مجلس التشريع المقترح للبرلمان ، ومجلس الرئاسة ، هذا بالإضافة الى مجلس آخر لايزال غير محدد هو الزعامة السياسية المشتركة ، وكان البعثيون يرغبون فى استثمار الموقف كقوة ضاغطة خلال الاجتماع الفيدرالى الموسع الذى سيكون كل قطر فيه من الأقطار الثلاثة ممثلا فيه بالتساوى أو باقامة لجنة مختارة يخول لها الاشراف على أجهزة الحكومة ككل ، أو بدلا من ذلك تجسد هذه

الزعامة فى المجلس الخاص بلؤى الاتاسى كأعلى سلطة فى الدولة ، وبترتيب يبدو محسوبا بطريقة سليمة لتقيد 'لنفوذ المصرى .

ولكن كانت رؤية عبد الناصر ازاء هذه المسألة تختلف تماما ، اذ اراد عبد الناصر استثمار التأييد الشعبى العربى له . وعلى هذا الأساس يكون التمثيل فى المجلس المقترح أو على أقل تقدير أن يتشكل هذا المجلس على أساس نسبة عدد السكان ، بمعنى أن يكون بنسبة ثلاثة الى واحد لصالح مصر ، وان كان عبد الناصر يدرك أيضا أن نفوذ الرئيس سيكون ضعيفا نسبيا فيما عدا قوة « الفيتو » التى تماثل تماما تلك السلطة التى لدى الرئيس الأمريكى ، وعلى هذا الأساس فان أعضاء المجلس الرئاسى لن يجدوا شيئا يعملونه ، ورغم ذلك فسوف يحدون من سلطة الرئيس ويحرمونه سلطة الفيتو ، ومن ثم يصبح قراره مرهونا بموافقتهم .

وقد علق عبد الناصر بقوله : مشـلـكتـنا التى نحاول أن نتجاهلها طوال الوقت هى : غياب العمل السياسى الموحد وأينما نسير تحقق لنا هذه المشـكـلة فى وجهنا ، وتعرقل تقدمنا ، وتناسوا أنه منذ فترة قصيرة أصرروا على استبعاد هذه المسألة ، ونجاة وافق البعثيون على أنها مسألة ملحة ، لأنهم لو وازنوا التأثير الدستورى المصرى مع اصرار عبد الناصر على نفوذ المجلس التشريعى الأدنى فربما كان الطريق الوحيد لتجنب هذه القوى من خلال مجلس زعامة مشترك ، ولكن يبدو أنه لا توجد وسائل يمكن قبولها تكون مريحة وممكنة لتثبيت هذا الجهاز فى اطار عمل رسمى .

وفى أغلب الأحيان كان عبد الناصر يتهم فى الماضى بالدكتاتورية ، انه يطالب عندئذ بتمثيل شعبى فعال ويقبل رئاسة

ضعيفة نسبيا . وعندما اقترح عبد الكريم زهور أنه يمكن تكوين مكتب سياسى ثلاثى يمثل القوى البرلمانية للدول الثلاث ، ويشكل على غرار مجلس الرئاسة السوفيتى الأعلى ، رد عبد الناصر على هذا الاقتراح بقوله : « انه حل مفر لمشاكلنا ولكن عندئذ سنتهم بأننا لسنا فقط دكتاتوريين ، ولكننا طغاة بلا شعبية ! » .

وأخيرا تقبل السوريون والعراقيون مسودة العمل على طول الخط الذى اقترحه عبد الناصر ، وطبقا للاتفاق الأخير الذى وقع فى ١٧ أبريل سيعين الرئيس عبد الناصر رئيسا للوزارة ، وسيكون مجلس وزارة مسئولا الى جانب مجلس تشريعى أدنى (سيطرة مصرية) ولن يكون هناك مجلس رئاسى انما سيكون هناك ثلاثة نواب للرئيس ، نائب واحد لكل اقليم ، وسيكون لهم من السلطات فقط ما يفوضهم فيه الرئيس ، ويخول للرئيس أن يستخدم حق « الفيتو » للأعمال التشريعية ، ويمكن وقف حق الفيتو بتصويت ٣ الأصوات فى المجلسين ، وهذا المجلس يخول له التعيينات فى المناصب الرئيسية ، ويكون رئيس المجلس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، كما يكون من حق الرئيس حل البرلمان .

ولقد نصت الاتفاقية على خلق جبهات سياسية فى كل قطر مهمتها توحيد كل القوى : الوجودية الاشتراكية الديمقراطية ، بالإضافة الى ايجاد زعامة سياسية موحدة على مستوى فيدرالى ولكن بدون ادماج هذه الأجهزة فى هيكل دستورى واحد ، وبدون شك سيكون لهم تأثير حاسم ، وسيلزم كل الجبهات الداخلية ، والزعامة السياسية على المستوى الفيدرالى بغالبية القرارات ، وتلتزم الجبهات بقرارات الزعامة الفيدرالية .

ولقد أعلنت هذه الزعامة السورية والعراقية أن هذه الاتفاقية ستقيم بالتدريج منظمة سياسية موحدة ستتقود العمل

السياسى القومى داخل وخارج الاتحاد الفيدرالى وتعمل لتعبئة قوى الشعب ، ولكن هذا لا يعنى حل الأحزاب الوجودية القائمة .

وهنا تسأل عبد الناصر بقوله : « ماذا يعنى ذلك ؟ من المؤكد أن استمرار الأحزاب القائمة كان عملية متضاربة مع التنظيم السياسى الموحد » ولقد شرح فيما بعد زعماء حزب البعث هذا التناقض بقولهم : ان قضية حل الأحزاب لم يتم الاتفاق عليها ، وتركت لجولة نهائية للمناقشات ، ويكون ذلك قبل تحديد موعد الاحتفال الرسمى الذى ستوقع عليه الاتفاقية ، ولكنهم عندما دخلوا صالة المؤتمر زعموا أنهم وجدوا مندوبى الصحافة والمصـورين حاضرين على المنضدة قبلهم وجاهزين لشاهدة توقيع الوثيقة التى تمت صياغتها طبقا للرغبات المصرية من أجل تكوين « منظمة سياسية موحدة » . لقد تمكنوا بسرعة وبطريقة سرية أن يضيفوا سطرا بخط أيديهم ، يبين أن هذا لا يعنى حل الأحزاب السياسية الكائنة ، وقد أقنعوا عبد الناصر بقبوله هذا الرأى ، كما تركت نقاط أخرى يمكن بحثها عقب الاحتفال .

وبصرف النظر عن هذه القصة ، حقيقية أو مزورة ، فمن الواضح أنه لم يكن هنا اتفاق حقيقى على النظام المرتقب ، وقيام « الزعامة السياسية الموحدة » أو الجبهات الخاصة بالأقطار الثلاثة كما لم يكن هناك اتفاق على هيكل الجهاز المؤقت ، المجلس الرئاسى الذى كان سيحكم الوحدة أثناء الفترة الانتقالية لأن كلا من أعضاء حزب البعث وخصومهم كانوا مشغولين بحسابات وتوازنات فى كل صياغة مقترحة ، وأخيرا كان لحزب البعث الأصوات التى ستخلقها كل صياغة مقترحة ، وأخيرا وجد أعضاء حزب البعث الحل ، إذ ستكون عضوية المجلس على أساس التكافؤ بين الأقطار الثلاثة دون اعتبار لعدد السكان . ونتيجة لذلك

كان هذا الحل لصالحهم ، وأن يكونوا آمنين مادامت هناك فترة انتقال طويلة بقدر الامكان ، وخاصة أنهم مازالوا يواجهون مشاكل داخلية في بلادهم .

وفي الاجتماع قبل الأخير ، وقبل توقيع الاتفاقية في ١٣ أبريل أعلن أعضاء حزب البعث مطالبهم ، طالب شبيب يقترح بوجود فترة تمهيدية لمدة ستة أشهر هذا بخلاف الفترة الانتقالية المحددة بأكثر من سنتين على الأقل قبل أن يبدأ العمل بالدستور المعروض . ويشرح عبد الكريم زهور بقوله : « اننا لا يمكننا اجراء انتخابات الآن لاننا يجب أن نزورها حتى نتجنب دخول (مأمون الكزبري) الى السلطة ، لابد أن يكون لدينا فترة أطول لنتمكن من ايجاد نظام قوى يمكنه بالتالي أن يحقق شيئاً ما قبل اجراء الانتخابات ، مع ملاحظة أن الثورة لا يمكنها أن تكون ديمقراطية في السلوك فقط ، وفخامتكم يجب أن توجه الحكومة من أعلى الى أسفل ، ويجب أن نخترق الطبقات الى أسفل ، تلك الطبقات التي ترغب في الخروج الى الحياة العامة » .

وقد سبق لعبد الناصر أن حذر السوريين من هؤلاء الرجعيين وضمان عدم سيطرتهم على الحياة السياسية والاجتماعية من خلف الكواليس عن طريق تطبيق اجراءات اشتراكية خاطئة خاصة بهم ، وأضاف قائلاً : عندما تتولى الثورة السلطة يجب أن تعرف كيف تحافظ عليها ، فلهذا هي مضطرة الى حرمان أعدائها من أسلحتهم الضرورية ، ويكون رد الفعل أكثر قوة من الثورة خاصة لو أن أهدافها كانت غامضة ، فان الشعب الذي من أجلهم تحمل اجراءات الاشتراكية يكون من الصعب عليهم أن يتفقوا ، ولكن يكون من السهل تجميع الرجعيين معا في نادي الشرق بدمشق .

لم يكن اهتمام عبد الناصر فى تلك الفترة مركزا على التثقيف الأيديولوجى ولكن كان جل اهتمامه حول الهيكل ، وقد كسب طريقة فى توزيع القوى الدستورية ، ولم يرغب أن يراها تتسلل بعيدا ، وبدون الدستور ، والمؤتمر القومى ، وبدون أية خطة ثابتة متفق عليها لزعامة مشتركة فى سوريا والعراق ، لقد كان عليه أن يبدأ الوحدة بالمشاركة مع أى نظام قائم بالفعل فى دمشق وبغداد ، وتلك كان يسيطر عليها البعث فى ذلك الوقت وأن أى مجلس ثلاثى موجه أو نظام رئاسى للفترة الانتقالية بدون اجتماع يركز عليه كان سيضعه فى نفس الموقف الذى أراد أن يتجنبه ، لقد كان قادرا على الأقل أن يجعل أعضاء حزب البعث فى قلق .

قال عبد الناصر : لماذا تفترض أننى وافقت أنه يجب على رئيس الجمهورية أن يكون لديه سلطات كثيرة أو قليلة ؟ ذلك راجع الى حديثك عن الطغيان والدكتاتورية ، هذا الموقف قائم على المسودة التى قدمها الوفد السورى ، لقد شعرنا بعد كل الذى كتب عن الدكتاتورية انكم كنتم تريدون ديمقراطية برلمانية ، ولهذا وافقنا ، وقد تجادلنا طوال المناقشة على فرض أن حكومتنا ستكون برلمانية ، الآن لا تريدون برلمانا ، هل كان نقاشنا بدون جدوى ؟ » .

لقد حاول كل من عبد الكريم زهور وطالب شبيب توضيح وجهة نظرهما بأنهما كانا يرغبان التأجيل الى حين من الوقت ولا يرغبان فى الالغاء ، انهما محتاجان الى وقت متسع لاعداد الدستور ، كما انهما فى احتياج الى مثل هذا الوقت فى بلديهما ليبدأ نظمهما الثورية قبل بدء الانتخابات البرلمانية ، وهنا سأل عبد الناصر : « لماذا اذن كنتم تبحثون عن الوحدة بينما تواجهون مثل هذه المشاكل والتحديات المحيية الملحة ؟ » .

وحقيقة كان عبد الناصر يدرك الدوافع لذلك اذ كانوا يريدون استثمار اسمه ومكانته الشعبية في الوطن العربي بصفة عامة وسوريا بصفة خاصة لتثبيت سلطاتهم ، عندئذ قال عبد الناصر : « .أعتقد أن وحدتنا ضعيفة بطريقة يائسة ، ان الحلقة القوية الوحيدة التي تربطها معا هي المؤتمر القومي ، فاذا لم يكن موجودا فستكون وحدتنا انفصالا في ثياب وحدة . اننا نتخيل أن فترة انتقالية لمدة سنة واحدة تكون كافية لخلق ادارة فيدرالية ، وهذا هو السبب في موافقتنا على كل تعليقاتكم واضـافـاتكم ، وما حذفتموه (وفي الحقيقة لم يفعلوا ذلك) ولكننا نتخيل أن المؤتمر القومي سيجعل الوحدة متماسكة .

لقد أجاب عبد الكريم زهور بقوله : « لو حققنا هنا الدستور فوراً — مرددا الآراء التي عبر عنها عبد الناصر مسبقا — علينا أن نتخلى عن ثورتنا ونمهد الطريق للرجعيين والانفصاليين الذين سوف يلغون بكل بساطة الاتحاد الفيدرالى » .

ورد عبد الناصر بحدّة قائلا : لم أر في حياتي نقاشا بهذا الشكل ، لماذا لا نناقش هذا الدستور الآن ؟ ولماذا نؤجل هذا النقاش حتى نهاية الفترة الانتقالية ؟ عندئذ من يدري ما الذى سيحدث خلال ثلاث أو أربع سنوات من الآن ؟ وفى تلك الاثناء من الذى يحكم الجمهورية ؟

رد عبد الكريم زهور بقوله : يمكن أن يحكم الجمهورية جهاز ثورى مثل ما لدى كل الثورات .

سأل عبد الناصر : أين هذا الجهاز ؟ اذن فمن المفروض أن يتكون بأسرع وقت ممكن .

لقد أحرز عبد الناصر نقطة مؤثرة فى هذا الموقف لكنه لم يتلمس طريقه حتى النهاية ، وفى الصباح قابل الوفد العراقى بصفة خاصة وخضع للتماسهم بهدف إطالة الوقت أمامهم ، وقد وافق عبد الناصر على تأخيرته لمدة خمسة أشهر قبل أن تعلن الوحدة ، ثم وجود فترة انتقالية تزيد على ٢٠ شهرا قبل العمل بالدستور .

والآن أتى الدور على الأعضاء الناصريين فى الوفد السورى ، لقد أصيب بالاكثاب كل من : نهاد الجاسم ، وهانى الهندى حيث أبدى هانى الهندى احتجاجه قائلاً : أقول ان نتائجنا مدهشة الى حد ما ولو ان كل اقليم يعالج مشاكله الخاصة مستقبلاً (من الآن حتى نهاية الفترة الانتقالية) فان مشاكلنا ستزداد ، وانتم تدركون ماهى مشاكلنا .

وهكذا الملح هندى ان حزب البعث فى دمشق من المتوقع ان يتحين الفرصة لنفيه هو وأصدقائه الى كوالالمبور . وفى الحقيقة كانت مخاوفه هذه يمكن تبريرها تماماً ، فانها لم تستغرق سنتين بل تحققت خلال أسبوعين .

وهكذا فان المفاوضات تكون قد انتهت باتفاق على تأجيل اعداد الوحدة الكاملة لما يزيد على عامين ، وبخطوط غامضة بالتزامات لفترة فاصلة ، وأثناء تلك الفترة من المتوقع على أفضل تقدير ان كل قطر سيكون الى حد كبير مسئولاً عن شئونه الخاصة به ، وفى خلال هذه الفترة يمكن حدوث ما لا يحمد عقباه من قبل حزب البعث وكذلك الناصريين .

* * *

٧ - اتفاقية للموافقة :

ان الموضوع الجوهرى الذى بدا واضحا للعيان اثناء هذه المباحثات هو فقدان الثقة بين كل الاطراف ، أعضاء حزب البعث من جانب وعبد الناصر وزملائه من جانب آخر ، فقد كان عبد الناصر يرفعها ، والبعث يخفضها ، وكلا الجانبين شارك فى الموقف بالتساوى ، فأعضاء حزب البعث لم يكونوا فى لهفة ليشاركوا فى السلطة فى سوريا أو فى العراق ، وأعطاوا عبد الناصر موقفا معلننا على الملأ ، وكان جل اهتمامهم مركزا فى أى موقف للدفاع عن مواقفهم الخاصة ، وتكاد تبدو كل المحادثات مثل لعبة القط والفأر ، وهذه المباحثات تتسم بالمناورات الدبلوماسية ، وكذلك مناورات نفسية لم تؤد الى أية نتيجة مرضية يمكن التوصل اليها بشكل ايجابى ، اذ من المؤكد أن حزب البعث يبغض منافسيه ، خاصة الحركة القومية العربية التى كانت تبادل نفس الشعور ، وينظرون اليهم كانتهازيين مستغلين لاسم عبد الناصر (أكثر مناصرة للملكية من الملك) .

فى حين كان غرض عبد الناصر الاساسى أن يجبرهم على التنحي جانبا وخلق مكان مساو لحركة القومية العربية ، والاطراف الأخرى ، ويمتد البداية فرض عبد الناصر شرطا لا يمكن قبوله ، وذلك إنه يدرك يقينا أنه سوف يقيم اتحادا مع سوريا وليس مع حزب البعث ، اذ كان يتوقع عبد الناصر أمام هذا الشرط أن يعود أعضاء حزب البعث الى أوطانهم ، ولكن ما حدث كان العكس تماما ، اذ أنهم مكثوا متملقين بشروطه ، ومعلنين استعدادهم للتعاون ولو باندماجهم أخيرا الى الناصريين ، وبرغم هذا لم يكن هناك دليل واحد يمكن أن يقدموه لاثبات حسن نواياهم ، وفى نفس الوقت لم يبد أنهم ابتعدوا عن الأمل فى أن عبد الناصر

سيمطيهم ضمنيا حرية الارادة فيها يريدون ، ونتيجة لذلك ، كان البحث عن صياغة لتوحيد الزعامة السياسية .

وقد فترت بين الأطراف مسألة الثقة التي كانوا يفتقرون اليها بطبيعة الحال ، وكانت الاتفاقية لا تعدو أن تكون أكثر من كونها بيانات تقسم بالنيات والنوايا الطيبة من أجل مستقبل أفضل ، فقد تركت لكل قطر حرية اتخاذ القرارات والاجراءات المناسبة بشكل مباشر ، وبالتالي يجب على كل قطر أن يشكل جبهته الخاصة به ، فيما يتعلق بالهيئة التشريعية ، أو الميثاق الخاص به ، أو بمبادئه السياسية ، وكذلك من يمثلونه في اللجان المشتركة ، وكذلك اختيار أعضاء المجلس الرئاسي الانتقالي ، وبالتالي يجب على كل قطر أن ينظم الاستفتاء الخاص في كل من سوريا والعراق ، فإن من المحتمل أن كل هذه الخطوات تتم بطريقة مرضية .

وبينما كان عبد الناصر يركز هجومه ضد أعضاء حزب البعث السوري — وكان هذا أسلوبا تكتيكيا من قبل عبد الناصر — حتى يوحى الى أعضاء حزب البعث العراقي ، حيث كانوا في وضع أسوأ من أعضاء الوفد السوري (ففي إحدى الجلسات حاول هاني الهندي أن يثير مسألة موقف الحركة القومية في العراق ، وهنا تلقى رفضا قاطعا من على صالح السعدي ، وطالب شبيب ، بينما كان عبد الناصر يؤيد موقف هاني الهندي ورأيه) ، وقد كان من المحتمل أن تكتيك عبد الناصر قد أملت عليه حسابات دقيقة ، إذ كان يرى أن يؤيد سوريا ، ثم بعد أن يؤمن موقفه في سوريا ، يزاول ضغطه على العراقيين بكل قوته .

وبالنسبة لموقف البعث السوري ، فقد كان هدفه الأساسي أن يكسب نوعا من الاعتراف الضمني من عبد الناصر بشرعيتهم ،

وهذا ما جعلهم مكتوفى الأيدي ، عاجزين عن الرد على كل اهانات عبد الناصر لهم طوال مراحل المباحثات ، والأهم عندهم هو اصفاء الشرعية على موقفهم ، فضلا عن الاعلان لأنفسهم لدى شعبهم ، ويأبون بشكل قاطع أن ينهوا تلك المباحثات ، لقد كانت أفكارهم قاصرة ، وعاجزة حتى يمكنهم « استعمال المطرقة والسندان » ضده ، ولذلك اتسم موقفهم بموقف دفاعى فقط ، ولن يكون فى امكانهم استخدام موقفهم بشكل هجومى ضد عبد الناصر ، وظلوا هكذا حتى يتمكنوا — كما كان ظنهم — من الحصول على موضع قدم فى السياسات العربية التى تستهدف الوحدة العربية الشاملة ليكون موقفهم قويا فى مواجهة كل من : الأردن واليمن والعربية السعودية .

لقد كان موقف ميشيل عفلق — ذى الحظ السيء — يرى أن حزب البعث لن يتدخل فى الشؤون الداخلية لمصر ، وسيكون حزب البعث متحرجا لأن البعثيين السوريين ليس لديهم أية أهداف فى مصر ، مع أنهم يضعون فى الاعتبار مدى شعبية عبد الناصر فى سوريا ، وعند هذا الحد من الحديث وجه عبد الناصر الى حزب البعث السوري قوله : « انكم تسألون عن شىء ليس له وجود فى مصر ، واذا كنتم تريدون توقيعى وموافقتى ، فان عليكم أن تسبوا أموركم فى داخل سوريا ، وتفسحوا المجال لاتباعى هناك » . وهل كان يترك لحزب البعث أن يمهّد طريقه بنفسه ؟

فى هذه الحالة فان عبد الناصر سيعلم عجزه فى الشؤون العربية، خارج نطاق مصر ، وبالتالي سيفقد المبادرة معا ، لأن حزب البعث مهما كان موقفه معروفا لدى الجميع فان حزب البعث سيفقد نفوذه وسيطرته خارج حدود سوريا ، والدليل على ذلك وجود الناصريين فى كثير من البلاد العربية ، وليكن مثل السوريين

في الأردن ، وهذا يدل على مدى خبثه ، بينما الأمر في مصر
مختلف تماما ، فأصبح من المؤكد أن سياسة عبد الناصر العربية
بمثابة كتابة « شيك على بياض » لحركات الشعوب الأخرى التي
تتسم بالثورية ، ولهذا فإن عبد الناصر يقف على أرض صلبة في
سياسته المعلنة ، مثلما فعل في كثير من المحادثات التي جرت
بين مصر وحزب البعث السوري .

ولقد ظهر أن كلا من السوريين وعبد الناصر كانا دائما
يدركان يقينا مدى التطابق بين أحداث ١٩٥٨ و ١٩٦٣ ، وقد
أشاروا إلى ذلك بطريق خفي عندما وصل صلاح البيطار ، وميشيل
عفلق يوم ١٩ مارس ١٩٦٣ ولقد ألح عبد الناصر في علم ١٩٥٨
عندما قال : أنه يعتقد أن الوحدة تحتاج إلى خمس سنوات قبل
اتمامها بشكل نهائي لكنني تبني على أساس سليم وقوي ، عندئذ
تدخل سلاح البيطار وقل : ان الخمس سنوات قد انقضت الآن .

لقد أبدى كل جانب ملاحظاته على تجربة الوحدة السابقة
في عام ١٩٥٨ حيث كانت شكوى عبد الناصر باستمرار أن
وزراء حزب البعث ، قدموا استقالاتهم استقالة جماعية ، وأن
ميشيل عفلق كان يبحث عن تشكيل لجنة سرية بقرينة مصرية
موجهة ، وانعكس على ضرورة البحث عن مركز متميز ، والفراغ
المزعوم الذي نتج أيام منظمة الوحدة القومية بدا بعيدا عن
القول : لا بد أن تدركوا الآن أنكم في احتياج اليأس كي تملأ الفراغ
وقد كانت مزاعمهم في اعتماد المصريين على أهوان ، يمكن
أن يؤخذ هذا القول كإشارة مقصود بها الناصريون في سوريا ،
نقد كان نهاد الجاسم على حق بمعارضته هذا التورط ، لقد كان
نقاش الوحدة السابقة على إنفراد بهدف تبادل مواقع المساومة
الحالية ، وقد كان غياب أكرم الحوراني أمرا مؤسسا ، فهو

بمثابة صمام الأمان فى هذه اللعبة السياسية ، وخاصة عندما بدأت الاتهامات الخطيرة جدا ينسبها البعثيون الى شخص عبد الناصر .

لقد أدار عبد الناصر المفاوضات بمهارة فائقة ، حيث سيطرت شخصيته على الجلسات الخاصة بالوحدة ، واستغلها عبد الناصر على أكمل وجه حيث شعر أنه أصبح حرا فى تكديس الاتهامات ، وتوجيه أقصى الانتقادات لميشيل عفلق ، وصلاح البيطار ، بل كان يرهبهم فى كثير من المواقف ، وأكثر من هذا كان يخلق « النكات » على حسابهم ، وكان عفلق والبيطار يسمعان هذا ، ولا يمكنهما الرد على هذا الهجوم ، فى وقت كان عبد الناصر يؤكد فيه أن العنصر الثَّقَلَيْنِ فى المفاوضات كان ملقى عليه ، ومن ثم فأى نقد أو تلميح يمس نفوذه وكبريائه يثيره غضبا !

وقد بدا على ميشيل عفلق الثَّقَوْر بالاحباط النفسى، ويحاول جاهدا أن يمحو العشرين عاما من الفكر ، كأنه معلم وأستاذ بالجامعة يرفض قبول بحث لطالب بليد ، فنجد فى التسجيل الكامل للمحادثات وخاصة تلك المناقشات الأيديولوجية نجد عفلق ينبرى كأنه أستاذ جامعى يلقي محاضرة على سامعيه .

لقد استخدم عبد الناصر هذه المحادثات الأيديولوجية لى يخرج حزب البعث ، ويدمر ثقتهم فى أنفسهم ، وفى عام ١٩٥٨ اعتقدوا — حسب ادراكهم الشخصى — أنه ليس فى حاجة اليهم ، وفى حقيقة الأمر كان لديه الكثير من نقده اللاذع المر ، فقد حملت بعض أحاديثه الأيديولوجية عن الأحزاب والطبقات الاجتماعية هدفا لى يظهر حزب البعث أن منظماتهم من الصعب الدخول فيها لأنها تفتقر الى كثير من المصادقية لى يحكموا بكفاءة .

لم تكن المفاوضات تلقى نجاحا دبلوماسيا باستمرار لعبد الناصر لأنه لم يكسب وعودا حيوية سوى وعود معنوية ، وما تم انجازه حقيقة أنه كان يستغل شهرته ، ويلعب الدور كبطل « للقومية العربية » بينما يحمى مكاسبه ضد المخاطرة والوعد المهم الذى ضمنه للفترة التمهيدية التى ستوضع فى دائرة الاختبار فى الحال ، كانت من أجل تكوين ائتلاف مقبول فى كل من سوريا والعراق ، ولو أن هذا يتم عن طريق حدوث معجزة ، ففى هذه الحالة سيكون عبد الناصر فى أمان ضد « المطرقة والسندان » الخاصة بحزب البعث ، وسيكسب زعامة وحدة قوية ، ولو لم يحدث هذا فسيكون متسع من الوقت لى ينسحب دون مساس لنفوذه ، متهما البعث بفساد العقيدة ، وينشر تسجيل هذه المفاوضات ليبرر الاتهام أن نظامه يمكنه بسهولة أن يستغنى عن الوحدة ، وسيكون لحكومات حزب البعث الأمر أكثر صعوبة .



الفصل الرابع

الانهيار

- ١ — آثار الانهيار في سوريا والعراق
- ٢ — انهيار البعث وعبد الناصر
- ٣ — المفاوضات العراقية السورية
- ٤ — نظام عبد السلام عارف

« لا يوجد شخص فى سوريا أكثر ناصرية من أفراد
حزب البعث »

سامى الجندى فى ٢٧ يونية عام ١٩٦٣

لقد تضمنت النسخة التى نشرت فى ١٧ أبريل ، والخاصة
بمصادقات الوحدة بين كل من مصر وسوريا والعراق ،
أقل القليل مما جرى فى هذه المصادقات بين الأطراف
المعنية ، وفى الحقيقة أن أى شخص يقرأ هذه الاتفاقية ، ويفكر
فى مضمونها بشكل جدى ، سوف يدرك أن أقل القليل هو الذى
تم إقراره فى هذه المباحثات ، وأن كل ما تم مناقشته كان وعدا
بالوصول الى شروط يمكن أن تتم فى المستقبل فى العالم العربى
الذى تكبله الاجراءات الدستورية مع ملاحظة أن مثل هذه الخطويات
الثورية غالباً ما تتم بشكل فجائى لا يمكن التنبؤ به .

ولكن الملاحظ من خلال الاطلاع على النسخة المنشورة للرأى
العام ، أن كل الجهود تركزت فى هذه المباحثات حول المنصب
الرئاسى ، والبرلمان والقوى الاقليمية ، وذلك دون أن يتخذ قرار
اعلان الوحدة وذلك برغم استمرار هذه المباحثات مدة طويلة وكان
من المفروض أن تتخذ عدة اجراءات ايجابية بينما الذى حدث أن
اجتماعات تعقد ، واجاناً تشكل ، ووفوداً تذهب ، وأخرى تجيء ،
بين القاهرة ودمشق وبغداد ، وتصريحات تملأ كل الصحف العربية .
وعلى أية حال اذا لم يتم الاطار العام عن قيام الوحدة ، ويخرج

الى حيز الوجود فى جدول زمنى محدد ، فليس من الضرورى كل هذه الضجة والدعاية .

وقد تمكن المراقبون — نوو الفطنة — من رسم مثل هذه الاستنتاجات حينما اطلعوا على النسخة المنشورة عن مباحثات الوحدة ، ومن الممكن لاي مواطن عربى من خلال الاطلاع على النسخة المنشورة أن يدرك أن جو المباحثات قد غلب عليه طابع فقدان الثقة المتبادلة بين الأطراف الثلاثة ، منذ اليوم الأول ، وأن الاتفاقية لم تكن — فحسب — غير قادرة أن تؤكد التصور التام للمستقبل ، ولكنها فى نفس الوقت تخفى حاضرا غير مبشر بالخير ، وكان من المفروض — على العقل العربى — أن يرتفع عاليا لمواجهة توقعات كبرى قد تحدث له فى المستقبل ، حتى نص الاتفاقية الذى نشر على الراى العام العربى لم يقابل بالحيطة ، واحتوى النص ، على كثير من الثغرات كان فى امكان أى مواطن عربى أن يوجه اليه النقد البناء ، وعلى هذا حدثت المعارك السياسية العنيفة ، فى الشهور التالية فى كل من دمشق وبغداد ، وفى نفس الوقت وصلت الدعاية الى ذروتها فى مصر ، خلال شهرى يونية ويوليو الآخرين فى وقت أصيبت فيه الجماهير بالاحباط النفسى ، وهكذا أدرك الراى العام أن الوحدة تحولت الى شعارات أيديولوجية ليس لها أى أساس من الواقع .



١ — آثار الانهيار فى سوريا والعراق :

لقد حدث رد فعل عنيف فى سوريا ، حيث أن حزب البعث ومنافسيه كانوا من قبل فى حالة من القلق والتوتر ، واختلال التوازن ، عكس ما حدث فى حزب البعث العراقى ، ولو أن حزب

البعث — فى العراق — يمسك بزمام الأمور داخل البلاد ، فضلا عن أنه يشغل أكبر عدد من المراكز الهامة فى مجلس قيادة الثورة الوطنى ، ومجلس الوزراء . وكان أعضاء حزب البعث العراقى تحت ضغط معنوى بالنسبة للقوى الأخرى ، خاصة بعد أن تحمل حزب البعث اجراء المباحثات فى القاهرة على مسئوليته ، وعلى هذا ظهرت الخلافات بين العراق وسوريا وطفقت على سطح الحياة السياسية فى وقت لم يكن هذا الخلاف فيه بين السياسيين مختلف الأحزاب شيئا هينا ، وامتد هذا الخلاف بين صفوف حزب البعث نفسه .

وكما حدث فى سنوات سابقة ، طلب كل حزب سورى دعما من أصدقائه فى بغداد والقاهرة ، وعلى هذا فمن الملاحظ أنه لم تتم صياغة الشروط ، ونصوص البنود الخاصة بالتحالف بين البعث ومنافسيه . ومن ثم فقد كانت فجوة واسعة بين الطرفين فيما يتعلق باتفاق القاهرة ، وتبلورت نقاط الخلاف حول نسب التمثيل بين الجانبين ، فمثلا هل يجب أن تطبق المساواة فى التمثيل فى اللجنة الموجهة للجبهة السباسبية المقترحة فقط أو تنطبق على مجلس الوزراء أو مجلس قيادة الثورة الوطنى ؟ وهل المساواة تعنى أن نسبة ٥٠٪ من أعضاء البعث ، و ٥٠٪ من المنظمات الثلاث المندمجة ، أو ٢٥٪ من أعضاء حزب البعث ، و ٢٥٪ من الآخرين ؟ أو هل يجب أن يشكل المستقلون خمس العناصر ؟ وحتى لو تمت الموافقة على صياغة ما ، فسيبقى — بعد ذلك — من يقرر أن يشغل أى منصب ؟ وبعد ذلك ماذا سيكون الدور العملى للجنة الجبهة ؟ ومن الذى يضمن تأثيره على قرارات مجلس قيادة الثورة الوطنى ومجلس الوزراء ؟ وما هى هذه الأجهزة الوجيهة المخول اليها السلطة الدستورية ؟ وكيف تتوصل اللجنة الى قرارات ؟

ولكن من المؤكد أن عدم التوصل إلى اتفاقات على المستويات المختلفة سيثور في وقت ما فوق أية قرارات سياسية تتلو ذلك ؛ وخاصة في معمة الاعداد الخاص للانتخابات ، ومن ثم لا يمكن التنبؤ — وقتها — إلى أي مدى تصر كل مجموعة على وجهة نظرها وسط هذه الظروف التي تهدد بتفتيت هذا التحالف ؟

وفي المباحثات برزت إلى الأفق مسألة الجيش ، وما هو تشكيل قيادته العليا ؟ ومن ستكون له الكلمة الأولى والأخيرة في شئون العزل والترقيات والتنقلات ؟ وربما يوافق المرء من الناحية الاسمية ، على أن الجيش يجب أن يستبعد عن الشئون السياسية ، ففي واقع الأمر ، وبعد قيام الجيش بالانقلابات العسكرية الكثيرة ، فربما بكل اخلاص يصر كثير من السياسيين المدنيين على ذلك . ولكن ماذا يعنى ذلك ؟ فلو كان يعنى أن القيادة العامة يجب أن تدير شئون الجيش بدون تدخل من جانب السياسيين ، فعندئذ ما هو التأكيد بأن الضباط ذوى العقلية الحزبية أو السياسية لن ينفذوا مؤامراتهم ولو على أنفسهم ويدفعوا بمناقسهم خارج مواقع النفوذ ، وعندئذ يتذرعون بمبدأ الحكم الذاتى للجيش ؟

وفي الحقيقة أن الجيش لم يكن في حاجة لانتقاده من السياسيين ولكن العكس تماما ، فقد تطبع الضباط السوريون بشكل ملحوظ بهدف تصحيح النظم المدنية التي لا يوافقون عليها ، لأن أية مجموعة سياسية مدنية مهما كانت نواياها على جانب من الأهمية ، كانت ملتزمة ، لتراقب عن كثب تلك التشكيلات والتطورات في الجيش ، ولا تشعر بالأمان إلا إذا كان حزبا والموافقون عليه من الضباط كانوا في موقف أمين أو حتى موقف مسيطر ، ولكن سياتى بعدها المدنيون يسيطرون عليها مؤيدين من العسكريين ، فقد حدث هذا على مر الأيام لحزب البعث .

... كل هذه السياسات المتشككة كان لزاماً أن تعتمد على المدى الذى سيشجع فيه عبد الناصر حلفاء السوريين لكى يدفع بمساومة صعبة مع حزب البعث أو يمنعهم من عمل ذلك ، وأيضاً يعتمد على تقدير حزب البعث لما يمكنهم أن يعملوه ليتنازلوا دون تعريض أمنهم للخطر ، وحيث أن هناك القليل للغاية من المعلومات حول المفاوضات فى دمشق فإن من الخطورة الحكم على حقيقة الشروط فى هذا التراع .

وبعد انقلاب الثامن من مارس ، تشكل مجلس الوزراء برئاسة صلاح البيطار ، وشغل حزب البعث نصف المقاعد ، بينما أغلبية أعضاء مجلس قيادة الثورة الوطنى كانوا أعضاء حزب البعث المتعاطفين معه ، وقد تم قبول نهاد القاسم ، وهانى الهندى ، وسامى صوفان وزملائهم فى درجة تمثيل أدنى ، وقد وافقوا على هذا الترتيب لمدة من الزمن تحين فيما بعد ، ولكن قبل انتهاء مباحثات القاهرة مباشرة كانوا يضغطون من أجل تصفية هذه المشكلة ولكن تشربوا فيما بعد مذكرة يعلنون فيها أنه قبل مغادرة الوفد للقاهرة ، منذ وافقوا بطريقة واضحة لا عوج فيها مع حزب البعث أن النشاط فى الجبهة الوطنية المقترحة يجب أن يكون على أساس المتعاونة بين المجموعات الأربع ، وقد اشتكوا أن البعث نكث وعده فى هذه الاتفاقية ، وهكذا فإن كل ما قاله السيد سامى الجندى وزير الاستعلامات حول الاختلافات على عدد المقاعد فى مجلس الوزراء والمجلس الثورى الوطنى كان غير حقيقى ، وتم الاتفاق على هذه النقاط قبل توجه الوفد الى القاهرة ، وكان ذكر « الانصاف » والأربع كان يدور فى عقل الجندى نفسه (١) .

(١) محاضر جلسات الوحدة ص ٢٦٨ .

ولكن فى الحقيقة كان من الواضح أن هناك منازعات واختلافاً فى وجهات النظر حول توزيع المقاعد ، مع أن الصياغة الدقيقة للقرار كانت فى حالة من الاضطراب ، واستمرت المساومة حول هذا الموضوع منذ شهر مارس ، ووضعت فى هذا الشأن مختلف الصيغ فى أوقات متعددة ، ولقد انعكس هذا الوضع فى تحريف تفسير الأحداث التى حملها الى المؤلف بعض المشاركين والمقربين ، وكذلك المؤثر العام الضمنى لهذه الترجمات . أن هناك تفهماً تم التوصل اليه خلال أو بعد محادثات القاهرة ، فان حزب البعث ومنافسيهم جميعاً سيشفلون عدداً مساوياً لمقاعد مجلس الوزراء ، ويتوازن مع المستقلين ، بينما فى مجلس قيادة الثورة الوطنى ، فان حزب البعث سيستمر مستأثراً بنصف عضويته ، بينما أعضاء حزب البعث فى العراق ، فمن المتوقع أنه سيوفر مكاناً للآخرين ، ولكن من المسلم به أن هذه الحاجة مجرد اسمية .

وهكذا كان البيان الحاسم فى دمشق باختيار المستقلين . كثير منهم كان يمكنهم أن يعتمدوا على الاستفادة على اتجاه واحد أو اتجاه آخر .

وقد اعترض الناصريون على قائمة البعث الخاصة بالمستقلين الموالين ، وكان واضحاً أن السبب كان وجيهاً ، وكان من المحتمل أن ما يترأى لهؤلاء المستقلين أن صلاح البيطار قد أعلن المؤلف بمفاجأة (ولو أنها غير كاملة) حيث قال : « بصراحة أنه منذ مارس فصاعداً فان حزب البعث يصر بدون ميل على إبقاء غالبية السيطرة لنفسه » .

لقد كانت تلك النزاعات مرهونة بأخرى ، بخصوص الجبهة السياسية التى كان عملها توجيه مجلس قيادة الثورة الوطنى ،

ومجلس الوزراء ، ولقد حدد اتفاق القاهرة أنه يجب أن تكون القرارات بالأغلبية (حيث أن من المحتمل أن يتفوق بغالبية الأصوات بكل سهولة) وبطريقة مختلفة طلب أعضاء حزب البعث أن تكون قرارات الجبهة بالاجماع ، وأى شئ آخر بطريقة استشارية . (وهكذا فى أية حالة يتركون الفترة الحاسمة الى مجلس قيادة الثورة الوطنى) وقد نادى أحد البعثيين المتواجدين فى محادثات القاهرة أن الفقرة الشرطية فى الاتفاق بأن تكون « لغالبية الأصوات » لم يتم حسمها وتسويتها فى المفاوضات ، ولكنها أدخلت خلسة الى سياق النص ، فى آخر دقيقة ، عن طريق المصريين ، مع الجملة التى تضمنت أن الحزب الواحد اللتحد يمكن تشكيله ، ولم يبد أن من الممكن سابقا أن تقوم الحقيقة بوضوح بخصوص المنازعات على الجبهة ، وهذه الأسئلة تعقدت عن طريق الاختلافات بين الأحزاب اللابعثية . وبعد اتفاقية القاهرة مباشرة كانت هناك مفاوضات فقيم بين حزب البعث والحركة الوجودية الاشتراكية لسمبامى صوفان ، وتهدف الى عودة الحركة الوجودية الاشتراكية الى وحدة مع حزب البعث ، وهى التى ابتعدت عن عام ١٩٦١ ، ولو قدر لهذه الجهود بالنجاح ، فان حزب البعث كان من المحتمل أن يتقدم بمطلب ملح الى موقع متزايد ، يواجه الحركتين الباقيتين ، ولكن بمجرد أن بدأت المفاوضات التى تبشر بنجاحها ، وقع حادث هز هذا المطمح ، وألقى بظلال مخيفة على كل التطورات اللاحقة .

حدثت الحركة الفجائية لمجلس قيادة الثورة الوطنى فى نهاية شهر أبريل ، لكى يتم تطهير الجيش من عدد كبير من الضباط الناصريين ، حيث تم تسريح بعضهم من الخدمة ، وآخرون نقلوا الى مناصب أقل حساسية . وكان من بين هؤلاء المطرودين وزير الدفاع الجنرال محمود صدقى ونائب رئيس الأركان « ميجور جنرال رشيد القوتلى » ونتج عن هذه الاجراءات حدوث اضطرابات محلية

فى الجيش بين حزب البعث ، ومتشيعى عبد الناصر ، وقد زعمت
السلطات السورية أنه حدث شغب فى مدينة حلب ، وبالقرب من
مدينة دمشق بهدف التطهير ويحجة أن هذه المظاهرات الشعبية
كانت تعد وتخطط لانقلاب ضد السلطات ، وذلك الاتهام أنكره
بشيدة الزعماء الناصريون ، وعلى هذا فقد قدم هانى الهندى ،
والجاسم ، والصوفانى وآخرون استقالاتهم احتجاجا على تصرفات
مجلس الوزراء ، كما أجبرت هذه الشخصيات البيطار على أن
يقدم استقالته أيضا فى ١١ مارس .

ويبدو أنه حدثت مناورة غريبة ، وصنفها أحد المراقبين
الموجودين عن قرب بما يلى : لقد عهد مجلس قيادة الثورة الوطنى
الى الدكتور سامى الجندى ، وهو من المقربين السابقين لصوفانى
فى الحركة الوحشية الاشتراكية ، ولكن الآن له علاقة ودية
مع حزب البعث بتأليف مجلس الوزراء ، وبعد يومين تخلى عن
هذا العمل مبذيا شسكواه ، بأن مجموعات من غير حزب البعث
رفضت أن تتفاوض — فى هذا الشأن — رغم استعدادة لتحقيق
رغباتهم ، وقد كان مبررهم لهذا السلوك أنه لم يستشبرهم
ولكن الملاحظ أنه فى هذه الأثناء — ومن خلف ظهر الجندى — أحبط
مجلس قيادة الثورة الوطنى آمالهم الحقيقية التى كانوا يعلقونها على
الدكتور سامى الدروبي البعثى المعتدل ووزير التعليم فى تلك
الوزارة التى أقيمت فى وقت كان فيه الدكتور سامى الدروبي
بالقاهرة يحضر مؤتمر التعليم العربى . وفى هذه الأثناء استشار
الدروبي عبد الناصر فى الأمر ، وعندئذ سارع بالعودة الى دمشق
وتوصل الى تسوية مع الزعماء الذين لا ينتمون لحزب البعث ، ونصت
رئاسته فى الوزارة المذكورة لأنهم لو بقوا فى مناصبهم فأنهم بهذا
سيحصلون على غالبية مقاعد كل من حزب البعث ومجلس قيادة
الثورة الوطنى .

وفي هذه الاثناء استعرض - بنون تحيز - مونسوع الضباط المطرودين وكذلك المنقولين ، وكل هذه الاجراءات كانت لصالح الدروبي ، كما وضعت خطة بديلة لصالحه في تلك الايام على ان يكون زعيم حزب البعث ، وقد رفضها ، وهذا الموضوع لم تكن الجماهير تعلم به ، وان كانوا قد أدلوا بمعلومات مفادها : ان الجندى حاول تأليف الحكومة ولكنه منى بالفشل ، وعلى هذا عاد صلاح البيطار في ١٣ مايو ليؤلف مجلس وزراء يسيطر عليه حزب البعث وأصدقائهم (حيث كان ستة من الوزراء الجدد من البعثيين ، وستة آخرون من المستقلين المواليين للبعث ويعتمد عليهم) وتركت ستة مقاعد شاغرة للأحزاب الأخرى الذين رفضوا - بالطبع - شغل هذه المناصب (٢) .

اننا لسنا متأكدين من دقة هذه القصة القريبية ، وهناك مصادر مختلفة أكدت جزءا منها ، وأنكرت باقى المعلومات الأخرى ، وقد أكد البيطار ان الدروبي زار عبد الناصر في القاهرة ، والاتاسى ، ولو ان اسم الدروبي كان بين الآخرين الذين لهم الأولوية بها في ذلك الجاسم ، وكان من المتوقع ان الدروبي يجب ان يؤلف حكومة مسئولة من الشخصيات الأساسية لحكم سوريا حتى استفتاء سبتمبر ، وما كان مؤكدا أنه لا أعضاء حزب البعث ولا منافسوه - أخذوا بكل صراحة - مسألة ترشيح الجندى بنوع من الانلامبالاة وعدم الاكتراث ، ولكن هذه الفكرة خدمت بصفة أساسية كغطاء لناورة أخرى غامضة ، فربما ظن حزب البعث ان من المفيد ان يعرض لغز الجندى للجمهور ، حتى يقال بكل الصدق - ولو انه

(٢) لقد أضاف المؤلف أخيرا بعد الرجوع الى « نزيه الحكيم » رئيس التحرير السابق لصحيفة « الوحدة العربية » بأن المسئولية تقع في هذا الصدد على عبد الناصر ، وسامى الدروبي ، الذى أوحى اليه بذلك .

خال من أى معنى — أنه حتى اللاحثون حاولوا وفشلوا باقناع الناصريين ليتفاوضوا بطريقة معقولة .

ومن الواضح أن زعماء حزب البعث وصلوا الى نتيجة بعد أحداثات القاهرة هى أن أية انفعالات خطيرة نفذوها لمنافسيهم كان من المحتمل أن تستخدم كلافات معلقة لمطالب أكثر ضد هؤلاء ، وربما بهدف الاطاحة بهم من الساحة السياسية ، ولو أنه كان هناك تقسيم متساو حقيقى لهذه المناصب مع الشخصيات الأخرى ، ولكى يستعيروا اصطلاحا بوضعهم بين « المطرقة والسندان » أما بالنسبة لتطهير الجيش ، على الرغم من عدم وجود انقلاب تأمرى ضدهم ، فانه وضع كاحتمال دائم وخاصة أن الأزمة بين السياسيين المتشددىن ، وضعت استراتيجيتهم فى ورطة ، حيث انهم مالوا الى وحدة كوسيلة شرعية لهم مع الشعب السورى وكضمان لأنفسهم ضد الوسائل المصرية للمضايقة والتخريب .

وبالنسبة للرئيس عبد الناصر فإنه اذا نظر اليهم بعين الرضا سيكون مكسبا كبيرا ، ومن ناحية أخرى فان الثمن الذى طلبه لنفسه ونيابة عن مؤيديه السوريين كان خطيرا جدا ، متذكرا تجاربهم معه أيام الوحدة فى عام ١٩٥٨ . من أمثال هؤلاء الرجال : ميشيل عفلق وصالح البيطار ، مما جعله حذرا لتجربة ثانية . ومن الواضح أن الحزب قد انقسم بين هؤلاء الذين يأملون بكل اخلاص قيام وحدة جديدة كنوع من الانتعاش الأيديولوجى ، وهؤلاء الذين هم فى غالب الأمر يقبلون وحدة بشروط تكون فى صالحهم الى حد كبير ، والذين فشلوا فى الحصول عليه ، ولكنهم أيضا يمكنهم أن يتدبروا تجارب عبد الناصر الخاصة مع سوريا منذ عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦١ ، وهذه المرة لم يكن عندهم أية رغبة لعرقلة قيام الوحدة، وعلى هذا كان عبد الناصر باستمرار فى أحداثات القاهرة يرى

ضرورة مشاركة كل القوى السياسية في سوريا ، أو على أقل تقدير أن يترك تمهيدا لقيام وحدة مشروطة ، وتقوم على أسس دستورية ، ويترك سيطرة سوريا بصفة أساسية لحزب البعث شرط أن يحتفظوا بمكانة اسمية في الحكومة لهؤلاء السياسيين السوريين الذين وثقوا بهم ، ألم يتحدث عبد الناصر تكرارا أثناء محادثات القاهرة ؟ وبرغم ما يساوره من الظنون ، غانه يقبل أى شكل أو أى مستوى من الوحدة وليس مجرد وحدة لها أهداف عليا . عندئذ لماذا لا يمثل حزب البعث سياسة الأمر الواقع وذلك باحكام السيطرة الكاملة في سوريا ، وأيضا في العراق ، وعلى وجه الخصوص منذ أصبح من الواضح أن السياسيين السوريين الناصريين ان لم يكن عبد الناصر نفسه ، كانوا مصممين على حرمان البعث من أن تكون كفته أرجح من غيره من القوى السياسية .

وهكذا أعلن متحدث باسم الجيش السوري في ٦ مايو ، أن عملية تطهير الضباط في القوات المسلحة ليست من فعل أحد ، ولكنها من فعل الجيش السوري نفسه ، وقد أضاف قائلا : اننا لن ندخل الوحدة على أساس ظروفنا في سوريا . . . وليس على أساس أنها رغبتنا مع الآخرين . وفي ٢٠ مايو صرح مصدر حكومي للصحافة « أن سوريا تعتبر النزاع الحالي بين المجموعات الوحدوية ، نزاعا داخليا محضا ، وهي قادرة على ايجاد الحل لهذه المشاكل في داخل سوريا ولن تسبب لهذا النزاع أن ينعكس ، ويعرض قضية الوحدة للخطر ، ولهذا فمن الأفضل أن يترك هذا الأمر باعتباره مشكلة داخلية » .

وفي ذلك الوقت كان هناك بعضيون آخرون يشعرون باكتئاب شديد لأن حزب البعث — الذي كانت رسالته لمدة عشرين عاما التبشير بالوحدة العربية — يجد نفسه الآن في هذا الموضع المزرى .

صحيح أنه غاب عن الساحة السياسية رجال بارزون — وهم ثلاثة — عن مجلس الوزراء الثانى برئاسة صلاح البيطار : الدروبي وجمال الاتاسى ، وعبد الكريم زهور ، وقد استمر الدروبي والاتاسى فى خدمة النظام ولكن بقدر أقل مما سبق (٣) فقد انفصل عن الحزب هاربا الى المنفى فى بيروت ، وعلى الملأ ندم على مواقفه السابقة ، لقد أعلن أن وحدة عام ١٩٥٨ سيعاد تنظيمها قبل أى شىء آخر يمكن تنفيذه . بعد ذلك وبإلقاء الضوء على محادثات القاهرة ، فإن رحيل عبد الكريم زهور كان حدثا دراميا فقد كان الشخص الوحيد المناسب من بين كل المشاركين فى المحادثات ، وكان لديه الصلابة ويبدو شجاعا واثقا من نفسه ويتميز بالذكاء واليقظة التامة فى حضور عبد الناصر ، ولكن الانتهازيين لعبوا دورا مهما فى هذه الفترة ، ومن ثم يتبادر الى الذهن سؤال حائر لا يمكننا الاجابة عنه ، هو : من المسئول عن هذا الموقف الشاذ ؟

لقد زعمت بعض الجهات المسئولة أنه كان غاضبا لأن يكون تحت زعامة ميشيل عفلق وصلاح البيطار ، المكلف لحد ما ، وكان يشك فى أنه قليل الامكانيات فى مجال العمل السياسى (ومعروف عنه أنه دخل البرلمان عام ١٩٥٤ كمحام لأكرم الحورانى فى حماة) . ولو أن سلوكه فى القاهرة كان متماسكا . كان من الواضح أنه ليس بالصورة المرضية التى قررها زعماء الحزب والتى كانت تكتيكية ضرورية لمواجهة الموقف ، وكان يأمل أن يكتسب حظوة فى الحزب ،

(٣) عين الدروبي بعد فترة سفيرا فى المغرب ولكن بعد فترة قصيرة جدا قطعت العلاقات السورية المغربية حيث أمضى أربعة أشهر فى الرباط ، بدون تقديم أوراق اعتماده ، وفى خريف ١٩٦٤ منحت له فرصة أن يصبح رئيس الوزراء ورفض الموقف السياسى فى سوريا لأنه كره كما ذكر ذلك لصحفى أجنبى . وبدلا من ذلك قبل وظيفة مسفير فى يوغسلافيا ، وأخيرا أصبح سفيرا فى باريس .

وبعد انهيار العلاقات مع عبد الناصر لانتهاجه سياسة صعبة على الدوام ، كما كان غاضبا آنذاك عندما فشل فى تطوير دوره نتيجة موقف بعض الأعضاء البارزين فى الحزب ، ولكن ليس منهم ميشيل عفلق ولا صلاح البيطار اللذين تكيفا معه .

وخلال هذه الأحداث استمرت كل من الحكومة السورية والعراقية تتحدثان وتعملان كما لو كانتا تتوقعان انجازا لاتفاقية القاهرة ، وقد اضطررتا فى الواقع الى ذلك ، ولو أنهم حملوا انطبعا بأنهم عاشوا متجاوزين التزاماتهم المالية وأن مسئؤلية فشل الوحدة تكمن فى اجراءات الوحدة وأسلوب مناصرتها . وقد حوصر الضباط المواليون لعبد الناصر واتخذت عدة اجراءات لمساندة صورة النظام الوحدوى الاشتراكى ، وقد تم القبض على عدد من السياسيين والضباط المحافظين ، واتهموا بجريمة اتصال عام ١٩٦١ ، الجريمة التى وقع عليها صلاح البيطار نفسه فى وقت ما ، بينما حرم الآخرون من حقوقهم المدنية ، فالبنوك السورية أممها عبد الناصر فى عام ١٩٦١ ، وقد أعلن سببا لذلك فى الاعلان التفسيرى الرسمى ، بأن البنوك كانت كبيرة ، ومن ثم كانت تميل الى السيطرة على الحكومات المتعاقبة ، وهناك سبب آخر ، انها كانت صغيرة جدا ، ومن ثم عاقت الاقتصاد القومى ، وخطوة ثالثة هى تبنى سوريا والعراق لعلم جديد بثلاثة نجوم يمثل الوحدة التى لم يقدر لها أن تخرج الى حيز الوجود(٤) .

ان مصر لاتزال ترفع علما بنجمتين ممثلا للوحدة التى انهارت تماما فى عام ١٩٦١ ، وفى وسط كل هذه الأحداث يكمن عنصر عبث وبطلان ، وهذا ما يلائم الموقف لانها كانت نتاج موقف سخييف ظهرت

(٤) تصريح بتاريخ ١٩٦٣/٥/٥ (محاضر جلسات المفاوضات)

فيه الرموز لكى تحصى كل شيء ، وفى الحقيقة لاتحصى أى شيء ، والغريب فى الأمر أن المتحدثين بلسان حزب البعث ينسبون الناصريين السوريين بأفطع الأسماء ، وفى نفس الوقت يمكنهم الاستمرار فى الماضى فى محادثات الوحدة مع عبد الناصر نفسه ، ويصفوا هذه الوحدة بقولهم : انها حتمية تاريخية .

وبعد اخماد تمرد الناصريين فى حلب ، فان أمين الحافظ وزير الداخلية ذهب الى الاذاعة ليدين المحاولة القذرة ، ويصفها بأنها مؤامرة ضد الشعب ، وضد مستقبل الوحدة ينفذها مجموعة رخيصة تهرست على هذا الساوك ، وسرقت شعارات الشعب التى كان غرضها أن تفرق مدينة حارب فى بحر من الدماء^(٥) .

وهكذا ، وبعد أسبوعين من توقيع اتفاقية القاهرة بدأت الدعاية تنفجر لتبلغ ذروتها ، وقد أغلقت الصحف اللابعثية فى سوريا وألقى باثنين من المحررين المؤيدين لعبد الناصر فى سجن المزة مع السياسيين الانفصاليين ، وهذا السجن سجن مظلم شهير يسجن فيه كل السوريين البارزين ، الذين يمثلون كل ألوان الطيف السياسى ، والذين أخذوا أدوارهم فى العيش تحت الأنظمة المختلفة ، ومنه أطلت سراح الجنرال لؤى الاتاسى ، الذى قال مبتهجا لعبد الناصر « اننا سنحيله الى متحف » . وفى ١٤ يونية عام ١٩٦٣ اختصت صحيفة البعث محمد حسنين هيكل محرر جريدة الأهرام فى القاهرة ، والمعروف بصداقته عن قرب بعبد الناصر بأنه مختص بالبلديات ، وببيروقراطى ، وبرجوازي ، والذى تناقض عقليته واهتمامه تفكير الثوريين الحقيقيين ، وقد قالت الصحيفة يوم ٢٦ يونية عام ١٩٦٣ (ان حزب البعث قد قرر أن يتحمل المسئولية كاملة للدفاع عن التوجه الوحيدى ، واعلاء صوت

(٥) اذاعة دمشق - حديث سياسى فى ٨/٥/١٩٦٣ .

الوحدة مع من يؤمن بها دون أن يكون هناك مكان لأمثال هؤلاء أدوات اللعبة ، الانتهازين ورجال المباحث عملاء الخدمة السرية المصرية) .

وفي ١٣ مايو حدث في العراق انقلاب حيث أعاد النظام العراقي البعثي تنظيم نفسه ، وتوالى الهجوم على العناصر الموالية لعبد الناصر في وضع مشابه في الشكل والموضوع مع نظيره السوري . أعلن مجلس قيادة الثورة الوطني العراقي ، دعيا أن جهوده للتسوية قد تم رفضها بالرغم من المحاولات الكثيرة للثورة لكي تقيم جبهة قومية في أوقات قويات بمحاولات متعددة « للاغظة » لكي تضع العراقيل في طريق انقاداتها ، وفي أوقات أخرى بتعطيل التخطيطات الرامية إلى تسفيه هذا الهدف النبيل ، ومرة تلك اللحظة الثأرية ، والمحاولات الدنيئة التي نفذتها هذه المجموعات والتي كانت استهلالا لتنفيذ مؤامراتها الخسيسة ، وكان الهدف هو ضرب التنظيمات ، التي تحمي آنذاك الثورة وتدمر الحرس الوطني ، وتذبح الجيش ، وتهاجم كل التنظيمات الشعبية .

لقد أرادوا في البداية أن ينشروا الفوضى ، ويفرقوا العراقي في بحر من الدماء بعدها تسقط كل الاتجاهات التقدمية الوحشية التي انبعثت من ثورة ١٤ رمضان . واقامة نظام دكتاتوري رجعي معارض لشعب العراق « ان العناصر التي تأمرت ضدنا مجرد مجموعات ليس لها أهمية ، وقد انفصلت عن الشعب وهم أصحاب حركة القومية العربية الرجعيون ، ومن المحتمل أنهم أنصار عبد الناصر والانتهازيون ، والعناصر الفوضوية الأخرى التي خضعت لنظام عبد الكريم قاسم » (٦) .

(٦) محاضر جلسات الوحدة ص ٢٧٥ عام ١٩٦٣ .

ولم يحسب لتلك الاتهامات أن تسهل عمل بناء وتحالف مع الناصريين ، ولم يقم راديو بغداد بالرد في ٢٥ مايو ١٩٦٣ فقد تستر الرجعيون والانتحازيون والجبناء في الكراهية والدناءة ، مثل خفافيش مذعورة ، تخاف من الضوء ، وتخشى مواجهة الشعب ، استمر نشر الكراهية السوداء السامة ، والاشاعات المضللة ، انها تعكس روحهم الضعيفة الانتهازية ، ان الثورة ستسحق في تقدمها كل الأقسام الذين يقفون في طريق العمالقة الذين أرشدوا الشعب نحو مستقبلهم العظيم في صبيحة ١٤ رمضان .

وظلت الحكومة المصرية ابان شبلى مايو ويونية ملتزمة الصمت التام ، بينما الصحافة والاذاعة في القاهرة تنتقد بحدة اصرار حزب البعث السورى في احتكاره السلطة ، وخاصة تطهير الجيش السورى من غير البعثيين ، انها فعلت ذلك بكرامة نسبية اقترحتها وهى يحدوها الأسف والغضب ، وقد حذرت الأهرام في طبعة يوم ١٤ مايو ، بعنوان « سوريا في طريقها الى كارثة مروعة » وبعد ذلك بيومين أشارت أن البعث قد خطط لاستفزاز مصر لتسحب من اتفاقية الوحدة ، تاركة الطريق مفتوحا لوحدة ثنائية مع البعث العراقى ، أما عن العراق ، فان المصريين لم يذكروا الا القليل جدا ، لقد تركت لذلك اذاعة سرية تبث من الاقليم المصرى « صوت الأمة العربية » لترد على البعثيين العراقيين يوم ٢٦ مايو ١٩٦٣ .

« أن دم ميشيل علق والبيطار ثمن تصحيح انحراف حزب البعث ، اقتلوا هذين الخائنين ، فانكم ستتقطعون ذيلا طويلا للاستعمار البريطانى ، وان أى انسان يقتلها فانه سيقدم طوقا للأمة العربية التى لن ينساها التاريخ العربى » .

وهكذا كانت أصوات الوحدة العربية تمثل تلك القوى ، التى انقضت لى تحتفل بوحدة الأهداف « بتأليف تحالفات » وقد أخذ

أعضاء حزب البعث السوري خطوة أبعد لكي يعززوا موقفهم بطرد
ونفى رئيس هيئة الأركان الميجور جنرال زياد الحريري في الثامن
من يوليو أي بعد أسبوعين من المناورات الخفية التي بدأت بازاحة
ثلاثين شخصا من مؤيديه بسلاح الفرسان بينما كان مسافرا في
زيارة الى الجزائر ، وربما الجيش السوري يمكنه السيطرة على
شثونه ، وذلك بالالتجاء الى المؤامرات الغريبة التي استخدمت ضد
الحريري ، وكان معلوما أن رئيس أركان حرب الجيش ممنوع من
زيارة الجبهة السورية الاسرائيلية حيث يتركز مؤيدوه ، ويقال في
هذا الصدد ان الضابطين سالم حاتم ، وابراهيم العلي من حزب
البعث شجعاه لكي ينظم انقلابا ، ويرتبا بعد ذلك الاجراءات لتهربه
الى الجبهة في صندوق سيارتهما ، ولكن الحريري استشعر
بطريقة سليمة ، أبعاد هذه المؤامرة ، وهذه كانت مصيدة تعرضه
للاتهامات بالتمرد والتحريض والانحراف بحذر ، وبعد تعطيل عدة
أيام تم انعقاد مجلس قيادة الثورة الوطني وتقرر طرده ، ومع ذلك
فان الطموحات المزعومة للحريري قد أثارت عدم ثقة أعضاء حزب
البعث والناصرين بطريقة مشابهة ، ويظهر صديقه الرئيس في
بلاط الحكم ، لكي يكون البيطار في وداعه بالمطار تترقرق الدموع
في عينيه ، وعندئذ أصبح الحافظ الذي كان من قبل نائب رئيس
الوزراء ، ووزيرا للداخلية ، ونائب الحاكم العسكري ، أصبح الآن
رئيسا للهيئة ، ويعمل وزيرا للدفاع أيضا ، وقد رقى الى قائد أعلى ،
وبسرعة ظهر في الأفق كأقوى شخصية في سوريا ، وبقي له ان
يحل محل لؤي الاتاسي كرئيس لمجلس قيادة الثورة الوطنية والقائد
العام للقوات المسلحة يوم ٢٧ يوليو ، وفي شهر نوفمبر التالي كان
يلي البيطار ، وأضاف الى مناصبه السابقة منصب رئيس الوزراء ،
وأصبح هذا الوضع أمرا لا يصدق أحد .

وفي ١٨ يوليو وعندما وصل القائد لؤي الاتاسي الى الاسكندرية

بناقش مع عبد الناصر العلاقات السورية المصرية المتدهورة حدثت في دمشق أكبر حركة ناصرية على نطاق واسع ضد نظام البعث ، لقد كان شيئا مختلفا عن الانقلابات السابقة لسبب واحد حيث كان النمط التقليدي للانقلابات هو دخولها دمشق الساعة الثانية أو الثالثة صباحا ويتم بكل هدوء القبض على الشخصيات البارزة ، وتحتل المباني الهامة ، وهكذا .

أما في مثل تلك المناسبة فقد ظهرت المحاولة على المسرح عند الظهيرة ، وعندما كان الناس في الشوارع كان هناك خليط من التمرد المدني والعسكري في أنحاء المدينة وقتها ، بينما في مناسبات عديدة تواجه الأنظمة بتمردات سلمية لا تشكل ضررا بالغا وسرعان ما تنهار .

كان البعثيون مصممين مهما كانت التكاليف أن يبقوا اليد الضاغطة ، وقد أحكموا قبضتهم على الجيش ، واستغلوا الحرس الوطني ليتجمد التمرد بأية وسيلة بما فيها الدبابات والمدفعية والطيران ، وبدون أي تمييز صوبوا مدافعهم الطائشة .. وتم احصاء القتلى بما فيهم نسبة كبيرة من المواطنين الأبرياء بلغت عدة مئات .

كما لجأت السلطات الى نمط غريب في السياسة السورية ، حيث تم القبض على عشرين شخصا ، ووضعت وجوههم أمام الحائط وأطلق عليهم الرصاص ، وقد تمكن أعضاء أول وزارة برئاسة البيطار والجنرال لؤي الاتاسي وغيرها من المشتبه فيهم من الهروب الى لبنان ، وفرض حظر في دمشق ، أما لؤي الاتاسي الذي لا يزال وقتها يمثل درجة من القيد على طموح حزب البعث فقد شوهد في أحداث ١٨ يوليو ، وهو منهار القوى للاطاحة بكل جهوده وبهدوء تنحى من مكانه الى أمين الحافظ .

٢ - انهيار البعث وعبد الناصر :

مع فشل هذه المحاولة التي جرت في ١٨ يوليو ، فان الحوار الذي كان بين حزب البعث وعبد الناصر قد انهار تماما والذي كان قد بدأ بمحادثات القاهرة ، ولم يعلم به عبد الناصر كما التزم حزب البعث الصمت التام ازاء اعداد اتفاقية ١٧ أبريل ، والتزم عبدالناصر - وقتها - الصمت التام ، كما ألقى في ٢٢ يوليو خطابا هاجم فيه بشدة حزب البعث وبطريقة لاذعة معلنا « اننا لا نعتبر أن جمهورية مصر العربية مرتبطة بالنظام الفاشي السائد حاليا في سوريا بأي هدف عام ، هذا مستحيل . عندما يبنى نظام على الخداع والخيانة ، انه نظام ليس وحدويا ولا اشتراكيا ، ولكنه الانفصال اللا انساني والا اخلاقي ، اننا لا نعتبر أن حكومة دمشق تمثل سوريا ، التي معها وقع اتفاق الوحدة الثلاثية ، ولكنه مرتبط بالقوى العنصرية القومية الثورية » .

وأضاف قائلا : « ان سوريا وشعب سوريا منعزلون عن النظام الفاشي الحالي ، ولهذا قررنا أن هذا الاتفاق سارى المفعول كما أن سوريا الحقيقية جزء منه ، ولكن هذا النظام لا يربطنا بالنظام الفاشي البعثي ، ان موافقتنا على هذا النظام الفاشي كشريك في الوحدة سيكون عودة الى نفس الشيء ، عودة الى خيانة قضية وحدة العرب ، وخيانة للشعب السوري الذي يملك وحده حق اصدار وتسوية القرار ، اننا لا يمكننا ولا يمكن للشعب السوري أن نأمل أن نتوحد تحت ظلال من هياكل حمسات الدم والذبح بطريقة جماعية (٧) .

(٧) مرجع سبق ذكره ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ - خطب جمال عبد الناصر

عام ١٩٦٢ ص ١١٨ .

والفاشية كانت الكتبية التي أطلقت النار بدون سبب على الشعب السوري البريء ، وهذه الكتبية هي التي تنتمي الى الحزب الاشتراكي القومي السوري في ادانته لصلفه المتأصل وتنظيمه التأمري المضاد وطموحه الدكتاتوري ومدى تعطشها للعنف ، وكذلك علاقاتها المزعومة بالاستعمار الانجليزى الأمريكى .

لقد تمكنت الشيوعية في الاتحاد السوفيتي أن تؤثر على ميل هذه النظم الراديكالية في العالم بمثل هذه الشعارات التي لا تمت الى واقع الشعوب بأية صلة ، ولو أن المرء يمكنه أن ينخدع في بادئ الأمر بمثل هذه الشعارات الزائفة والتي لا يمكنها أن تحقق رفاهية الشعوب اجتماعيا أو اقتصاديا .

وحزب البعث السوري ليس وحده الذى وقع في هذا الشرك كما أن حزب البعث السوري عجز عن تنفيذ القوانين الاشتراكية على مدى عامين ، كما أنهم عجزوا كذلك أن يصـدروا تشريعا اجتماعيا ذا أهمية فما هم الا جماعة ذات ميول فاشية ليس الا .

ولقد رد مجلس قيادة الثورة الوطنى السوري على هجوم عبد الناصر وذلك بالحديث عن موضوع آخر كله افتراءات واكاذيب بأن هاجموا التقارير الخاصة بمحادثات الوحدة الثلاثية والتي نشرت في صحيفة الأهرام ، وأذيعت من اذاعة القاهرة ، قالوا ان ما تم نشره به الكثير من المغالطات كما تم حذف الكثير منه خاصة فيما يتعلق بأقوال الوفد السوري .

وقال المجلس الثورى الوطنى في سوريا ان نقطة خلافنا مع عبد الناصر كانت حول وجود نظام تمهيدى يسبق الوحدة الحقيقية ، كما حدث خلاف حول نسبة تمثيل الشعب في كل اقليم. بالاضافة الى مسألة التمثيل السياسى لكل القوى الوحدوية ، كما اعترض

عبد الناصر على عدم ادخال العناصر غير الوجدوية والتي ليس لها تمثيل أو منظمة ، كما كان الجانب المصري يصر بدوره على عدم المساس بالسلطات التي يتمتع بها الرئيس وكذلك المناصب الموكولة اليه .

وقال مجلس قيادة الثورة الوطني الثوري : ويرغم هذا فقد وافقنا على الاستمرار في المحادثات من أجل الوحدة العربية لتجنب الفرقة ، وحتى لا تخيب آمال العرب .

ولكن حزب البعث رد على كل ما جاء في هذا الحديث قائلا : « لقد نشر المصريون محاضر الجلسات بكل دقة دون أن تحذف منها أو تضاف إليها أية جملة أخرى » .

وعقب عبد الناصر باستهزاء شديد في خطاب له بقوله :

((لقد نشرنا نص المحادثات التي جرت في القاهرة حتى لا يذهب ميشيل عفلق ويجلس في مقهى ويقول : أنا جلست هنا لثلاث ساعات وعرضت افلاسهم الفكري وأنا عبرت بأفكار عظيمة)) (٨) .

ولكن مجلس قيادة الثورة الوطني كافح لكي يلقي على عبد الناصر فشل الوحدة ، وذهبوا فيما وراء الحقائق في بيانهم واشتكوا :

((لقد ادعى يوما الانفصاليون أنهم لم يريدوا وحدة مع عبد الناصر لذلك انه ليحزننا أن نسمع به الآن يعلن عن عدم وجود وحدة مع حزب البعث ، ترتفع الوحدة فوق الحزب ، وفوق الشخصيات . انه قدر تاريخي وتفتيته يشكل جريمة

(٨) أحاديث عبد الناصر ١٩٦٣ ص ١٥٢ .

تاريخية ويصر المجلس الثورى الوطنى على الاعداد للميثاق ويعتبر الفءاء سواء كان نابعا من وحى الضمير أو كان غير ذلك فهو عودة الى نفس الشئ ، عودة الى الانفصال نظرا للتركيبية العقلية الأيديولوجية كان الدرس الذى رسمه عبد الناصر (٩) .

((ان وحدة شرعية وطبيعية هى شئ أكيد وحتمى ، ولكن هذا يتطلب ان تحال أسسها ، اعتقدنا سابقا ان الثورات العربية التقدمية ، تقدم وحدة محتملة ، ولكن فى أيامنا هذه بفهوم الوحدة نفسه أزمة فى حد ذاته ، اننى بدأت أشعر ان الثورات السياسية لا تسبب وحدة أوتوماتيكيا او مشاهدة قضية ((عبد الكريم قاسم)) التى تلاها البحث فيما بعد ان نتيجة هذه الثورات انحراف وأناية وضغينة ، وجدد ما فى الماضى اننا يمكننا ان نتعاون مع كل المجموعات الوطنية او المنظمات . لقد ثبت الآن اننا لسنا مخطئين ، ويبدو ان مثل هذا النوع من التعددية للأنشطة الوطنية تؤدي بنا الى صدامات ، ولهذا نائنا يجب ان نبدأ بأن ننظر الى الأمام ، الى المستقبل ونستخلص الدرس المناسب من هذه الأحداث ويجب ان ننظر الى المستقبل فى ضوء جديد)) .

وبينما كل قطر يتفاخر بحزب ، تبدو الوحدة مستحيلة تماما ، ان المعارضة السياسية الحقيقية ستهبط الى الإقليمية ، فسوريا فى نزاع مع مصر ، والعراق فى نزاع مع سوريا وهكذا ، ولكي تبزغ الوحدة يجب أن نتغلب على كل العقبات الانتهازية اللاأخلاقية، يجب أن تنطلق حركة قومية عربية موحدة تضم كل الحركات التعصبية فى العالم العربى (١٠) .

(٩) أحاديث عبد الناصر ١٩٦٢ ص ٢٥٦ .

(١٠) المرجع السابق ذكره ص ٢٢٢ .

وهكذا فإن مفهوم : أساس الوحدة العربية قد اضمحل الى خطوة أبعد « وجدنا أن الوحدة شعار يحض على تعاون كل الدول العربية بصرف النظر عن نظمها الداخلية وقد أصبح بعد سبتمبر ١٩٦١ وحدة أهداف مكتنفا كل الحركات القومية الراديكالية ، والآن أصبح ظاهرا أن الاشتراكيين والثوريين قادرون على التناصر مع بعضهم البعض لأنهم كانوا رجعيين ، وربما أكثر من ذلك لأن المنظمات الحزبية الراديكالية كان لديها ميل لأن تصبح سجيئة أيديولوجيات احتكارية ولكي ترى نفسها كمنفذ قومي لا يمكن الاستغناء عنه .

ومع وقوع تمرد دمشق في ١٨ يوليو ، فقد أخذ البعثيون الناصريون في سوريا حذرهم ، بقوة منظمة ، لقد تم تنقية هؤلاء الوجدويين بالجيش أو قبض عليهم ، وان كانت معظم الزعامات المدنية قد تمكنت من الهرب لمنفى في بيروت ، حيث شنوا حملة صحافة وإذاعة ضد نظام البعث ، ولكن بدون أية خطورة ، أملا في استمالة متمردين أكثر ، وفي سوريا حطمت الأحداث منذ انفصال عام ١٩٦١ الطموح المعنوي لكل السياسيين في وقت أصبح فيه السياسيون التقليديون هم الضحية مع أنانيتهم وخجلهم ، في حين أصبح الناصريون مع هيمنتهم عاجزين عن أن يقدموا شيئا أفضل من العودة الى النظام المصري الذي سيطر على وحدة عام ١٩٥٨ - ١٩٦١ وأصبح الآن البعثيون مع قسوتهم وتمردهم ، والصفقتان الأخيرتان ان لم تكونا تعزيزا للجمهورية بطريقة أو بأخرى فانهما قد ساعدتا الحزب على أن يكون في قوة ليحكم قبضته .

وفي ١٨ يوليو حدث التشاحن البعثي الناصري الذي لايزال لم يصل الى موقف واضح ، مع تعدد العناصر غير البعثية في سوريا ولايزال باب التعاون مع مصر مواربا ، فان عبد الناصر لم يستنكر علنا اتفاق الوحدة ، ولايزال بفطرته وفطنته يقابل

بعثيين من دمشق ، ولا يزال محافظا يحذر شديد على العلاقة الودية مع حزب البعث العراقي ، وهكذا فان هناك صلة غير مباشرة مع السوريين ، فالبعث يؤدي خدمة مهمة شفهية الى الوحدة والى عبد الناصر شخصيا ، بينما كان أعوانه — المهرجون — يستفكرون تأجيل بيان عام كبديل لخطة وحدة ثلاثية .

وبطول ١٨ يوليو زالت كل هذه الملابس ، واختفى الناصريون من الساحة السياسية ، لدرجة أن عبد الناصر نفسه أعلنها حربا شعواء على حزب البعث حتى أن عبد السلام عارف — الذى لا ينتمى الى أى حزب سياسى أو بعثى ويحتفظ بصداقة وطيدة مع عبد الناصر — مازال يساهم بكل ما يملك فى تهدئة الأوضاع فى الوطن العربى حتى نهاية شهر أغسطس .

وقد بدأت الآن رئاسة حزب البعث الوطنى تنشر بيانا على الملأ تدين فيه النظام الحاكم فى مصر نفسها على أمل أن تصلح من أوضاعها ، وكانت هذه محاولة جديدة ، ويثابر الى الذهن أن هذا كان نتيجة لما ورد فى ثنايا المحادثات السابقة الخاصة بالوحدة (١١) :

— عبد الناصر : ماذا تأمل لتحقيق هذه الوحدة ، تصحيح نظام عبد الناصر ؟

— البيطار : لا ...

— عبد الناصر : هل تنوى تصحيحه أو لا تنوى ؟

— البيطار : ليس كله ، ما نريده هو تبادل التجربتين فى سوريا ومصر .

— عبد الناصر : ما هى التجربة السورية ؟

(١١) انظر محضر المحادثات يوم ١٧ سبتمبر ١٩٦٢ — مرجع سبق ذكره ص ٣٧٧

٣ - المفاوضات العراقية السورية :

حقيقة كان تقريراً عظيماً قيمياً ، بعد ١٨ يوليو بفترة قصيرة ، فان زعماء حزب البعث بدأوا الحديث عن امكانية قيام وحدة ثنائية : سورية عراقية ، وبدأت المفاوضات التمهيدية لهذه الفكرة تحرز تقدماً قبل نهاية شهر أغسطس ، وهكذا أيضاً سمح البعث العراقي أن تنتهي روايتهم مع عبد الناصر . وفى ١١ أكتوبر اعتذر عبد الناصر بنفسه فى خطاب له الى عبد السلام عارف عن عدم القيام بزيارة مزمنة الى بغداد .

وأصدر حزب البعث بياناً فى ١٧ سبتمبر باسم رئاسة الحزب الوطنى التى شملت أعضاء بارزين فى الحكومة العراقية بالمضى فى محادثات الوحدة مع سوريا ، وأثناء زيارة عارف لسوريا ثم الانتهاء من اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، وفى ١٨ أكتوبر وقعت معاهدة للوحدة العسكرية واصبح وزير الدفاع العراقى الجنرال المهدي عماش القائد العام للجيش المتحد للقطرين بالإضافة الى منصب رئاسة الأركان فى دمشق ، وبعدها بفترة قصيرة أرسل لواء من القوات المسلحة السورية الى العراق ليشارك فى عمليات ضد تمرد الأكراد فى الشمال من العراق ، واتخذ المجلس الوطنى للقيادة القومية لحزب البعث ، والمجتمع - فى ذلك الوقت - فى دمشق قراراً يطلب فيه الاعلان فوراً عن قيام وحدة فيدرالية كاملة بين البلدين (١٢) .

ان قيام وحدة فيدرالية بين القطرين : السورى والعراقى كان ينظر اليها بقلق شديد فى القاهرة ، ولم يكن هذا الأمر هيناً

(١٢) فى ٢٧/١٠/١٩٦٣ (النص الكامل لمحادثات الوحدة) ، مرجع سبق ذكره ص ٤٣٨ ، ٤٤٤ .

على القاهرة نتيجة للأحداث المتلاحقة في المنطقة ، وبالنظر لسياق الأحداث في الأشهر الحالية من حركة نضال بين البعث ومنافسيه القوميين العرب في دمشق وبغداد .

وقد أشار عبد الناصر أثناء محادثات القاهرة الى مطمح البعث في « المطرقة والسندان » الذي كان من المفروض أن تقع مصر بينه في أحداث الوحدة الثلاثية ، ولو أن ذلك — بدون شك — سيكون له أثر سييء بالنسبة للرأي العام حيث أن حادث الوحدة الثنائية بين دمشق وبغداد يمثل انهزاما ساحقا — لدى الرأي العام — لسياسة الحكومات المصرية التي تعاقبت على الحكم في مصر منذ عام ١٩٤٤ والتي كانت تعارض أية وحدة في منطقة الهلال الخصيب تستبعد منها مصر .

ان مصر كانت تحرص دائما أن تكون الرائدة في الوحدة العربية ، وحرصت على ذلك على وجه الخصوص بعد قيام ثورتها ، ولهذا فقد كانت مصر تنظر بحذر شديد للرئيس شكري القوتلي حتى عام ١٩٤٩ وبعدها حسنى الزعيم ، وهناك في العراق نوري السعيد والأمير عبد الالهOLFيف من قيادات حزب البعث ، ومن ثم بعد كل هذه المراحل قيام الجمهورية العربية المتحدة ، وما كان من عداوة بغيضة مع عبد الكريم قاسم بالاضافة الى العداوة التقليدية للشيعيين العزب والابقاء — على كره ومضض — على العلاقات مع البعث العراقي المميز الى حد ما عن البعث السوري . كل هذه السياسات والاعتبارات كانت في مخيلة الرأي العام المصري ، وتطفت فوق الحدث الحالي الذي شغل الرأي العام العربي وهو قيام وحدة بين العراق وسوريا ، أو بمعنى آخر خلق محور جديد في السياسة العربية بين دمشق وبغداد ، والآن في شهر نوفمبر عام ١٩٦٢ كان يبدو لمصر بأنه أصبح لا حول ولا قوة لها للتصدي لمثل هذه الوحدة .

ان فشل الوحدة السورية العراقية لا يرجع ذلك بسبب معارضة مصر لها بقدر ما يرجع ذلك الى عدم موافقة البعث العراقى على سياسة البعث السورى ، فان الجناح الاول قام بسفك الدماء والتآمر والابادة التامة للشيوعية والشيوعيين ، واستمر الوضع هكذا خلال العامين الاولين لحكم عبد الكريم قاسم ، فقد أسس البعث العراقى على قوتهم العسكرية والحرس الوطنى الذى كان ولاؤه الذى زرعه بعناية فى معظم القيادات البعثية المدنية الطموح « على صالح السعدى » نائب رئيس الوزراء ، وبناء قوتهم وامتيازاتهم لدرجة انهم تملكوا وحشداتهم من القوات الجوية الخاصة بهم . هذا بجانب قوات الحرس الوطنى بما فى ذلك ضباطه المعارضون ، وضموا اليهم كذلك القوات العسكرية النظامية .

وقد كان لهذا التنظيم معارضة قوية من زعماء الحزب البعثى المدنى ونخص منهم طالب شبيب ، وحازم جواد ، وتنامت الشكوك فى نية السعدى لأن طموحه كان يوظفه من أجل أهداف سياسية خاصة به . وكانت شخصيته وسط هذه المجموعة عاملا معوقا نظرا لما امتاز به من صلف وكبرياء وميله الى عدم الاكتراث بسياسات واجراءات الحزب التى تم تأسيسها .

وفى يوم ١٣ مايو كان السعدى مايزال مصرا على المراوغة فى اجتماع لمجلس الوزراء ولهذا تمكن الأعضاء من اقضاء السعدى من وزارة الداخلية ، تلك الوزارة التى ساعدت الحرس الوطنى فى نجاح الانقلاب العسكرى ، وحتى لا يسعى — مرة ثانية — لاستغلال نفوذه وسلطانه ، وأسند اليه منصب وزير الاستعلامات والارشاد القومى ، ولكن خاب ظنهم اذ تمكن السعدى من أن يستغل إمكانيات هذه الوزارة بما يتناسب مع تطلعاته وطموحاته .

وفى ١١ نوفمبر اجتمع المؤتمر الاقليمى للحزب العراقى ، وقرر اسقاط عضوية الحزب عن السعدى ، وحمدى عبد المجيد أحد مؤيديه (سكرتير الحزب الاقليمى) وتم شحنهما على أول طائرة متجهة الى مدريد . وعلى هذا فقد تفجر الموقف فى الحرس الوطنى المؤيد للسعدى ، وحدثت أعمال عنف دموية ضد العناصر المعارضة فى الحرس الوطنى ، بل امتدت أعمال العنف والقتل الى العناصر المعارضة فى القوات المسلحة ، وأطلقت طائرتان ذنابتان نيرانهما على قاعدة الرشيد العسكرية خارج بغداد ، وكذلك مهاجمة القصر الجمهورى حيث يتواجد خصوم السعدى ومعارضوه ، وشهدت شوارع بغداد معارك دموية بين الطرفين .

وتمكنت القوى المؤيدة للسعدى استمالة كل من شبيب وجواد، ونفيهما الى خارج الحدود ببيروت ، وتم حل رئاسة الحزب الاقليمية وحل محلها مؤقتا سلطة مباشرة من الرئاسة وتم التمثيل فيها بالتساوى بين الحزبين البعثيين العراقى والسورى ، وأصبح كل من : ميشيل عفلق وأمين الحافظ وصالح جديد يمثلون سوريا ، أما ممثلو العراق فهم : حسن البكر وعماش وعبد الستار عبد اللطيف ، ولكن لوحظ بعد ذلك أن حزب البعث العراقى بدأ يقلل من أهمية زعماء الحزب المدنيين ، كما أن الحزب بدأ حملة تطهير واسعة النطاق داخل صفوفه .

* * *

٤ - نظام عبد السلام عارف :

ولكى يواجه عبد السلام عارف ما حدث داخل الحزب ، وتمرد الجيش وكذلك الشعب الذى قام به الحرس الوطنى اتخذ عدة اجراءات فى ١٨ نوفمبر ، فقد أصدر أوامره باسم مجلس قيادة

الثورة الوطنى ، ومنح نفسه — عبد السلام عارف — سلطات واسعة النطاق فى ظل قانون الطوارئ ، وعلى هذا فقد أصدر قراره بحل الحرس الوطنى ، وشكل وزارة جديدة ، وأصبح الجنرال طاهر يحيى رئيس أركان حرب الجيش رئيسا للوزارة ، كما أصبح العميد حردان التكريتى قائد القوات الجوية وزيرا للدفاع ، كما أسند الى الجنرال أحمد حسن البكر منصب نائب رئيس الوزراء .

لقد كان أعضاء الوزارة هم أبرز الشخصيات فى حزب البعث العراقى ، وهم أبرز الشخصيات التى ظهرت بالعراق من خلال الأحداث طوال التسعة الأشهر الماضية ، ولكن قبل ذلك أصبح من الواضح أن كل السلطات فى يد عبد السلام عارف الذى كان له تحفظات دينية وغير متحمس للنظام الاشتراكى وله علاقة وطيدة بعبد الناصر مما جعل بقية أفراد حزب البعث غير مرتاحين لهذا الاتجاه ، ولكن من الملاحظ أن ركائز حزب البعث اختفت وتقلصت فى النظام الجديد بفضل تزايد الشعور القومى للقومية العربية .

وفى صباح ٢١ نوفمبر ألح عبد السلام عارف عن قصد فى مؤتمر صحفى بقوله : « ان الأحزاب غير السياسية منحت الاذن لكى تعمل منذ ثورة ٨ فبراير عام ١٩٦٣ (١٤ رمضان) حيث كان يتناول الطعام مع كل من : طالب شبيب ، وحازم جواد — بوجود رئيس الوزراء — اللذين أخطأ بعودتهما الى بغداد قادمين من بيروت فى أوائل عام ١٩٦٤ وبدون الحصول على اذن السلطات وموافقتها ، وعندئذ أجبروا على ركوب طائرة خاصة الى القاهرة لكى يعيشا فى هدوء هناك تحت اشراف السلطات المصرية ، ومن قبل كان صالح العماش قد أرسل الى القاهرة فى نوفمبر ، وأخيرا فان التكريتى قد تم نفيه الى استكهولم للعمل كسفير ، واتهم أحمد حسن البكر

بالتواطؤ والاشتراك في مؤامرة وتم وضعه في سجن بغداد ، وعاد نظام عبد السلام عارف الجديد نحو الصداقة مع القاهرة وفي خلال الأسابيع القليلة بعد ١٨ نوفمبر ، فان المعركة الاعلامية في منطقة الشرق الأوسط لم تعد بين القاهرة ودمشق ، ولكن أصبحت بين دمشق وبغداد حيث يلوح العراقيون والسوريون بأعلامهم المعروفة ذات الثلاثة النجوم في وجه بعضهم البعض ، وهكذا بدأ فصل جديد في أفق السياسة العربية .

* * *

الفصل الخامس

الردة - قمة القاهرة

يناير عام ١٩٦٤

- ١ - عقد أول قمة عربية بين الملوك والرؤساء
- ٢ - أسباب أخرى لانعقاد مؤتمر القمة العربى بالقاهرة
- ٣ - الدكتاتورية العسكرية

لم بعد مفهوم الوحدة العربية يتطلب لقاءات لحكام الأمة العربية لتصوير الصمود بين حكوماتها ، لقد تجاوز مظهر الثورة الاجتماعية ، مثل هذا المفهوم السطحي للوحدة العربية ، والميثاق الوطنى لدولة الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٢ . وبنهاية عام ١٩٦٣ دخلت دول عربية كثيرة فى مشاحنات مع بعضها البعض فى آن واحد ، أكثر من ذى قبل ، فقد كانت سوريا فى نزاع مع مصر ، ومن بداية شهر نوفمبر بدأت المشاحنات بين سوريا والعراق ، وفى نفس الوقت كانت مصر والسعودية فى مواجهة عسكرية من أجل تحديد مستقبل اليمن ، حيث كان ما يزيد على ٤٠ ألف جندي من القوات المصرية على أرض اليمن تساند ثورتها منذ اندلاعها فى سبتمبر عام ١٩٦٢ ، وفشلت القوات المصرية فى احراز نصر نهائى من أجل نزاع فيما بينهما على الحدود ، كما كانت الجزائر فى نفس الوقت فى نزاع مع جارتها الأخرى تونس ، ولهذا فترت العلاقات بين تونس والمغرب منذ اعتراف تونس باستقلال موريتانيا .

ولا ننسى أن مصر كانت تعادى الأردن ، وكذلك العربية السعودية . ونظرا لمبدأ أيديولوجى انحازت مصر الى جانب الجزائر ضد جاراتها ، ورأت سوريا أنه من أجل الأيديولوجية المظهيرية تعادى كلا من الأردن والمغرب ، ولهذا كانت تتبادل الشكاوى مع لبنان حول حوادث الحدود ، ومن بين الثلاث عشرة دولة من الدول العربية ، كانت هناك ثلاث دول على وفاق مع الجميع وهى : الكويت

(التى خضع لها نظام عبد الكريم قاسم فى العراق) والسودان وليبيا .

ولكن من الملاحظ أن الغالبية من هؤلاء تتناحر ، مهما كانت أحوالها الخاصة : النظام الثورى ضد النظم المحافظة أو المعتدلة ، مصر والجزائر والعراق وجمهورية اليمن وسوريا ، وكل هؤلاء بطريقة مغيرة ضد بقية الدول ، ولكن من بين هذه النزاعات كانت أكثرها حرارة وأقلها قابلية للحل ما كان بين الحركات الثورية المتنافسة فى دمشق والقاهرة .

ومن الملاحظ أن العراق قاطعت جلسات الجامعة العربية فى عام ١٩٦٢ ، ثم تلتها مصر حيث كان الاستياء يسود الكويت وسوريا . كما اشتكى الوجدويون العرب الأكثر راديكالية ، اذ كانوا يعتبرون جامعة الدول العربية عقبة فى سبيل وحدة العرب ، بدلا من أن تكون عامل تجمع للعرب جميعا ، وأصبح لكل دولة مظهر للسيادة الداخلية ، والجامعة العربية كانت عقبة أمام المد الثورى فى الوطن العربى .

ان نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ترك أثرا عميقا فى أذهان الوطنيين العرب بأن الجامعة العربية لم يعد لها أى دور مؤثر فى الترابط العربى الداخلى أو أن تكون أساسا للتضامن العربى ، وأصبح العالم العربى تتنازعه قوتان : قوة ثورية وأخرى محافظة .

وان الصراع المصرى السورى فى غضون عام ١٩٦٣ ولد كراهية وبغضاء بين الحركات الثورية فى الوطن العربى ، وكانت الحركات الثورية طموحا ، فإن ثورة مصر كانت طموحاتها فى بعض الأحيان أكثر من قدراتها ، وعندما تشتد النزاعات المصرية العربية تتحطم ، فقد حدث هذا فى عام ١٩٥٨ . حينما تأججت العداوة بين

مصر والأردن والعربية السعودية اذ كان الخلاف مركزاً بين نظام
ثورى وآخر ملكى .

كما أن هذه الصراعات مع مصر يرجع تاريخها الى عام ١٩٥٥
حينما اشتد الصراع حول مقاومة مصر لسياسة الولايات المتحدة
الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط ، ثم تجمدت هذه الصراعات
بين الدولتين ابان العدوان الثلاثى على مصر فى نهاية عام ١٩٥٦ .
وأوائل عام ١٩٥٧ ولكنها بلغت أشدها عند نزول القوات البحرية
الأمريكية على أرض لبنان عام ١٩٥٨ .

وبلغت السياسة المصرية أقصى نجاح لها عقب انسحاب
القوات المعتدية (انجلترا وفرنسا واسرائيل) من أرض مصر ،
وتألفت هذه السياسة عقب الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ ،
كما تباعدت الخطوات بين مصر وبعض الدول العربية عقب مساندة
مصر لثورة اليمن فى عام ١٩٦٢ .



١ — عقد أول قمة عربية بين الملوك والرؤساء :

فى نهاية عام ١٩٦٣ ، وفى ذروة التشاحن والبغضاء الذى
ساد العلاقات العربية ، حدث تقارب سريع ومفاجئ ، وبأسلوب
درامى لا يصدق عقل ، ولا يتفق مع المنطق ، فمنذ قليل كانت
صحافة القاهرة تتبادل الاتهامات المعتادة مع دمشق وعمان والرياض ،
وبعد ثلاثة أسابيع شهد مطار القاهرة مواقف غاية فى الغرابة
لحدوثها بدون مقدمات ، اذ أقبل عبد الناصر ليحتضن سعود
وحسين فى مطار القاهرة ، وبطريقة مؤدبة مهذبة ، كما أقبل
عبد الناصر يسلم على أمين الحافظ بحرارة شديدة . .

لقد اجتمع ملوك ورؤساء الدول العربية في القاهرة في اجتماع قمة للوحدة العربية ، وساد الساحة العربية روح الأخوة والصداقة ، وكانت المصالحة في فترة قصيرة لتسوية كل الخلافات العربية ، وعادت التمنيات القلبية ، والتسامح المتبادل ، تسودهم روح العصبية العربية كأن شيئاً لم يحدث من قبل ، وكانت اسرائيل على وشك الانتهاء من مشروعها الخاص بتحويل مياه نهر الأردن ، وهكذا يتبادر الى الذهن أن اسرائيل وسياستها كانت السبب المباشر في ازالة كل العقبات والعراقيل التي تعترض طريق الوحدة العربية (عملاً بالمثل العربي : وقت الشدائد يعرف الاخوان) .

واننا لن ندخل في تفاصيل النزاع الدائم بين اسرائيل والدول العربية حول استخدام مياه نهر الأردن . وهنا ملحوظة بسيطة « لا توجد خطط اسرائيلية لتحويل مياه نهر الأردن ، وبرغم هذا فقد نال هذا الموضوع اهتمام العرب جميعاً منذ فترة طويلة » وقبل أن تستكمل اسرائيل الخطة !علن جميع الزعماء العرب ، أن مثل هذا التصرف يشكل عملاً عدوانياً اسرائيلياً ضد حقوق العرب ، وهددوا بمواجهة ذلك العمل بالقوة ، كانت تلك الكلمات رخيصة في السنوات الماضية قبل استكمال اسرائيل للمشروع ، وارتفعت حدة المعارضة الوطنية في سوريا ، والتلويح بالقومية العربية في مواجهة السياسة الاسرائيلية ، وان كانت غير مستعدة للقيام بأي عمل عسكري لمواجهة السياسة الاسرائيلية .

ان التلويح بشن حرب من قبل مصر والأردن ضد اسرائيل يبدو أمراً خطيراً ، فالدولتان لا تتحملان تبعات اعلان الحرب ضد اسرائيل التي تتحرض دوماً بسوريا ، فالأمر ليس هيناً ، اذ من المحتمل أن يفقد الملك حسين الضفة الغربية لنهر الأردن ، وربما يفقد عرشه أيضاً ، وبالنسبة لعبد الناصر ربما يفقد نفوذه وهيئته ،

وهو الآن فى موقف لا يساعده على اعلان حرب ضد اسرائيل ،
فنصف جيشه مرابط على ارض اليمن ، والأسوأ من ذلك أن أية
هزيمة عسكرية تشكل عارا مهينا للأمة العربية كلها ، ووقفت
الدولتان عاجزتين عن تقديم أى عون عسكري لسوريا .

ان عبد الناصر كان فى موقف لا يحسد عليه ، فأى عمل يقوم
به ، تنعكس آثاره ليس عليه فقط انما على العرب جميعا ، وفى
نفس الوقت لن يسعد حزب البعث السورى رؤية عبد الناصر
منكمشا ، ولما كانت مصر غير مستعدة لاعلان الحرب أو المشاركة
فيها ، اذن كان من الضروري جعل الحكومات العربية الأخرى
تشارك علنا فى تحمل المسئولية ولو معنويا لآى قرار يتخذ فى هذا
الشأن ، ولذا فمطلوب من الدول العربية أن تتكاتف لتشارك فى
الضغط على السوريين ليوقفوا حملاتهم الاعلامية ضد العرب ، وفى
تلك الأثناء كان يجب اتخاذ خطوات ايجابية ، اذ يمكن للعرب أن
يعلنوا حربا سريعة قصيرة ، محدودة ازاء اقدام اسرائيل على
تحويل روافد نهر الأردن فى سوريا ولبنان والأردن ، وبرغم أن
مصر لن تضار من هذا الاجراء ، فان قدرها التاريخى يحتم عليها
أن تساند العرب وتشد من أزرهم ولا تتخلى عنهم فى مثل هذا
الموقف .

وفى ١٧ ديسمبر نشرت مجلة روزاليوسف الأسبوعية مقالا ،
تضمن موضوعين أساسيين : أولهما : أن الجمهورية العربية المتحدة
لن تزج بنفسها فى معركة مع اسرائيل قبل أن تتوصل الى وحدة
شاملة مع العرب ، وثانيهما بدا كأنه يناقض النقطة الأولى وجاء
به أن الجمهورية العربية المتحدة تعرف كيف ومتى ستخرج اسرائيل
من فلسطين ؟ وهى تدرك قدر نفسها بأنها قادرة على حمل هذا
العبء وحدها .

وقد استنكر الشعب السوري ، وأعداء عبد الناصر المقال الذى نشر بمجلة روزاليوسف ، ونددوا بها ، مؤكدين بأنها ارتكبت جريمة قومية كبرى لم يرتكبها عملاء الاستعمار والرجعية (١) . وجرت مقارنة بين شخصية عبد الناصر والمارشال بيتان Pétain الذى سلم فرنسا الى الغزاة الألمان فى عام ١٩٤٠ ، وعاقبه الشعب الفرنسى فيما بعد — بغض النظر عن مجده التليد — فى معركة الفردين Verdun ، وكذلك هاجم السوريون عبد الناصر — برغم سابق مجده — فى حرب السويس ١٩٥٦ (٢) .

وبينما كان حزب البعث لا يزال يشن هجومه على مجلة روزاليوسف . كان عبدالناصر يخطب فى جماهير بورسعيد ، مهاجما حزب البعث السورى ثم تحول الى موضوع فلسطين قائلا : « لا بد أن نواجه إسرائيل التى تتحدى العرب جميعا ، والتى وقف مسئلوها الكبار معلنين : أنها ستحول الماء من نهر الأردن وتعمل ضد ارادة العرب جميعا ، وعلى العرب أن يفعلوا ما فى امكانهم أن يفعلوه » .

ولهذا فقد أعلن عبد الناصر قائلا : « لا بد أن يجتمع العرب جميعا بغض النظر عن المنازعات و المشاحنات السائدة بينهم ، فمن أجل فلسطين يجب علينا أن نرتفع عما بيننا من خلافات ومشاحنات ويجب علينا أن نجلس جميعا معا ونشاهد بكل جدية فى الاجتماع ولن يكون هناك أى عيب لو خرجنا ونحن نقول اننا لا نستطيع اليوم استخدام القوة ، اننا سنقول لكم الحقيقة ، سنقول لكم كل كلمة قيلت .. اننا لن نستخدم القوة اليوم لأن ظروفنا لا تسمح لنا فليس امامنا الا الصبر ، وبرغم هذا فان معركة فلسطين ستستمر ومعركة

(١) البعث السورى فى ١٩ اكتوبر ١٩٦٣ .

(٢) نفس المصدر ٢٣ اكتوبر ١٩٦٣ .

الأردن جزء من معركة فلسطين ، أو ربما نقول اننا سنستطيع لو حولوا مياه نهر الأردن ، أن نوقف التحويل بالقوة ولكننا لا نقول شيئاً خلف الأبواب المغلقة ، ونقول شيئاً آخر خارجها ، وليس من المعقول أن أقودكم الى كارثة لو أنني سأحارب في وقت أكون غير قادر فيه على عمل ذلك . اننى لمن أقود بلدى الى كارثة . ولن أقامر بمستقبلها ، فلنحاول أن ننسى كل الإحماقات والانفعالات التى سببت لنا كل المضايقات فى السنوات الماضية وأيضاً المنازعات التى حدثت ، والكلمات التى قيلت ، والخيانات التى حدثت وما شابه ذلك» (٣) .

وفى اليوم التالى أصدر مجلس القيادة السوري رده متضمناً شكواه من خطاب عبد الناصر ، الملىء بكل أساليب الهجوم على سوريا ويذكره ببعض الأخطاء الأخيرة ، ويرغم هذا فان المجلس قرر : أن التعاون واجب قومى فى وجه الخطط الاسرائيلية التى تهدف الى تحويل مياه نهر الأردن ، والأمل بأن تنتهى الحملة الاعلامية بين القاهرة ودمشق (٤) .

وقد تم وقف هذه الحملة بين البلدين (القاهرة ودمشق) فوراً ، وقبلت دمشق دعوة عبد الناصر بحضور هذا المؤتمر ، وفى خلال أيام قليلة — وهذا أمر نادر الحدوث — التزمت صحافة وإذاعة القاهرة بوقف حملتها الاعلامية ضد دمشق وانقلب الوضع تماماً وامتلات أعمدة صحف البلدين بمقالات المديح والثناء وذكر الفضائل وكريم الشمايل ، وعظيم الانجازات فى البلدين .

وانعقد أول مؤتمر قمة عربى . . وحقق نجاحاً منقطع النظير ، ويكفى أن أعداء أمس أصبحوا أصدقاء اليوم ، والآن يتقابلون

(٣) خطب وتصريحات عبد الناصر عام ١٩٦٣ ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٤) نص الجلسة - البعث فى ٢٣ ديسمبر عام ١٩٦٣ .

بالأحضان ويودعون بعضهم البعض بالابتسامات ويأرق المشاعر الأخوية ، ولكن من الملاحظ أنه لم يشر أى وفد من الوفود المجتمعة الى الرغبة فى اعلان الحرب ماعدا أمين الحافظ الذى اتخذ مكانا ليتابع المتحدثين الآخرين حول موضوع تحويل روافد نهر الأردن فى سوريا ولبنان والأردن . ووضعت خطة قابلة للتنفيذ ، ومن ثم فقد تشكلت قيادة مشتركة للدفاع العسكرى تحت القيادة المصرية .

ولم يكن يهم كم من السنوات يستغرق تنفيذ المشروع العربى ، ردا على خطط اسرائيل ؟ ولكن الشيء الأهم الذى أدركه الوفد السورى للوهلة الأولى : ان الحكومة المصرية لم يكن لديها أية خطط عسكرية لاعلان الحرب على اسرائيل ، وبذلك خابت آمال الحكومة السورية فى تحقيق رغبتها الجامحة لتوريط عبد الناصر فى حرب ضد اسرائيل ، ووضعه فى مأزق يصعب التخلص منه .



٢ - اسباب اشرى لانعقاد مؤتمر القمة العربى بالقاهرة :

ذكرنا مسألة تحويل مياه نهر الأردن كحافز فى عملية مصالحة العرب . لقد كانت بدون شك السبب العاجل والرئيسى لاستقدام ملوك ورؤساء العرب الى القاهرة على عجل لعقد قمتهم الأولى ، ولكن هناك - بدون شك - أسبابا أخرى غاية فى الأهمية .

وحكومة مصر ارتفعت بنفسها كثيرا دون التوقف عند بعض الملاحظات التى كانت منذ أيام قليلة مضت بينها وبين كثير من حكومات الدول العربية ، ومن ثم أصبح لزاما على مصر أن تجابه خصوما لها يتصفون بالرجعية ، وتتآخى مع منافسين ثوريين لها فى سوريا ، وأذابت كثيرا من ركام الجليد المتراكمة فى طريق العلاقات المصرية العربية بمجئ شهر ديسمبر عام ١٩٦٣ .

ومن اللافت للنظر أن موقف كل من الملك سعود والملك حسين وكذلك حزب البعث السوري ، كان يتسم بالإيجابية بخلاف ما كان متوقعا منهم ، وكان من نتائج هذه القمة التوصل الى تسوية مسألة اليمن مع السعودية بطريقة ترضى كل الأطراف ، وانتهى بذلك الموضوع الذى كان يشكل عبئا ثقيلا مدمرا للاقتصاد المصرى منذ سنوات مضت .

وبالنسبة للعلاقات بين مصر وسوريا فقد تم تسوية كل المهاترات التى هى الموضوع الأساسى لحملة الصحافة والاذاعة فى البلدين ، ومن ثم فقد صدرت القرارات فى كلا البلدين نورا لأجهزة الاعلام بالكف عن هذا الاتجاه الهدام لمشاعر الشعوب العربية ، وعلى هذا فقد استقبل أمين الحافظ الرئيس السورى فى رحاب القاهرة بطريقة رسمية وان اتسمت بالفتور فى المشاعر .

ولكن الشخصية الوحيدة التى حظيت بالاهتمام البالغ فى القاهرة كانت شخصية الرئيس عبد السلام عارف ، وان كانت العلاقات بين العراق وسوريا ظلت كما هى تشوبها علاقات التوتر ، وقد تحاشى عبد الناصر مقابلة أمين الحافظ الرئيس السورى ، خاصة أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لم يكتب لها العودة منذ انفصال سوريا عام ١٩٦١ عن الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك على الرغم من انتهاء الحرب الباردة بين أجهزة اعلام البلدين ، وسادت عبارات الود والتقدير تلك التى ترد غالبا فى تلفرافات التهانى . ومع الأعياد القومية (حدث تحسن ملموس فى الاسكندرية فى سبتمبر عام ١٩٦٤ عقب نهاية مؤتمر القمة الثانى ، عندما دعا الرئيس عبد الناصر أمين الحافظ الرئيس السورى على مأدبة العشاء ، وكان هذا أقصى ما يمكن أن يقدم للرئيس أمين الحافظ . للابقاء على العلاقات بين البلدين دون حدوث أى توتر) .

ويُتساءل المرء عن حيرة ، لماذا كان من السهل بالنسبة للرئيس عبد الناصر أن يستأنف الصداقة مع الملوك المحافظين في الأردن والسعودية ، أكثر من هؤلاء الذين يشاكونه الاتجاه الاشتراكي في دمشق ؟ ربما يتخيل المرء أن هناك أبعادا في السياسة العربية كانت مصر تطمح في تحقيقها منذ يناير عام ١٩٦٤ .

وعودة مرة أخرى الى العلاقات المصرية السورية ، فقد كان الطريق الى الصفح والغفران عما مضى أكثر صعوبة مما لو كانت توجد مشاكل مادية بين البلدين ، فقد أثر أمين الحافظ أن يظل يوما آخر في القاهرة على أمل رؤية عبد الناصر ، في وقت انبرت فيه الصحف البعثية في التكهّن بحدوث هذا الأمل ، ولكن في المقابل كان التقارب المصري العراقي قويا ، وأصبح على السوريين أن يفكروا في « المطرقة والسندان » وان كان البعث حقق لهم أدنى هدف لتثبيت سيطرتهم في سوريا . وان كانت دلالة للاستقبال الصامت الذي قوبل به أمين الحافظ في القاهرة ، ففي مصر يقدر موقف البعث ، ولكن سياسته غير مقبولة لدى الشعب المصري .

ويرجع السبب في فتور العلاقات بين البلدين ، لأن الفتور في القاهرة أعمق مما في دمشق حيث أن مفهوم أعضاء حزب البعث واهتماماتهم السياسية يرجع في المقام الأول الى الأثر الذي تركته محادثات الوحدة التي جرت بالقاهرة من قبل .

كذلك كان في إمكان عبد الناصر أن يحسن من علاقاته مع كل من حسين وسعود ، إذ أن الخلافات بينهما ليست جذرية إنما كانت بشكل طارئ ، وكان في إمكان الملكين أن يفعلوا ذلك أيضا ، وبين ثم ففي الامكان استئناف العلاقات معها في أية لحظة يختارها الرئيس عبدالناصر وهما في نفس الوقت سعيدان بصداقتها له .

فيختلف الأمر حول علاقة عبد الناصر نحو البعث ، فالأمر يختلف ، فهم مجموعة من الراديكاليين ، ومن ثم كان لابد من مساومتهم لتعود العلاقات معهم الى سابق عهدها . وهم البعثيون — كانوا يبحثون عن نقطة البداية مع عبد الناصر للعودة لهذه العلاقات ، التي كانت — في واقع الأمر — تشكل تهديدا لزعامة عبد الناصر في العالم العربي ، وبرغم هذا فما زال موقف عبد الناصر منهم يتخذ طابع الرفض من الناحية الرسمية على أقل تقدير في وقت كان في امكانهم فيه قبول كل ما يشترطه عليهم ، لأنهم يدركون أن زعامتهم المحلية كانت رهينة بتقريبهم من عبد الناصر ، وكيف له هذا ، وقلبه يمتلئ مرارة من حادث الانفصال الأخير الذي مضى عليه تسعة أشهر ؟ وكيف له ذلك وهو يرى الفساد والرجعية هي التي تحكم سوريا في الوقت الراهن ؟ وبينما البعث يحكم سوريا فهو مازال يحكم مصر ، ومن ثم فليس في امكانه أن يتحكم في تصرفاتهم الشخصية في سوريا ، وفي نفس الوقت لم يكن لديه أي سبب ليهنئهم على سياستهم هذه في سوريا .



٣ — الدكتاتورية العسكرية :

واضح حتى الآن من مجريات الأحداث أن سياسة عبدالناصر فشلت تماما في سوريا ، ولكن دون أن يترك أي أثر سلبي على شخصية عبد الناصر ، إذ لم يراهن على سمعته على المكسب ، ولكن لمنع هؤلاء من استغلال هذا الموقف لصالحهم للحفاظ على الاستقلال المعنوي من مخالب حزب البعث ، إذ كان مؤتمر القمة فرصة سانحة لهؤلاء القوم .

وبالنسبة لخصومة السوريين في حزب البعث فقد تقبل نتيجة هذه المعركة دون رد فعل سيء ، فعبد الناصر له دولته التي يحكمها ويدير شئونها ، أما الناصريون في الأوطان العربية فقد كان مؤتمر القمة في القاهرة تأييدا ونصرا لهم بطريق غير مباشر ، ومن ثم فقد توقف نشاطهم المعادي في الساحة العربية — لكثير من الأمور وان كان مؤيدو عبد الناصر السوريون في بيروت والقاهرة قد اجتمعوا في تشكيل جديد تقليدا للتنظيم الجماهيري المصري ، يسمى « الاتحاد الاشتراكي العربي » ونصب نهاد القاسم نفسه سكرتيرا عاما لهذا التنظيم ، ورغم النشاط الانفعالي الذي يحدث من حين لآخر ، فقد كرر نهاد القاسم زيارته للرئيس عبد الناصر في القاهرة والاتفاق الذي حدث بعد اجتماعات مغلقة طويلة في مايو عام ١٩٦٥ .

ومن الملاحظ أن من الصعب أن نشاهد أي عمل ايجابي لهذا التنظيم الجديد ، سوى أنه كان بمثابة ناد للمتفعين ، مادامت مصر لم تساعدهم بطريقة ايجابية في الاطاحة بالحكومة السورية . لقد كان هناك شيء مخز حول تورط أعضائها البارزين (رجال في الثلاثينات والأربعينات من العمر أمثال هاني الهندي ، ولؤي الأتاسي ، وعبد الحميد السراج ، الذين تقلدوا مناصب كبرى . انهم الآن قد أدينوا في فترة غير محددة بالكسل والخمود . .) .

ربما استشار نهاد القاسم عبد الناصر ، وما الذي نوقش في اجتماعات المنظمة ؟ لم نجد اجابة شافية حول هذه التساؤلات ، ولكن المرء يتوقع أن رغبة سوريا في التقارب مع مصر كانت أكثر حرارة في العلاقات بين البلدين في ذلك الوقت .

والحقيقة المؤكدة في هذا الموقف أن سوريا كانت تروم عودة العلاقات مع مصر بشكل أكثر حرارة ، ولهذا تولى هذه المهمة

جاسم علوان وهو ذلك الشاب الذي حاول احباط التمرد الذي حدث في سوريا في ١٨ يوليو خاصة في مدينة دمشق ، وفي تلك الاثناء وقف بعض الزملاء القدامى بعييدا ، وفي ذلك الوقت عاد سامي الصوفاني ليعيش دون فضولية لديه في مدينة دمشق ، اما عبد الكريم زهور فهو شخصية متفردة تتصف بالشراسة ، وقد ترك حزب البعث في مايو ١٩٤٨ .

وسط هذه الظروف غير المبشرة ، كان هناك وقت كاف لدى الناصريين السوريين ليتحدثوا فيما بينهم حتى يدركوا ابعاد الدرس الذي ادى الى فشلهم . والسؤال الاساسي هل كانوا مخطئين في قبول موقف ثانوي في حزب البعث الذي تولى رئاسة الحكومة بعد ٨ مارس عام ١٩٦٣ ، وان يقبلوا الصيغة الخاصة بحزب البعث اثناء المفاوضات الثلاثية للوحدة بدلا من الاصرار على اعادة تشكيل الوحدة الاولى مع مصر ؟ وذلك من خلال اندماجهم في حزب البعث وبشروطه ، وكان حزب البعث يدعو الى استقلالهم ، لكي يثبت قبضته على سوريا .

وهناك اجوبة كثيرة عن هذا السؤال ، فقد اكد هاني الهندي بصيغة اكيدة انها وجهة نظره من البداية ، لقد انضم الى الحكومة واثبتت الاحداث انه كان على صواب ، ورغم ذلك اعتقد نهاد القاسم انه لم يكن هناك بديل عن اختيار مشرف ، ومن ناحية ثانية يعد تعاونا هزيلا مع البعث طلبا لوحدة عربية ، وقد نيه الجنرال لؤي الاتاسي الى ذلك .

كما الملح لؤي الاتاسي الى المؤلف « انهما كانا على حق » ورغم رغبة الاتاسي الواضحة في ابعاد الشك لتعاطف البعث الذي يمكن أن يثار من تسجيله في المكتب : لقد اخبرت أمين الحافظ والآخرين مرارا انهم يقودون سوريا الى « دهاليز مظلمة » تحديا للواجب ومنطق التاريخ .

لقد عبر عن وجهة نظره بأن الفرصة السانحة قد ضاعت ،
فلو أن أنصار الرئيس عبد الناصر كان لديهم صبر كاف لقبول
تسلط حزب البعث حتى حلول ميعاد الاستفتاء العام في سبتمبر ،
لأصبح في إمكان الوحدة الظهور الى حيز الوجود الرسمي ، ولو
حدث ذلك فربما يثبت للبعث صعوبة البقاء في مواقعهم ، وإن كانوا
غير مستعدين للانفصال وأن يتحملوا مسئوليتهم ، ولكن مثل هذا
المسلك يترتب عليه الآتي :

● **أولا :** بالنسبة لحزب البعث فقد نجح في تعرية موقف
عبد الناصر والمناصرين له في دمشق ، حيث وقف حزب البعث
بطريقته التقليدية ، ينشد الوحدة العربية ، حيث يشعر الآن بالانعزال
القام في سوريا ، إذ نادرا ما يحدث تقارب بينه وبين العناصر
العربية الوجودية الأخرى ، أنه غير قادر في المستقبل بالمساهمة
في شيء ايجابي يتعلق بقضية الوحدة العربية وهكذا وجدت
سوريا نفسها تقف وحيدة في الساحة العربية حتى عن جيرانها .

● **ثانيا :** دافع الحزب عن الديمقراطية ، والحريات المدنية ،
وكذلك الحكم المدني ، واكتسب الثقة في هذا المقام في مقاومته
لدكتاتورية أديب الشيشكلي وفي نقده لحكم عبد الناصر في سوريا
بعد عام ١٩٥٨ ، بينما لم يكن غير مهتم تماما بأية سياسات عربية
أخرى .

وفي أوائل عام ١٩٦٤ كان من الصعب أن ترى مفارقات مهمة
بين حكم الجنرال أمين الحافظ ، وحكم أديب الشيشكلي ، وتوقف
نشاط الجانب المدني في الحزب نظرا لطموحات ميشسيل علق ،
وصلاح البيطار حيث عاد صلاح البيطار وزيرا أول ، ثم خرج ثانية
من الحزب بناء على دعوة أمين الحافظ وكذلك حزب البعث ، كما

حل «مئيف الرزاز» محل ميشيل عفلق ، مع ملاحظة أن مئيف الرزاز ، طبيب من أصل سوري أمضى معظم سنوات حياته العملية في الأردن ، ولم يكن له نفوذ في السياسة السورية ، وفي ذلك الوقت انضم الى مجلس الوزراء هيئة مدنية كبيرة العدد بتأييد بعض أعضاء حزب البعث المدنيين البارزين .

ورغم أن مجموعة الضباط الذين يحملون رتبة عسكرية مثل أمين الحافظ ، كانوا أعضاء في حزب البعث ، أو متعاطفين معه ، ومع مضي الوقت أصبحت هذه الصلة بشكل مؤقت الى حد ما ، ولأن أعضاء حزب البعث كانوا يأملون في يوم ما ، أن يستخدموا اسم عبد الناصر في تدعيم موقفهم ، ولكنهم الآن يستخدمون الجيش السوري ، ومن ثم فقد انتهى النضال بين عبد الناصر وحزب البعث ، وذلك بتسليم سوريا مرة أخرى الى أيدي مجموعة من العسكريين الدكتاتوريين .



الفصل السادس

تخطيط القمة

- ١ - مصر والسعودية والمشكلة اليمنية
- ٢ - مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية
- ٣ - التحالف السوري المصري
- ٤ - العراق
- ٥ - حرب الأيام الستة

ان عهد المصالحة الذى بدأ بقمة القاهرة ، والذى استمر حتى عام ١٩٦٦ سرعان ما انهار بسقوط مدو ، وان كان خلال فترة الهدوء ، ظهرت بعض التطورات الايجابية مثل اجتماعات القمة فى مدينة الاسكندرية فى سبتمبر عام ١٩٦٤ ، وبعدها بعام اجتماع آخر فى « كازابلانكا Casablanca » بالملكة المغربية ، اذ شهدت هذه السنوات جهودا متواصلة من أجل تكريس الامكانيات العربية تجاه سياسة اسرائيل العدوانية ، كما اجريت مفاوضات بين مصر والسعودية وأمكن التوصل الى اتفاق بخصوص حرب اليمن ، هذا بالإضافة الى وقف الحرب الاعلامية بين عواصم الدول العربية .

كان من بين الأسباب التى أدت الى تحطيم القمة العربية قيام مجموعة من السياسيين اليمنيين والمجهولى الهوية فى جمهورية اليمن بالاستيلاء على السلطة ، وشجعت مثل هذا العمل المملكة العربية السعودية وكان من نتيجة هذا العمل ردود أفعال سلبية فى الأوساط السياسية العربية ، خاصة مصر حيث كانت سوريا تشجع أمثال هؤلاء الأشخاص الطموحين نكابة فى مصر . .

وساهمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وكذلك الاتحاد السوفيتى فى حدوث انهيار سريع فى اليمن وذلك بتشجيع قوى النفوذ المتنافسين ، واستمر الوضع هكذا حتى نهاية العام ، وفى نفس الوقت كان العالم العربى قد انقسم على نفسه بشكل حاد ، وفى شكل محاور أيديولوجية .

ففى هذه المرة تواجه مصر محورا مكونا من السعودية والأردن
وبذلك تم الغاء اجتماع القمة العربية المزمع عقده فى شهر سبتمبر
بالجزائر ، ثم ظهور بوادر أزمة دولية كبرى تتدخل فيها القوى
العظمى ومن ثم بات العالم مهددا بالخطر بشكل لم يسبق له مثيل
منذ عام ١٩٥٨ .

وعلى هذا فان عودة الكهاج كان شيئا عارضا أو غير طبيعى
بالنسبة للدول العربية ، وان أحداث اثنين وعشرين عاما من تاريخ
جامعة الدول العربية يوحى بأن الحزبية هى من الأمور العادية
لأعضائها ، وكان فى إمكان الدول العربية التوقف قليلا للتقاط
الأنفاس وإعادة تنظيم صفوفهم بشكل أكثر جدية .

ولكن من الملاحظ انه بحلول شتاء عام ١٩٦٧ توقف النضال
بين الدول العربية ، وبحماسة شديدة ، وان كانت هذه الحماسة
قائمة على أساس من التناقض العميق فى الاتجاهات الأيديولوجية ،
ومن ثم فمن الصعب إمكانية حدوث مصالحة عربية ، مادامت النظم
الحالية فى السلطة .



١ - مصر والسعودية والمشكلة اليمنية :

فى سبتمبر عام ١٩٦٢ أيد عبد الناصر الثورة اليمنية كفرصة
سبائجة له لإخراجه من عزلته العربية التى فرضت عليه عقب انفصال
سوريا عن جمهورية مصر العربية ، وليس مستبعد بذلك مكانته فى
الشيئون العربية من أجل رفعة مصيرها باعتبارها تحتل الريادة
الثورية .

أن مساندة السعودية للقوات الملكية اليمنية أصبح طريقاً مسدوداً وأمر لا طائل منه بعد أن ذهب الجيش المصرى الى أرض اليمن يساند القوات الثورية الشعبية ، وخلال هذه السنوات بذلت جهود مضيئة من أجل إنهاء الحرب على أرض اليمن ، أولاً عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم عن طريق الأمم المتحدة كمرحلة تالية .

وفى أعقاب مؤتمر قمة الاسكندرية فى سبتمبر عام ١٩٦٤ وافق الرئيس عبد الناصر والأمير فيصل — ولى العهد — على اجتماع الأحزاب اليمنية المعارضة معا ، على أرض محايدة فى السودان ، ولكن حتى هذا المؤتمر لم يتوصل الى أية نتيجة حيث كانت هناك كثير من الأمور والمشاكل والمضالغ غير قابلة للحل أو التسوية بين مصر والسعودية من جانب ، وبين الجمهوريين والملكيين من جانب آخر . ومن الناحية النظرية كان من الممكن الاتفاق على رأى عام ، بحيث تتاح الفرصة لليمن لى يقرر مصيره بنفسه من خلال المصالحة العامة دون تدخل من أية أطراف خارجية ، ولكن السؤال المطروح هو أى طرف يمنى يمكن أن يقرر مصير اليمن ؟ وأية قوة خارجية تلك التى تحقق المبادرة بالانسحاب ؟ وبأية ضمانات ؟ أنها حقاً مسائل معقدة .

لقد نشأ لدى الجمهوريين اليمنيين موقف سلبى ضد تواجد القوات المصرية على أرض اليمن ، نظراً لسيطرة هذه القوات على شئونهم . ولهذا فقد انشق بعض زعماء اليمن ليكونوا قوة ثالثة ، وحاولوا التفاوض — منفصلين — مع الطرف الآخر ، الملكي والسعوديين وآخرين كان لهم تفوذ شخصى أكبر من أية قوة ، وخاصة شخصية مثل « أحمد النعمان » الذى كان رئيساً للوزراء وذلك فى ربيع عام ١٩٦٥ ، وكذلك شخصية مثل « عبد الرحمن الأريائى » الذى كان محتماً بالوجود المصرى وكان على استعداد لتبادل وجهات النظر مع الحكومة السعودية ، وبقي صامداً متمسكاً

برأيه المؤيد للنظام الجمهوري ، ومعانها ومبغضها للنظام الملكي السابق .

وكانت مصر تؤيد ثورة اليمن لاعتبارات استراتيجية حيث ان حدود المحمية البريطانية في عدن متاخمة لحدود الاتحاد الفيدرالي في الجنوب اليمني وكذلك العربية السعودية ، ومن ثم فقد كانت مصر تنظر الى ثورة اليمن باعتبارها مركزا ثوريا في مواجهة الاستعمار البريطاني في الجنوب العربي .

توصلت مصر أخيرا الى توقيع اتفاقية جدة مع العربية السعودية في ٢٤ أغسطس عام ١٩٦٥ لانهاء حالة الحرب على أرض اليمن ، حيث توقفت فجأة التهديدات المصرية بغزو الأراضي السعودية ، التي كانت ترسل المساعدات منها الى الملكيين اليمنيين ، وسافر عبد الناصر فجأة الى جدة لتبادل الأحضان الحارة مع الملك فيصل (وكان قد تولى الحكم بدلا من أخيه سعود في نوفمبر ١٩٦٤) وتوصل كل من عبد الناصر و فيصل الى اتفاق يقضى باجتماع الجانبين اليمنيين الملكيين والجمهوريين في « حرص » ، وهي قرية قريبة من الحدود السعودية ، وذلك بهدف ترتيب الأوضاع بانشاء نظام انتقالي بعدها ينظم الطرفان استفتاء عاما على مستقبل البلاد ، ويتم ذلك خلال عام من تاريخه وستشرف لجنة (سعودية مصرية) مشتركة في تلك الاثناء وهي فترة الهدنة التي تتوقف خلالها كل المساعدات العسكرية الخارجية الى الجانبين في اليمن ، وعلى القوات المصرية ان تستعد من الآن للانسحاب من كل أرض اليمن على ان تستكمل جلاءها الكامل قبل التاريخ المحدد للاستفتاء .

ولكن من الملاحظ على اتفاق جدة (بين عبد الناصر و فيصل) في ٢٤ أغسطس عام ١٩٦٥ انه تم دون استشارة اليمنيين في جدة ،

ولاً حتى 'بثبر ما كان اليمنيون يفكرون فيه ، على افتراض أن ما اتفق عليه عبد الناصر وفيصل سيكون مقبولا للجمهوريين والملكيين في اليمن ، ورغم ذلك فان اليمنيين كانوا أول من قتل من أهمية اتفاق جدة ، فقد تم حشد كل القوى المتنافرة في مؤتمر حرض ، وبذلك أصبح الطريق مسدودا بالنسبة لرغبة الجمهوريين والملكيين ، فقد أراد الملكيون نظاما مؤقتا يعلن بعده عن قيام « الدولة الإسلامية اليمنية » كوسيلة لتأجيل اعلان النظام الملكي ، أو النظام الجمهوري ، ولكن أصر الجمهوريون على « لقب الجمهورية » ، وأكثر من ذلك غير مستعدين لأن يشغل أفراد عائلة الإمام المخلوع أية مناصب سياسية بأي شكل من الأشكال .

ولم يكن معروفا على وجه التحديد ان موقف كل من المصريين والسعوديين كان سببا في عناد ورفض كل الأطراف اليمنية قرارات اتفاق جدة ، وفي نفس الوقت كان كل من عبد الناصر وفيصل يحاولان فقط كسب الوقت أثناء مؤتمر جدة ، حيث كان هدف عبد الناصر منع أي جدل حول موضوع اليمن حينما يتم اجتماع القمة العربية في « كازابلانكا » بالمغرب وحتى يكون أمام القوات المصرية متسع من الوقت لانسحابها من أرض اليمن .

أما فيما يتعلق بموقف فيصل ، فقد كان يهدف تجنب هجمات القوات المصرية ، وفي نفس الوقت تم إبرام اتفاق بين السعودية وأمريكا بشراء أسلحة دفاع جوى (انجليزية أمريكية) بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار ، وذلك على أثر فشل مؤتمر حرض .

ومما لا شك فيه أن مضمون اتفاقية جدة يمثل فشلا للسياسة المصرية ، التي تنص على انسحاب القوات المصرية من أرض اليمن ، على الرغم من تظاهر القوات المصرية بأنها كانت تتمنى

فشل مؤتمر حرض بين الأطراف اليمنية المتصارعة ، ولكن مع مرور الوقت كان الفشل أمرا محتوما كما سترى بعد قليل . اذ برزت اعتبارات جديدة تمنع القاهرة من سياسة المواجهة ، ولكن ذلك لم يبد في الأفق خلال المدة من أغسطس الى نوفمبر ، حيث جو المصالحة بين الدولتين العربيتين (مصر والسعودية) كان هو المظهر الوحيد في الأفق العربى .

لقد اعتقد كثير من الملاحظين فى مؤتمر حرض ، أن معاندة اليمنيين (الطرف الجمهورى والملكى) كان عملية نفسية ، والملاحظ أن المصريين أبقوا على عبد الله السلال — وهو يثير الفتن والقلق للجمهوريين — بالقاهرة ، بينما رجل الساعة القوى فى اليمن هو « حسن العمرى » رئيس الوزراء ، وكان معروفا أنه سيبقى فى العاصمة صنعاء ، تاركا الوفد الجمهورى فى حرض تحت رئاسة كل من الاريانى والنعمانى ، وكان من المفترض فيهما انهما من الشخصيات المعتدلة ، ولكن الأحداث أثبتت أن كلا من الاريانى والنعمانى اظهرا عنادا شديدا ، ليس حبا للمصريين ، وليس ابقاء للنظام الملكى المخلوع ، ومن جانب آخر ظهر أن العربية السعودية كانت ترحب بتسوية عادلة لصالح النظام الملكى المخلوع فى مواجهة النظام الجمهورى الذى كان يمثل موقفا شديدا الصلابة ، وربما يكون سبب توتر الموقف بين جانبى المفاوضين ، أن كلا الجانبين الجمهورى والملكى قد تعودا على تلقى المساعدات المالية الخارجية بسخاء ومن ثم يودان استمرار هذا الوضع بدلا من التوصل الى تسوية نهائية فى مؤتمر حرض ، وفرض أسباب الخلاف والنزاع بينهما .

وعلى هذا أرجئت محادثات حرض حتى ٢٠ فبراير ، ولكنها لم تستأنف ثانية منذ هذا التاريخ ، ويحطول شبسهر مارس كان عيد الناصر يعلن أن جيشه قد تم اعداده ليبقى لفترة غير محددة ،

ثم جدد تهديداته بمواجهة القواعد السعودية مرة أخرى ، وبمثل هذه التصريحات حكم على اتفاقية جدة بالموت قبل تنفيذها .

ومما لاشك فيه أن سبب تهديد المصريين بالبقاء في اليمن يرجع بالدرجة الأولى الى تصريح وزير الدفاع البريطاني في ٢٠ فبراير بقوله : « ان القوات الانجليزية سيتم جلاؤها عن قاعدتها في عدن بجنوب اليمن بحلول عام ١٩٦٨ » مما جعل القيادة العسكرية المصرية تقابل هذا التحدي باستمرار بقائها باليمن .

ومن المحتمل ان القيادة المصرية تلقت وعودا بمساعدة السوفيت وامدادها بما تحتاج اليه من اسلحة ، وان كان هذا احتمالا بعيد الحدوث .

أو ربما يكون موقف الملك فيصل هو السبب في توتر القيادة المصرية ، وتهديداتها بالاستمرار العسكري على أرض اليمن ، وذلك حينما أعلن عن عقد « المؤتمر الاسلامي » من الدول الاسلامية لكي يعقد هذا المؤتمر في مكة . ومن الأمور اللافتة للنظر ان الملك فيصل قام بعدة زيارات رسمية للأقطار الاسلامية ، وتصريحاته العديدة التي تدعو الى التضامن الاسلامي ، الأمر الذي أوحى الى القاهرة أن مثل هذه السياسة تعد تحديا لسياستها ، ومن المعلوم ان القاهرة كانت قد أنشأت « المؤتمر الاسلامي » عقب قيام ثورتها في عام ١٩٥٢ .

ولقد لاحظ المراقبون السياسيون ان زيارات الملك فيصل ، تقتصر على الدول الاسلامية المعتدلة — غير الثورية — فلم يقم بزيارة سوريا والجزائر ومصر ، وكانت أهم سمة لهذه الدول الاسلامية التي قام بزيارتها ان علاقاتها مع مصر تقسم بالفتور ، وعلى سبيل المثال قام الملك فيصل بزيارة شاه ايران ، وكانت

العلاقات بين مصر وإيران يشوبها التوتر والكراهية خاصة بين شخصى عبد الناصر ومحمد رضا بهلوى .

وفى شهر ديسمبر عام ١٩٦٥ حينما وصل مؤتمر حرض الى طريق مسدود ، كان الملك فيصل مازال يواصل زيارته الرسمية نكاية فى مصر ، فذهب فى نهاية يناير لزيارة عمان كضيف على الملك حسين ، كما قام بزيارة تركيا والسودان وباكستان والمغرب وتونس (وكان رئيسها الحبيب بورقيبة الذى كان معاديا للرئيس عبد الناصر) كما قام الملك فيصل بزيارة الأصـدقاء الثوريين لعبد الناصر غريبى الأطوار وهما الرئيسان المسلمان لغانا ومالى .

ولقد لاحظ المراقبون للأحداث أن جعبة الملك فيصل احتوت على الكثير من المتناقضات ، فكيف يتم التواءم بين الاستقامة الدينية المتمثلة فى الملك فيصل والملكية الفكاھية المتمثلة فى الملك حسين ، كذلك بين الملك فيصل وكل من : شاه ايران والحبيب بورقيبة نوى الاتجاه العلمانى فضلا عن اتجاهات القادة الأتراك .

وعلى الجانب الآخر كانت الحكومات التى اقترب منها الملك فيصل ليس لها رغبة فى الشجار مع مصر ماعدا ايران وتونس ، وكان الملك فيصل لا يهتم بمثل هذه الجوانب ، ومستعدا نفسيا لتحمل هجوم مصر عليه ، وذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كائنا تستخدمان فيصل ليعيد تنشيط النظم الدكتاتورية ، أو تنظيم المنطقة فى تحالف يساند الغرب ، وان كان هذا الرأى مشكوكا فيه ، فليس من المنطق أن يكون هذا هو الهدف الأساسى لكل من الرياض ، ولندن ، وواشنطن . ان اصرار فيصل المتكرر ، بعد مهاجمة المصريين له ، انه لن يكون تحالفا أو ينظم حملة ضد مصر ، بل انه يرغب فى تشجيع عبد الناصر الزعيم البارز لأكبر دولة عربية اسلامية . ولاشك أن زيارات فيصل المتكررة أتت بنتيجة عكسية متناقضة مع ما كان يهدف اليه الملك فيصل .

لم يرحب أحد من العالم العربي بخفض القمة العربية مثلما رحب فيصل وحسين لأن عبد الناصر قدم إطار عمل للتعايش السلمى بين الدول العربية ، وكان عبد الناصر هو الزعيم الوحيد بين الزعماء العرب الذى بإمكانه الدعوة الى عقد قمة عربية ، وهو الذى بإمكانه أن يفعل ذلك ، حتى السوريون قبلوا حضور القمة العربية كوسيلة ضرورية لتخفيف ضغط القاهرة الساخن عليهم .

وكان القرار ، أى قرار ينهى حدث القمة ، كان حتما أن يكون قرارا مصرية ، ولقد كان خطأ أوليا بالنسبة لدور فيصل أن يتخيل أن بالإمكان تولى شئون المبادرة بدلا من عبد الناصر ، وأن يوسع دائرة نشاطه وقاعدته ، وهو دون أن يدري كان يسعى الى هدم اتفاق جدة . ولهذا يحق للمرء أن يتساءل : ما المعنى الحقيقى لمؤتمر جدة ؟ من أى منطلق قوة أو ضعف كان فيصل وعبد الناصر يتفاوضان ؟ لقد كان طبيعيا أن تبدى صحافة القاهرة المها لكى تؤكد أن عبد الناصر قد أجهد نفسه بتهديداته لمهاجمة الأراضى السعودية قبل لقاء جدة . وقد أبدى فيصل مخاوفه من أن مؤسسته العسكرية والسياسية ستنتهار لو واجهتها مثل هذه الأزمة .

ومن استقراء صحافة القاهرة ، فإن عبد الناصر ذهب الى جدة باعتبار أنه القائد المظفر .. صانع السلام .. ورحل عن جدة — باعتراف السعوديين — وهو يعتقد أن الثورة تمخض عنها النظام الجمهورى فى اليمن ، كان لزاما على مؤتمر حرض وما يليه من اجراء استفتاء أن يصادق على مثل هذه النتيجة التى فى ذهن عبد الناصر ، وعلى هذا فإن القوات المصرية ستسحب من أرض اليمن بعد أن تكون قد أدت مهمتها على اكمل وجه ، لتبدأ بعد ذلك فى مواجهة اسرائيل ، وهكذا اكنت مصر دورها التاريخى والريادى فى الوطن العربى .

أما عن وجهة النظر المعاكسة لاتفاق جدة ، كما هو فى مخيلة كثير من الزعماء العرب ، فهى تصور أن عبد الناصر وهن عزمه ، وضعف على أرض اليمن بعد جهد متواصل على مدى ثلاث سنوات ، ومن ثم فإن سياسة عبد الناصر تعد سياسة فاشلة ، وأنه هزم على أرض اليمن ، ولهذا فقد كان عبد الناصر يبحث عن مخرج يحفظ له ماء وجهه حينما ينسحب بجيشه من اليمن .

ولكن لو حدث هذا فإن كثيرا من تداعيات الأحداث سوف تترتب عليه ، إذ سينهار صمود الجمهوريين فى مؤتمر حرص لانهم يعتمدون فى موقفهم الصلب ، على تأييد مصر لهم ، وقواتها التى ما تزال مرابطة على أرضه . كما سيترتب على ذلك اعتراف الجمهوريين بالملكين على قدم المساواة ، وثالثة هذه النتائج أنه سوف يحدث رد فعل سبىء للزعامة المصرية خارج الحدود تحت صدمة هذه الهزيمة ، وستظهر مرة أخرى كما حدثت فى انفصال سوريا عام ١٩٦١ من الجمهورية العربية المتحدة ، ويقول كثير من الزعماء الثامتين بقولهم : « ان الثورة المصرية كانت غير قادرة على ضبط الأحداث فى أراض عربية أخرى ، وهى التى ورطت نفسها فيها عن كذب » .

وحقيقة ان مثل هذا التورط اثار ردود فعل غامرة مضادة ، اذ كانت اليمن أرض اختبصار للنضال من أجل انتصار المد الثورى المصرى خارج حدود الوطن ، ولو قدر للملكين الانتصار كان هذا سيشكل ضربة قاضية للنفوذ المصرى ، والمد الثورى فى كثير من أرجاء الوطن العربى وربما ينعكس هذا على الأوضاع الداخلية فى مصر ، التى كانت تعاني أزمة اقتصادية حادة بسبب حرب اليمن هذه ، والشعب يتحمل فوق طاقته .

وفى الحقيقة ان وجهتى النظر المتناقضتين فى اتفاق جدة ، لا نجد ما يبررها ، ورغم ذلك ناناها تعكس تباين المفاهيم التى

سادت بطريقة واضحة بين القاهرة والرياض ، بينما تهرب الزعماء الجمهوريون اليمنيون في حرض (وكانت القاهرة تشجعهم قليلا) حيث باشر الملك فيصل حملته من أجل التضامن الاسلامى ، كأنه قد افترض انه صاحب اليد العليا ، وأن ذلك عارض به عبد الناصر في مؤتمر جدة ، وأنه آجلا أم عاجلا فان الجمهوريين اليمنيين سيتم ارغامهم على أن يجتمعوا حيث أن مصر لم تعد تتحمل أن تساند عنادهم ، ولقد كان على حق ، فان المصريين اعتبروا اليمنيين مصدر غيظ كبير ، ولم يبدوا احتراما لهم بصفة خاصة ، ولكنه اخطأ في افتراض أنهم سلموا بالهزيمة .

. لقد كان عبد الله السلالة رئيسا سوريا ، ولم يتخذ من الاجراءات منذ حدوث انقلابه العسكرى عام ١٩٦٢ الا اقل القليل ، وكان الرئيس الرسمى لجمهورية اليمن ، وكان يذيع اعلانات طنانة بين حين وآخر ، كما أعلن نفسه مشيرا ، وشارك عبد الناصر وعبد السلام عارف ونيكيتا خروشوف Nikita Khrushchev في جولة نيلية على يّحت عبد الناصر عام ١٩٦٤ .

وقيل ان عبد الناصر شرح لخروشوف الذى انتابه الغيظ (١) (مجرد انى أردت أن اريك ما اضطررنى الى أن اتحملة) وبعد ما يقرب من عام بعد اجتماع جدة كان عبد الله السلالة فى منفاه بالقاهرة بينما كان العمري رئيس مجلس الوزراء وآخرون يديرون نظام الحكم في صنعاء .

وفى يوم ١٢ أغسطس ١٩٦٦ عاد عبد الله السلالة فجأة الى اليمن — صنعاء — ثم طرد مجلس الوزراء من مقارهم وأصبح

(١) يشير المؤلف بأنه رجع الى الملحق الصحفي السوفيتى بالقاهرة .

النعمان بدلا من العمرى رئيسا للوزارة ، وهو الذى نصب نفسه بنفسه ، أما الارياىى ومعه اربعون من اتباعه فقد هربوا الى القاهرة وتخلف عدد آخر تم اعدامهم كما حاول اللاجئون مقابلة الرئيس عبد الناصر ولكن دون جدوى ، كما رفض طلبهم بمغادرة مصر ، ولهذا فقد اشتكوا بهرارة لرجال الصحافة . وقد ابقى المصريون على سرية المفاوضات التى اجريت فى أغسطس مع ممثلى السعودية فى الكويت ، واتهمت جمهورية مصر العربية العمرى بأنه كان مهتما كثيرا بالجري وراء طموحاته فى جنوب شبه الجزيرة العربية ، اكثر من اهتمامه بحل المشاكل اليمنية .

وقد زعم العمرى ايضا أنه عندما زار الكسى كوسيجين Alexei Kosygin القاهرة فى شهر مايو السابق ، فان السلطات المصرية منعتة من مقابلة رئيس الوزراء السوفيتى (ربما خشى المصريون تكرار انهيار لقاء السلال وخروشوف) وعندما نجح العمرى اخيرا فى رؤية كوسجين قبل رحيله بساعة ، وطلب المزيد من ارسال السلاح السوفيتى ، رد كوسجين أنه قد ارسل من قبل ما يكفى لتسليح جيش قوامه ٥ ملايين جندى ، وعندما طلب السلال تسليم اللاجئين اليه رفضت القاهرة بطريقة مهذبة ، ولكن عودة عبد الله السلال الى السلطة لن تحدث دون اقتناع المصريين ، وكان رمزا مناسبيا لتصميمهم لايجاد أفضل وضع لهم باليمن ، والآن لم يعد هناك أثر للاتفاق الودى ، وتفضل عليهم عبد الله السلال بخدمة ، وذلك باعطائهم تأييدا يمينا لحملة حرب العصابات المصرية المعززة لأول مرة ضد الانجليز فى جنوب شبه الجزيرة العربية .

أما عن النعمانى والاريانى اللذين ارتابا كثيرا فى أن الجمهورية العربية المتحدة على استعداد للتضحية بسعادة اليمن أكثر من

ظموحاتها العريضة ، فقد ندما ندما شديدا على عنادهما في مؤتمر
حرض ، وفي تلك الاثناء تحدث الملكيون عن مثل هذه المخاوف في
أن طموح الملك فيصل ليروج لتنظيمه الاسلامي الجديد ، ربما يجعله
يساوم في غير صالحهم في تعامله مع عبد الناصر (٢) .

كان الموقف داخل اليمن متأزما الى اقصى حد ، بين الجمهوريين
والملكيين ولكن بانتهاء عام ١٩٦٦ تم حسم الأمر لصالح الجمهوريين
اليمنيين . فقد اختفت مطامح المؤتمر الاسلامي الذي كان يدعو
ويروج له الملك فيصل سواء بالنسبة للنظم الثورية او غير الثورية ،
اذ هاجم عبد الناصر الاقتراح منذ الشتاء السابق ، وفي يوليو
اعلن عبد الناصر رفضه حضور اجتماع القمة العربية في وقت
لم تصل فيه المحادثات المصرية السعودية في الكويت الى أية
نتائج . ومما يؤكد هذا الفشل عودة عبد الله السلال الى صنعاء
كرئيس للجمهورية .

ان الملك فيصل لم يساوم من خلف ظهر الملكيين ، كما انه لم
يتمكن من تجميع التأييدات الكافية من الدول التسع التي قام
بزيارتها خلال العام الماضي ، كما انه لم يتمكن من تشكيل تحالف
ذى أهمية من نظم محافظة اخرى تقف ضد المنصريين ، فربما
تستتر زعماء كل من : باكستان وتركيا والسودان وليبيا والكويت
وكذلك المملكة المغربية على أن يقفوا في جبهة واحدة ضد مصر ،
ويسببوا لها مضايقات ويكيلوا لها الاتهامات ، ولم ترغب أية دولة

(٢) انظر التحليل المتأخر للتطورات اليمنية في صحيفة الايكونومست
الصادرة في ٨/١٠/١٩٦٦ وتم اقتباس الفقرات بعاليه من هذا التحليل .

فى مجابهة سياسة مصر ، حتى الملك حسين لم يجد فى نفسه الشجاعة الكافية لمجابهة مصر(*) .

وهكذا وجد الملك فيصل نفسه فى وضع دفاعى على الرغم من الجهود المبذولة ، والأموال التى أنفقها سدى فى شراء صنفقة المقاتلات النفثة ، والصواريخ من ماركة « هوك » بالإضافة الى أجهزة الرادار التى تم شراؤها خلال هذا العام من بريطانيا وأمريكا والتى تستخدم كرادع ضد غارات قاذفات القنابل المصرية لأن الأطقم الجوية الأرضية لم تتمكن من استخدام مثل هذه الأسلحة .

وفى ١٨ ديسمبر كسب المصريون جولة دبلوماسية لتضاف الى خسائر الملك فيصل ، وذلك حينما سمحت السلطات المصرية بحق اللجوء السياسى للملك سعود شقيق الملك فيصل ، الذى أخذ ينتقد بشدة سياسة أخيه من خلال إذاعة وصحافة القاهرة ، وهكذا فضل الملك المخلوع الإقامة فى القاهرة كعاصمة ثورية اشتراكية عربية أفضل من قبوله الدعوة للعودة الى وطنه الرياض .



٢ - مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية :

منذ انعقاد قمة يناير عام ١٩٦٤ ، استغل الملك حسين أول فرصة أتاحت له ليكسب احترامه فى الدوائر الثورية وقام بعدة زيارات متكررة للقاهرة ، وقف فيها مع عبد الناصر فى موكب رسمى فى سيارة مكشوفة ، يشق بها شوارع القاهرة ، وتحيط بها

(*) خطب وتصريحات عبد الناصر ، ج ٥ ، ص ٢٥٢ وما بعدها - تحليل للسياسات العربية - خطاب بمناسبة عيد الثورة ١٢ لسنة ١٩٦٥ .
* المترجم *

الجماهير الفقيرة ، واعترف كذلك بجمهورية اليمن ، كما تقبل راضيا
!لزعامة المصرية على الوطن العربي ، كما لم يعترض على قرارات
قمة القاهرة التي تدعو الى تأسيس منظمة « التحرير الفلسطينية »
وتكوين جيش لها (برغم المشاكل التي قد تحدث للملك حسين من
جرائ ذلك) .

كما لم يعترض الملك حسين على انشاء القيادة العربية الموحدة
تحت قيادة « قائد مصري » بهدف الدفاع عن اعمال تحويل روافد
نهر الاردن في كل من سوريا ولبنان والاردن ، وادرك الملك حسين
كذلك انه من اجل عبد الناصر قبل كل هذه القرارات ، ولكن لم
يتبادر الى ذهنه ان الاحداث ستتطور سريعا مع اسرائيل ليحدث
التلاحم الدامي ، وعلى هذا انساق الملك حسين وراء عبد الناصر
دون ان تكون حساباته دقيقة بالنسبة للمستقبل القريب .

وهناك أسطورة عربية مفادها : ان قضية فلسطين توحد
الدول العربية عندما يكونون منقسمين على انفسهم ، كما يمكن القول
بأسلوب أكثر دقة ، انه عندما تكون الدول العربية في حالة مزاجية
معتدلة لابد ان يتعاونوا معا ، وذلك يحتم ايجاد تعبير في
الاتفاقية العربية « كل هذا لنتجنب العمل على أرض فلسطين » .

ولكن العرب عندما يختارون ان يتشاجروا ، فان القضية
الفلسطينية — عن طيب خاطر — تصبح موضوع النزاع ، اما اذا
حدث ان احدى الدول العربية اثارت العداوات مع اسرائيل فان
ذلك يشير مخاوف الآخرين من الدول العربية حفاظا على سمعتهم
السياسية .

لم يكن نزاع الملك حسين مع منظمة التحرير الفلسطينية الا
انها السبب الحقيقي لنهاية شهر العسل مع عبد الناصر . كما كان
هناك سببان آخران للشقاق مع عبد الناصر :

● السبب الأول فى جمع شمل النضال العربى من أجل إنهاء الصراع الخفى بين عبد الناصر وفيصل . فقد سمح للملك حسين أن ينحاز الى جانب فيصل ، ولهذا وافق ووقع على « التنظيم الاسلامى » المقترح من قبل الملك فيصل منذ قام فيصل بزيارته فى يناير ١٩٦٦ وكان الملك فيصل يصرح بين الحين والآخر ، أن مثل هذا التجمع الاسلامى ليس موجها ضد سياسة الجمهورية العربية المتحدة ، مما يكون سببا مباشرا بارتقاء الجمهوريين اليمنيين فى احضان عبد الناصر .

● السبب الثانى : فيما يختص بالشقاق الذى يمثل ضغطا على القاهرة من قبل اليساريين فى سوريا ، وكان التكتيك السورى هو انتهاز أية فرصة لينتقدوا النظم الرجعية ، وبصفة خاصة مع الأردن حيث الحكومات المحافظة وسلطتها المفروضة على منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد كان هدف سياسة البعث السورى هو الضغط على الأردن لتحدث شرخا فى القمة العربية وقراراتها التى ينظرون اليها بحقد شديد ، ولكى يجبروا الجمهورية العربية المتحدة على حتمية التحالف مع النظم الثورية فى الوطن العربى ضد تلك الدول المحافظة .

حقيقة أن الأردن لم تكن تخشى من اقدام اسرائيل لتحويل روافد نهر الأردن ، بل كانت تخشى من المشروع الذى وضع موضع التنفيذ وهو اقامة « سد المخيبة » بالأردن على نهر اليرموك وان هذا المشروع له جوانب اقتصادية مهمة بالنسبة للأردن ، ولا يشكل أى ضرر للمصالح الاسرائيلية ، ومن ثم فالأردن لا تكاد تشكو أبدا لأن الدول العربية الأخرى كانت ملتزمة بدفع جزء كبير من التكاليف بنسب متفق عليها .

وأُسندت العملية الى « شركة مقاولات خاصة » ببناء السد العالي ، وان كان هذا يوحى بمدى التقارب بين عمان والقاهرة في مواجهة اى عمل من جانب اسرائيل ، وان كان هذا على حساب العلاقات السورية المصرية ، كما كانت هناك مشروعات اخرى لم توضع موضع التنفيذ نظرا لعدم توافر الحماية العسكرية ضد هجمات اسرائيل المتوقعة .

كما ترتب على هذا أن منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت تواجه مشكلة جديدة سببها وجود الفلسطينيين بالأردن ويشكلون ثلثى عدد سكانها ، كما أن الأردن معرضة لخطر المواجهة مع اسرائيل بشكل مباشر ، نظرا لطول الحدود الأردنية مع اسرائيل وهذا يتطلب جهدا عسكريا من الدفاعات على طول الحدود المشتركة .

كما كانت منظمة التحرير الفلسطينية لها تقدير كبير في نظر كثير من الدول العربية ، وبهذا يمكن أن تكون المسئولية الكاملة واقعة على كاهل منظمة التحرير الفلسطينية بشكل مباشر . ولهذا كان اختيار « أحمد الشقيرى » زعيما لمنظمة التحرير الفلسطينية يبدو كأنه يؤكد أن « المنظمة سستبقى بدون فعالية » لأن أحمد الشقيرى بصفته محاميا فلسطينيا ومتقدما في السن ، كما كان سفيرا للسعودية بالأمم المتحدة ، ومعروفا عنه أنه يتصف بالانتهازية والدجل ، وعلى هذا كان رد الفعل لدى الفلسطينيين سيئا للغاية وبمثابة صدمة لهم ، وخيبة أمل لدى اللاجئين الفلسطينيين . وان كان أول عمل طالب به الشقيرى هو تكوين « جيش التحرير » من المجندين الفلسطينيين في الأردن ، وبالتالي يمكن وضعهم على الحدود للدفاع عن الأردن وحدودها الطويلة مع اسرائيل .

وكان الامر مختلفا بالنسبة للأردن ، اذ كانت تخشى خوض حرب مع اسرائيل في وقت غير مناسب وغير مستعدة لها . كما

كانت العلاقات بين الملك حسين وأحمد الشقيرى على خير مايرام ،
وان كانت هناك بعض المشاكل قد حدثت خلال الفترة من يناير الى
مارس ١٩٦٦ مما عكر صفو العلاقات بين الشخصيتين ، وفى ٢٠
أبريل أعلنت الحكومة الأردنية انها بصدد الحصول على طائرات
نفثة أمريكية الصنع ، وأن الحكومة الأردنية رفضت عرضا سوفيتيا
بشراء طائرات الميج ، بواسطة القيادة العربية الموحدة ، وبسعر
اقل من الطائرات الأمريكية (٣) .

ولكن الملاحظ أنه بعد اعلان تسليح الجيش الأردنى بإيام
قليلة ، اقلت السلطات الأردنية القبض على ٢٠٠ شخص من
المخربين من بينهم عدد من البعثيين ، والشيعيين ، وأعضاء من
الحركة القومية العربية ، وفيهم أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية
فى عمان ، الأمر الذى جعل العلاقات بين الملك حسين والزعيم أحمد
الشقيرى تصاب بالتوتر الشديد ، لدرجة ان أحمد الشقيرى اشتكى
كثيرا من أن الملك حسين كان مشغولا ولم يتسع وقته لمقابلته فى
حين أتاحت له مشاغله بأن يقابل وفدا رياضيا ايرانيا .

وفى هذه الأثناء اتهم الملك حسين الزعيم أحمد الشقيرى بأنه
كان يقوم بتسهيل نشر الشيوعية (ودليله على ذلك ان قام أحمد
الشقيرى بزيارة بكين ، واعلن تأييده للسياسة الصينية وتحدث
عن ارسال بعض المجندين فى جيشه الى فيتنام بهدف التدريب على

(٣) بعد عدة أشهر ادعى مصدر أمريكى أن الطائرات المطلوبة تم
تسليمها للأردن ، ولكن الجمهورية العربية المتحدة اتهمت الأردن فى مارس ١٩٦٧
بالاستيلاء على الأموال العربية الخاصة بإنشاء سد المخيبة على نهر اليرموك ،
واشتكت بها طائرات أمريكية ولهذا أعلن ممثل الأردن أن مدفوعات مجلس
الدفاع العربى كانت ٣٦ مليون دولار ، وأن مساهمة مصر فى هذا المبلغ كانت
مدفوعة بالعملة المصرية التى لا قيمة لها . . .

خرب العصابات) وفيما بعد أعلن الملك فيصل توقف مساهمة
العربية السعودية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وأوضح أحمد الشقيري أن الهدف من تخريب الفلسطينيين في
الجيش الفيتنامي هو اكتساب الخبرة ، فضلا عن مساهمة الجيش
الفيتنامي في تحرير فلسطين بعد تحرير فيتنام ، ولكن في ١٤ يونية
أعلن الملك حسين على الملأ انتهاء كل تعاون مع منظمة التحرير
الفلسطينية ، وأعلن الشقيري والزعماء السوريون أن تحرير الأردن
أولا من الملك حسين يأتي أمرا ضروريا وخطوة أولى لتحرير
فلسطين .

وكانت الجمهورية العربية المتحدة ترقب الأحداث التي شهدتها
المنطقة العربية ، وبرغم تقارب العلاقات المصرية الأردنية ،
فإن التزامات عبد الناصر القومية كانت تحتم عليه الوقوف بجانب
منظمة التحرير الفلسطينية بنشاط ملحوظ ، وكان لها دور ايجابي
في مواجهة التحرشات الاسرائيلية عبر الحدود المشتركة ، وأصبحت
منظمة التحرير الفلسطينية قوة سياسية بجانب أنها قوة عسكرية
وذلك بفضل المساعدات المالية التي كانت تقدمها دمشق للشقيري
رئيس المنظمة .

وبرغم ما ساد المنطقة العربية من توتر فإن مصر استمرت
على موقفها دون حدوث أي تغيير ، وإن كان موقف الملك حسين
ضايقها كثيرا نظرا لتذبذبه من جانب الى آخر ، حيث كان يظهر ميله
الى محور الملك فيصل بعد أن وقع على قرارات مؤتمر القمة
الاسلامى . ولقد سمحت مصر لاذاعة صوت فلسطين أن تبث
برامجها وتصريحات أحمد الشقيري من خلال الاذاعة المصرية .

صبرت السلطات المصرية طويلا على موقف الملك حسين
واستمر الوضع هكذا حتى أول سبتمبر ، وأعلن عبد الناصر في

٢٣ ديسمبر بعد طول انتظار أن موقف الملك حسين مثل موقف الملك فيصل وكذلك الحبيب بورقيبة ، وأنه على استعداد لبيع القضية العربية بنفس الطريقة التي باع بها الملك عبد الله عام ١٩٤٨ فلسطين (والملك عبد الله هو جد الملك حسين والذي عقد مفاوضات سرية مع الاسرائيليين قبل دخول الجيوش العربية أرض فلسطين عام ١٩٤٨) .

وفي خطاب لعبد الناصر يوم ٢٣ ديسمبر عام ١٩٦٦ أعلن :
(أن الملك فيصل أعلن عن قيام التحالف الاسلامي بالهام من أمريكا في مواجهة القومية العربية ، وأن الملك حسين هز ذيله عرفانا بفضل أمريكا عليه) كما أعلن عبد الناصر بعد ذلك بشهرين بقوله :
(أن ملك الأردن الفاجر ... الفاسق ...) وقد احتجت الأردن على مثل هذا الهجوم الشديد ، وقطعت علاقاتها بمصر فوراً وسحبت بالتالى سفيرها من القاهرة .



٣ - التحالف السورى المصرى :

حدث تقارب قوى بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا ، وهما النظامان الثوريان المتنافسان ، وهذا التقارب يعد تطورا له أهمية عظمى ، لقد كان موقف القمة العربية يكره حزب البعث السورى بهدف عزله عن العالى العربى . وكانت مصر حقيقة تتزعم هذا الاتجاه ، فقد كان الهدف من الصداقة بين عبد الناصر و فيصل والحسين هو محاصرة حزب البعث فى مجال السياسة العربية ، كما كان هدف حزب البعث كذلك هو التقارب مع الأنظمة الثورية ليس من الناحية الايديولوجية انما أيضا من الناحية السياسية ، الأمر الذى أدى الى التقارب بين النظم الملكية : الأردنية والسعودية .

ونتيجة لتباعد الأنظمة الملكية من النظام الثورى المصرى ،

خذلك تقارب قوى ونسريع بين حزب البعث السورى ، والقاهرة ،
وذلك لاصباغ الشرعية على نظامهم فى سوريا ، هذا التقارب
المصرى السورى ادى الى لقاءات قمة بين مصر وسوريا ، وهذا
اى بالتالى الى المساواة بين الجانبين ، على عكس ما كان عليه
الموقف بين الدولتين منذ سنوات قريبة . وفى هذه الاثناء ساد مبدأ
بين الزعماء العرب الثوريين ان تكون المشاركة على اساس المبدأ
الذى اقره المتحالفون وهو « من كل حسب قدرته ولكل حسب
حاجته » .

ومما هو جدير بالذكر ان زعماء حزب البعث السورى والعراقى
اقتربا خطأ فادحا مدمرا اثناء مفاوضات الوحدة ، انها كانا يصران
على اعلان وحدة اندماجية بدلا من قيام تحالف ثلاثى بسيط فى بداية
الامر الذى كان يشغل بال وفكر عبد الناصر ، ويسأل لماذا هذا
الاصرار العنيد ؟ فى وقت لم يكن يستطيع فيه ان يتبين من الذى
كان يحكم سوريا والعراق ؟ ظل هذا الخاطر يخامر فكر وبال
عبد الناصر طوال محادثات الوحدة فى القاهرة .

وفى دمشق سلم ميشيل عفلق وصلاحيات البيطار وآخرون
وهم الذين تفاوضوا فى القاهرة ، مقاليد الزعامة الى عصبة
اصدقاء أمين الحافظ ، ولم يختلفوا من الساحة ، واستبقى ميشيل
عفلق لحالة معنوية باعتباره أكبر رجل فى دولة لحزب البعث ،
لقد نصب البيطار كرئيس للوزراء ، وكان منيف الرزاز يدير شئون
الحزب ، وبقي الثلاثة فى وفاق تعاونى مع أمين الحافظ ، ومادام
عفلق والبيطار فى الساحة فقد استمر تقارب الحكومة السورية
مع القاهرة كرمز للوحدة السورية المصرية ، وبسبب عقدة
الذنب فهم يشعرون نحو عبد الناصر بالود والصداقة ، وأنهم
لا ينبذون الفكرة كلية ، وهذا ما حاول تأكيده كل من أمين
الحافظ ، وفهد الشاعر ، ومحمد عمران وضباط آخرون .

ونكن الملاحظ أن هؤلاء كان يتحداهم مجموعة أخرى من ضباط ومدنيين أقل كثيرا منهم في السن ، ولم يشاركوهم في الظروف التي مروا بها ، وهؤلاء تحركوا وهم ذوو ميول مختلفة أيديولوجيا ولهم طموحاتهم الشخصية ، بعضهم كانوا أعضاء في أقليات دينية من انعلويين والدروز ، الذين يسكنون في المناطق الفقيرة . وفي أقاصي سوريا ، وكان أكثرهم ظهورا شخصيات مثل صلاح جديد ذلك الرجل الفاضل المنافس لزميله « علوى عمران » الذي تمكن من ازاحته كرئيس للهيئة في ديسمبر ١٩٦٤ ، وكان أكبر المدنيين الجديرين بالذكر ثلاثة أطباء بشنريين ، كلهم في منتصف الثلاثينات وهم : نور الدين الاتاسى وإبراهيم ماخوس ويوسف زعين ، وهؤلاء الثلاثة تحلوا بالصبر ازاء تصرفات أمين الحافظ ، وحدث تقارب مع صلاح الدين البيطار فيما يتعلق بالشئون العربية وهؤلاء قد ألقوا باللوم على أمين الحافظ نظرا لاستعداده لحضور مؤتمر القمة العربية الذي دعا اليه المصريون وذلك بدلا من سياسة الضغط السياسي من أجل الكفاح لخوض حرب ضد اسرائيل . وكان البعثيون في سوريا لا يقدرّون تجربة عبد الناصر في مصر ، ولو أن أعضاء البعث السوري لم يطبقوا نظام التأميم الذي طبق في مصر ، لأن المسألة لم تكن واضحة أمامهم خاصة لكل من ميشيل عفلق والبيطار حيث كان شاعلمهم الوحيد هو تطبيق أيديولوجية البعث على الوحدة العربية ، ولهذا فان هذه الوحدة — في نظرهم — ماركسية ، اجتماعية ، راديكالية ، ومن هنا نشأ الصراع الطبقي (٤) .

(٤) لقد تضايق الجناح الماركسي لحزب البعث ، وخاصة عند نشر مقالات صلاح الدين البيطار في صحف البعث في دمشق ، وبيروت ، التي هاجم فيها بشدة مفهومهم من الثورة الاشتراكية ، والوحدة العربية ، وأعلنوا أن الماركسية ليس لها مكان في العالم العربي « مقتبسة من صحيفة الاهرام في ١٦ أكتوبر عام ١٩٦٥ » .

ولأشهر مضت من عام ١٩٦٥ شاركت هذه المجموعة في السلطة بشيء من الصعوبة مع أصدقائهم في مرحلة الدراسة ، وأصبح زعين رئيسا للوزراء ، كما عين الماخوس وزيرا للخارجية ، والاتاسي عضوا بمجلس الرئاسة وترك منصبه كرئيس للهيئة ، ولقد اكتسب الحزب العسكري غالبية مناصب القيادة الاقليمية السورية لحزب البعث واصبحت القيادة الوطنية — بأعضائها السوريين وغير السوريين — تحت زعامة الرزاز ، وبقيت هذه المجموعة متعاطفة مع أمين الحافظ وهم الذين اداروا ظهورهم لمبادئ حزب البعث ، وكانوا يستغلون مناصبهم لقضاء مصالحهم الشخصية^(٥) وكان من الصعب عليه ان يتعرف على أحد من أصدقائه القدامى ، وقد أعلن الاتهامات الموجهة اليهم ، الأمر الذي أدى الى مواجهة مكشوفة بين الفريقين المتناحرين ، كما أعلنت القيادة القومية حل القيادة الاقليمية ، حتى صدور اشعار آخر ، وأخذت على عاتقها الاشراف على الحكومة السورية ، ولا شك أن هذا المسلك أدى الى استقالة حكومة زعين ، وحل بدلا منه أمين الحافظ كرئيس للوزارة ، ولكن سرعان ما أسندها الى صلاح البيطار ، وأعيد صلاح جديد (وهو خصم قديم لـ أحمد عمران) من منقاه بأسبانيا ليتولى وزارة الدفاع وأصدر البيطار بيانا يدين فيه — على وجه الخصوص — التدخل العسكري في السياسة ، وذهب محمد عمران سرا الى القاهرة لاجراء محادثات مع عبد الناصر حول تقارب البلدين^(٦) .

لقد ساهمت الاتهامات التي وجهت للضباط ، وكذلك عودة الضباط الفجائية الى عدم الرغبة في تولي المناصب العليا في

Al-Jaridan

(٥) نشر نص حديث ميشيل علق في صحيفة الجارديان

في ٩ يناير عام ١٩٦٦ .

(٦) نشر النص في صحيفة الأحرار بتاريخ ٥ يناير ١٩٦٦ .

الجيش ، لأن شعبية أمين الحافظ كانت فى تدهور مستمر من جراء تلك المعارك مع مجموعة الضباط ، التى لا طائل منها والتى استمرت لمدة عامين .

وعلى ضوء تاريخ سوريا فيما يتعلق بالانقلابات العسكرية التى حدثت منذ عام ١٩٤٩ ، يتبادر الى الذهن ، مدى استطاعة أى زعيم أن يكون له تأييد واسع النطاق فى صفوف القوات المسلحة من عدمه ، فمنذ عام ١٩٤٩ حتى ٢٣ فبراير عام ١٩٦٦ شهدت سوريا تسع حكومات متتالية ، وفى آخر انقلاب تم هدم بيت أمين الحافظ بالمدفعية ، كما لقي عدة مئات حتفهم فى شوارع سوريا ، كما تم القبض على أمين الحافظ ، وكذلك على صلاح البيطار ، وميشيل عفلق ، وعمران ، والرزاز وآخرين ، كما عاد الأطباء الثلاثة الى مناصبهم .

كما أصبح نور الدين الأتاسى رئيسا للدولة بدلا من أمين الحافظ ، كما تولى منصب رئيس أركان الجيش الجنرال جديد ، كما نصب شخص غير معروف وزيرا للاتصالات ، كما سمح لخالد بكداش بالعودة الى سوريا من أوربا الشرقية لأول مرة منذ غادرها فى عام ١٩٥٨ .

أما فيما يتعلق بالجنرال جديد فقد نصب نفسه سكرتيرا لرئاسة حزب البعث الوطنى الاقليمى ، ومعروف عنه أنه العقول المدبر للانقلاب العسكرى ومن الملاحظ أن القيادة الوطنية توقفت عن العمل مع مرور الوقت .

ومن الملاحظ أنه منذ أخرج حزب البعث منافسيهم الناصريين من الحكومة والجيش عام ١٩٦٣ ، اقترح بعض المعلقين أن سوريا اكتسبت نظاما ثابتا وحكما مستقرا ، وبعد كل هذه

الأحداث أصبح لا يوجد على الساحة سوى حزب البعث السوري، والعيب في هذا التحليل أن البعث لم يكن متماسكا ، فالمدنيون كانوا تحت رحمة العسكريين . فالشعور بعدم الثقة والاستقرار هو السمة السائدة بين كل الأطراف . فبعد ستة أشهر قاد ضابط يدعى سالم حاتم حملة عسكرية على بيت أمين الحافظ ، وقام بمحاولة انقلاب ضد الرجال الذين ساعدتهم ليتولوا السلطة، إلا أنه فشل وهرب إلى الأردن ، وهناك ندد بالنظام الجديد في دمشق ووصفه بأنه جبهة للشيوعيين (وفي حرب عام ١٩٦٧ عاد سالم حاتم إلى دمشق ، وتم القبض عليه بعد ادانته بالخيانة) .

لم يكن الانقلاب الذي حدث في فبراير هو الذي أبعد مؤسسي حزب البعث عن السلطة في سوريا فقط ، إنما ساهم هذا الانقلاب في زعزعة مكانة الحزب في الأقطار العربية ، وجدير بالذكر أن جبران المجدلاني العضو الحاكم في لبنان كان موجودا في دمشق لكي يحضر اجتماع القيادة القومية ، ولكن حدث انقلاب فبراير ، وتم القبض عليه باعتباره مؤيدا للنظام القديم ، كما تم القبض على زعماء الحزب بتهمة القيام بنشاط غير قانوني(٧) .

كذلك استنكر حكام سوريا الجدد لقاء الحكومة اللبنانية القبض على الذين انتقدوهم ، على أساس أن النزاع كان نزاعا أخويا داخل الحزب ، ودون جدوى بحثت السلطات اللبنانية إطلاق سراح جبران المجدلاني ، ولكن تمكنت الحكومة السورية من لقاء القبض عليه بواسطة اللبنانيين الموالين لهم ، وظل معتقلا في دمشق لمدة عام دون تهمة محددة .

(٧) لم يكن لدى الحكومة اللبنانية أي تعاطف خاص بقيادة الانقلاب ، ولا ادانة عامة للانقلاب اللقانوني في حد ذاته .. حزب البعث اللبناني كمنظمة غير مصرح بها ، ومناقض للقانون بالتدخل علنا تحت لافتة حزبهم .

وجدير بالذكر أن كلا من ميشيل عفلق وصالح الدين البيطار تمكنا من الهروب إلى بيروت ، كما أن القائمين على الانقلاب احتقروهما نظرا لاستمرارهما في احتضان مبادئ الوحدة العربية والتمسك بشعاراتها وتقريبهم من ذلك الرجل القابع في القاهرة (يقصد الزعيم عبد الناصر) الذي أذلهم في محادثات عام ١٩٦٣ ومع هذا فانهم الآن يتقدمون لبناء روابط تكون أكثر تقاربا مع مصر منذ حدث الانفصال عام ١٩٦١ ، ان هذا يعد وهما في نظر قادة الانقلاب .

لم يكن الزعماء السوريون الجدد مهتمين بضم الوحدة العربية ، من أجل قيام الوحدة في حد ذاتها ، بل كانوا تواقين أكثر من أسلافهم لكي يروا نهاية مرحلة التعايش السلمي مع هؤلاء الرجعيين ، ولن يترددوا في محاولة لدفع مصر إلى قيام تحالف ضد الرجعيين ، فان إحدى خططهم كانت محاولة دفع قضية الشقيري ومنظمة التحرير الفلسطينية ضد الملك حسين ، كما كانوا يحاولون مساعدة النظام القائم بالعراق ، ولو أن هذا المسلك سيسبب المشاكل للقاهرة ، إذ لم تكن استراتيجية القائمين على السلطة هناك أن ينتهجوا سياسة تتفق مع سياسة عبد الناصر .

والجدير بالذكر أن عبد الناصر استجاب — بحذر شديد — واستقبل في خلال شهر يونية عام ١٩٦٦ وزير الخارجية ماخوس ، ووافق عبد الناصر — بعد هذه المقابلة — على تبادل التمثيل السياسي والدبلوماسي بين القاهرة وسوريا ، وبعدها سافر وزير الخارجية المصري محمود رياض ، الذي عمل سفيراً لمصر في سوريا قبل اعلان الوحدة عام ١٩٥٨ ، وتعد هذه أول زيارة رسمية لسوريا قام بها مسئول مصري منذ قيام الوحدة ، وفي هذه الأثناء كان السوريون يسعون إلى إلغاء القمة العربية المزمع عقدها

بالجزائر فى سبتمبر ، الأمر الذى دفع الرئيس عبد الناصر الى الاعلان فى ٢٢ يوليو بأنه لن يكون لديه رغبة فى عقد اجتماع مع الرجعيين ، حتى يغيروا أسلوب سياستهم .

ان السوريين مازالوا يضغطون أكثر ، وذلك بتشجيع الفارات التى يقوم بها الفلسطينيون ، بهدف توريث جيشهم فى مناقشات عسكرية مع الاسرائيليين على طول خط الهدنة ، ومن ثم نقد ساد المنطقة قلق وتوتر نتيجة هذا الطيش السورى غير المحسوب .

وبما أن عبد الناصر لم يعد قادرا على مناشدة الرؤساء العرب عقد قمة عربية ، فانه دعا رئيس الوزراء السورى زعين لزيارة القاهرة فى ٧ نوفمبر ، ووقع معه معاهدة دفاع مشترك ، وذلك فى ظل عودة العلاقات السياسية بين البلدين منذ حدوث الانفصال .



٤ - العراق :

كان من الضرورى على العراق أن تحتوى الهجوم السياسى على سياستها ، كما كان عليها أن تساند السياسة المصرية لتمتع بتأييد الجناح اليسارى القوى فى العراق .

والجدير بالذكر أن الجزائر كانت تلعب نفس الاتجاه سابقا ، ولكن فى الوقت الحاضر فانها تلعب دورا هامشيا بعيدا عن الأحداث ، فقد كانت الاطاحة بأحمد بن بيل فى يونية عام ١٩٦٥ - ضربة للنفوذ المصرى وكان من الطبيعى - على الجانب الآخر - أن يرشح العراق لهذا الدور ، فهى من الناحية

الاستراتيجية تقع على طول الجانب السوري ، هذا بالإضافة الى ثلاث دول أخرى ، وسكانها كثيرون العدد ، ولها جيش كبير الى حد ما ومعد اعدادا جيدا . هذا بالإضافة الى دخل يترولى معقول ، ولكن من الناحية غير المباشرة ، فان انهيار القمة كان راجعا في جزء منه الى فشل العراق في تنفيذ هذا الدور ، تاركة النظام المصري بين الراديكالية في دمشق والنظام المحافظ في كل من الرياض وعمان .

لقد كان العراق مجالا مفتوحا للطموحات والدسائس المتنافسة منذ سقوط النظام القديم عام ١٩٥٨ بازاحة حزب البعث، ففي نوفمبر ١٩٦٣ تحرك الرئيس عبد السلام عارف ليقوم صداقة حميمة مع القاهرة ، ويضع شئون الدولة في بغداد في أيدي تحالف قوى من الضباط والمدنيين . ويعهد اليهم بالمحافظة على هذا التشكيل الذي كان بمثابة حجر الزاوية في سياسة العراق العربية ، ومع ذلك فقد كان وراء هذا المبدأ مجال فسيح لانتفاخ أيديولوجي ، ومعرفة من أجل الاستحواذ على السلطة خاصة فيما يتعلق بالمسائل الداخلية التي استمرت في العراق ، وكان لابد من مواجهتها .

لقد استنفذ تمرد الأكراد الذين يعيشون في المناطق الشمالية من العراق كل اهتمامات الجيش العراقي ، وقوض هيبة الحكومة منذ عام ١٩٦١ ، كما استنفذ تمرد الأكراد الموارد الاقتصادية ، وفي وقت كانت فيه العلاقات العراقية مع تركيا وإيران الجارتين اللعربييتين — اللتين يمتد الأكراد عبر حدودهما — غير مستقرة .

وفي مايو عام ١٩٦٤ وافقت الحكومتان : العراقية ، والجمهورية العربية المتحدة أن تكونا اتحادا لمدة عامين ، وبمرور الوقت ضاع هذا الهدف وأصبح في طي النسيان ، لم يكن لعدم الثقة أو التنافس ، مثلما حدث من قبل وجعل العلاقات المصرية

السورية تقسم بالقلق والتوتر ، ولكن الملاحظ أنه بسبب عدم تحقيق الاستقرار السياسى داخل العراق ، وايضا لان الاحتياجات العراقية كما كان يفهم عبد الناصر جيدا ، يعلن أن من الصعب للغاية تنسيق المؤسسات الكبرى ، وعلى الجانب السياسى قدمت ميثاقا لتشكيل اتحاد اشتراكى عربى عراقى ، وهو منظمة تحل محل الأحزاب الموجودة على نمط الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر ، ولكن لم يكتب لهذه الجهود أن تتقدم كثيرا ، إذ لم يستطع النظام الاقتصادى الجديد أن يدار بفعالية ، وذلك لنقص فى الخدمة المدنية الكافية ، وعلى هذا فشل الاتحاد الاشتراكى العربى لأنه لا يوجد توافق بين الأحزاب المختلفة يسارا ويمينا نحو البيانات الأساسية ، ولأنها صدرت عرفيا من سلطة عليا من خلال رجال عسكريين يفتقرون الى الحساب التنظيمى مع السياسيين المدنيين .

لقد أعلن وزير شئون الوحدة فى تعليق له عن العجز فى مواجهة جدل العالمين : أن العقبة الأساسية هى فشل الاتحاد الاشتراكى العراقى أن يكون له جذور ، وفى رايه أن هذا الفشل يعزى الى المفاهيم المختلفة للاشتراكية .

وأضاف الى قوله : « بالنسبة لبعض المجموعات ، فالاشتراكية تعنى العدالة الاجتماعية ، بينما بالنسبة للآخرين تعنى الاشتراكية الماركسية متضمنة كل قوى الانتاج والتجارة ، وتحت هذا المفهوم للاشتراكية فان الدولة يجب أن تستولى على كل ثروة البلاد » .

كان الرئيس عبد السلام عارف رجلا محافظا ، وأكثر وضوحا من عبد الناصر فى مثل هذه الأمور حينما أعلن عبد السلام أن « القومية العربية يجب أن تقوم على السلام ، أن مبادئنا تنبثق من تقاليدنا ، أننا لن نأتى بالجديد منها » .

حاول عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء من سبتمبر عام ١٩٦٥ الى أغسطس ١٩٦٦ والمذنى الوحيد الذى رأى منذ عام ١٩٥٨ أن يطبق حولا معتدلة لمشاكل البلاد مع التأكيد بالألا يلجأ الى مزيد من قرارات التأميم مع اتخاذ موقف تصالحى نحو تمرد الأكراد وعلاقات متطورة مع جيران العراق ، ليس مع الدول المحافضة : ايزان وتركيا والكويت والسعودية والاردن ولكن أيضا مع البعث السورى ، وأيضا مع الجمهورية العربية المتحدة وحدث تقارب بطيء نحو وحدة مصرية عراقية معروضة .

كان عبد السلام عارف يؤيد هذه السياسات ، وبعد وفاة الرئيس عارف فى حادث طائرة هيلوكبتر فى أبريل عام ١٩٦٦ تلاه فى منصبه أخوه الجنرال عبد الرحمن عارف ، وكان جل اهتمام البزاز الرئيسى أن يضع نهاية للحرب الكردية ، فالشروط التى قبلها الأكراد فى يونية عام ١٩٦٦ لم تتضمن المطالب الأساسية من أجل حكم ذاتى ، حتى ان البزاز كانت لديه حاسنة طيبة ليقدم ضمانات لنواياه الطيبة (وفى ١١ نوفمبر وبعد ثلاثة أشهر سلم البزاز مكتبه الى جنرال آخر ، وقد احتج الزعيم الكردى بأن تأكيدات البزاز لم تكن كافية ولم تحقق الشرف والكرامة ، وأن للتاريخ هو الذى سيحكى عما اذا كانت المشكلة الكردية فى طريقها الى الحل ، أو بعبارة أخرى كانت بمثابة نار بلا لهب . . . نار من تحت الرماد) .

وبرغم السياسات التى مارسها اخوان عبد الرحمن عارف والبزاز ، والتى كانت تتفهمها القاهرة ، عاشت العراق مرحلة مأساوية ، اذ قام عارف عبد الرازق فى ١٥ سبتمبر عام ١٩٦٥ . أى بعد عشرة أيام من تنصيبه رئيسا للوزراء — بالسعى الى خلع عبد السلام عارف من الرئاسة تحت شعار الوحدة القومية

مع مصر ، بينما كان عارف فى كازابلانكا يحضر مؤتمر القمة ، وعلم شقيق الرئيس عارف بهذه المؤامرة ، مما اضطر عبد الرزاق الى الهروب للقاهرة ، ولكن لم يسمح له بالبقاء فيها ، واضطر للعودة ثانية الى العراق حيث حاول القيام بانقلاب آخر ، وتم القبض عليه ، ووضع فى السجن ، وقد كان من المشكوك فيه ان تكون للقاهرة يد فى مثل هذه الحماقات والمؤامرات ، وشهدت العراق مرحلة من التوتر والقلق ، فلقد استنكر عبد الرحمن عارف تمرد عبد الرزاق وطيشه وعدم تقديره للأمور .

أما فى دمشق — فى هذه المرحلة — حيث تمكن مجموعة من الشباب الفوضويين من القفز الى السلطة فى شهر فبراير ، مما شكل عقبة أمام النظام القائم فى العراق ، حيث طلبت الحكومة السورية من شركة البترول العراقية المملوكة للغرب ان تدفع مبالغ كبيرة كضرائب لاستمرار الامتياز من أجل ضخ البترول فى أنابيب عبر سوريا من شمال العراق الى البحر المتوسط ، ورفضت الشركة مثل هذه المطالب ، وفى ديسمبر عام ١٩٦٦ أغلقت الحكومة خط الأنابيب ، فسوريا تدرك يقينا أنه لا يمكنها ان تتحمل المخاطرة بمبلغ ٢٨ مليونا من الدولارات فى العام كضرائب امتيازات ، والشركة تنتعوض مثل هذه الضرائب بزيادة الانتاج ، ومن المعروف أن حوالى نصف انتاج العراق يعتمد على خط الأنابيب ، وكانت قيمة الضرائب المقررة ٢٥٠ مليون دولار سنويا .

ان مثل هذه المطالب السورية تشكل ضغطا اقتصاديا وسياسيا على بغداد ، مما قد يدفع النظام القائم فى العراق الى القيام بأعمال عنيفة ضد العناصر الراديكالية أو تأميم شركة البترول وكان على الحكومة العراقية أن تختار بين أمرين كلاهما صعب : التأميم أو الانهيار ، وتم توقعى هذا ، وفى ٢ مارس عام ١٩٦٧

توصلت سوريا وشركة بترول العراق الى تسوية مرضية ، اذ قدمت شركة بترول العراق تنازلات ضخمة الى سوريا لتنتهي الأزمة القائمة في بغداد ، وقدم السوريون كذلك تنازلات ، « ولكن ليس من أجل سواد عيون النظام العراقي » بل ربما كانوا يرغبون فيما هو أكثر من الأموال ، ولو أن هذه المسألة كانت محل أخذ ورد لأنها برغم أهميتها فقد كان السؤال الملح هو : هل النظام السوري استسلم للنظام المصري المعتدل ، أو لنظام الاتحاد السوفيتي المتشدد ؟ ، ولو كان هذا قد حدث فكيف تم اقناعهم به ؟ .



٥ - حرب الأيام الستة :

بحلول الأشهر الأولى من عام ١٩٦٧ كانت الدول العربية تعيش حالة من الفوضى والقلق والتوتر ، وكان اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في منتصف شهر مارس دون أن يتوصل الى أي قرار ، الا قرارات حادة بالشجب والاستنكار وكذلك التهديد والتشهير بالتفرقة العنصرية في الولايات المتحدة ، وهكذا لم يعد أي تأثير لمؤتمرات القمة العربية ، فحتى الآن لم يتم استغلال روافد نهر الأردن وكذلك انشاء القيادة العسكرية الموحدة ، هذا بالإضافة الى عدم انشاء منظمة التحرير الفلسطينية ، كل هذا بسبب نقص التمويل المالي والانتقار الى التعاون : حيث ان الأردن والسعودية تقاطعان اجتماعات مجلس دفاع جامعة الدول العربية ، وارتفعت الأصوات الكثيرة بضرورة طردهما من عضوية مجلس جامعة الدول العربية ، كما أبدى كثير من الأعضاء (ليبيا والسودان ولبنان والكويت وكذلك العراق) استيائهم الشديد من الانشقاق الأيديولوجي الحاد بين القاهرة ودمشق وصنعاء .

وعلى هذا تحالفت عمان والسعودية ، معتقدين أن الشقاق لن يسبب لهم ضررا ، كما فضلوا أن تظل العلاقات طيبة مع كل الأطراف ، وكرهوا الضغوط عليهما لينحازا الى الأغلبية ، وعلى هذا استمر الطعن والتشهير الأيديولوجي الذى يمارسه السوريون وكذلك عمليات التخريب التى يمارسها المصريون ، كما اعتبرت العراق — فى نظرهما — دولة محررة بواسطة الجمهورية العربية المتحدة ، وليس بواسطة سوريا ، فى وقت كانت فيه لبنان بؤرة للمؤامرات والدسائس ، بينما كانت الحكومات فى كل من ليبيا والسودان والكويت ذات أنظمة متميزة .

لم يكن صعبا أن نتخيل فى أوائل مايو عام ١٩٦٧ أن درجة التوتر المتصاعدة فى منطقة العالم العربى يمكن أن تؤدى الى نوع من اندلاع العنف العسكرى ، لقد كان النزاع بين كل من الثوريين والمحافظين العرب قد وصل الى أقصى درجات التوتر ، فى حين بدت المعركة التقليدية ضد اسرائيل على هامش الأحداث ، وفجأة ظهرت اسرائيل على مسرح الأحداث فى الأسبوع الأول من شهر يونية عام ١٩٦٧ ، وكان الأمر يبدو كأنه كرة قدم بالنسبة للعرب ، ركلات يقوم بها السوريون الساخطون ، وعندئذ ترد الكرة مرة أخرى عن طريق عبد الناصر ، وبالطبع اتخذ الاسرائيليون لانفسهم وجهة نظر مختلفة الى حد ما ، لقد أصبح الموقف العربى بمثابة ركلات لاعبى كرة القدم ، وكان لعبد الناصر مواقف أكثر أهمية يقوم بها ، بدلا من شن حرب ضد اسرائيل ، فقد أعلن مرات عديدة : أن تحرير فلسطين لابد أن ينتظر الى وقت آخر حتى ينتهى من تحرير الدول العربية ، ومن أجل نشر الثورة الاشتراكية وأيضا من أجل اعداد الجيوش العربية ، لقد أثار كثيرا من القضايا لدرجة أن ثارت الشكوك فى أنه سينوى فى وقت ما على تحرير فلسطين ، وعلى أية حال لم يكن عام ١٩٦٧ من أجل هذه الحرب ، فكثير من جيشه قد

تمزق وتلطح فى وحل اليمن ، وخزائنه خاوية الوفاض ، ويتكاثر عليه الانجليز والأمريكان بجانب الملوك العرب ، فى وقت كان شاغله الأول نيه أن يؤمن قاعدته الأساسية : مصر والمشاركة السوفيتية بجانب زعامته للييسار العربى .

حتى علاقة عبد الناصر مع اليسار أصبحت مهددة ، اذ تفجرت مشاكل عديدة جعلت التحالف بين عبد الناصر والبعثيين متوترة للغاية ، فبدلاً من ردعهم من استفزاز اسرائيل ، نجده يشجعهم بالتصدي للتهديدات والاستفزازات الاسرائيلية ، ويحرضهم بالانتقام ، ففى هذه الحالة لو أن عبد الناصر حاول أن يعوق اسرائيل ويتصدى هو بنفسه ، فانه بذلك يخاطر بشن الحرب ، ولو ترك السوريين بدون حماية ، ففى هذه الحالة قد كشف نفسه أمام العرب بأنه غير جدير بالثقة ويكون بهذا غير ثابت فى عزمه ، ولا يوجد أى رصيد عملى لكلامه ، ومن ثم يكون عاجزاً عن تقديم الحماية لسوريا .

لقد اختار عبد الناصر طريق المغامرة التى لم يحسب لها أى حساب ، فكان عليه أن يتخلص من قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة والمتمركزة فى شبه جزيرة سيناء ، وبعد أن نفذ هذه الخطوة كان لابد أن يتخذ الخطوة التالية ، وهى فرض الحصار ضد الملاحه الاسرائيلية فى شرم الشيخ ، التى كانت تمثل نقطة ضعف فى موقف عبد الناصر من اسرائيل ، وهو التنازل الوحيد الذى أجبر عليه كنتيجة من نتائج حرب عام ١٩٥٦ وهذا ما كان يعيره به الأردنيون وكذلك الفلسطينيين ، أنه لن يجرؤ على تنفيذ مثل هذا العمل .

ولكن الأحداث تطورت ووصل بها عبد الناصر الى مدى بعيد ، ومن الصعوبة بمكان أن تحدد ماذا كان هدفه الأول ؟ وبذلك ذهب

عبد الناصر في موقفه فيما وراء التصدي لإسرائيل ، فقد كان احراز نصر سياسى على اسرائيل أمرا ميسورا ، وبعدها يتلقى الهتافات والتصفيق والتأييد من قبل العرب جميعا .

ولكن من الملاحظ أن عبد الناصر لم يبدأ بمواجهة اسرائيل انما بدأ بمواجهة سوريا ، التى بدأت تعبىء الشعب من أجل معركة التحرير ، ومما يلفت نظر المراقبين السياسيين أنه رغم مضي أكثر من عشرين عاما في مناورات حزبية عربية سواء كانت داخلية أو خارجية ، فان توجهه السياسى كان السعى نحو التخلص من ملكى الأردن والسعودية أكثر من اشتغاله بحرب اسرائيل أو التحرش بها ، وكانوا تواقين الى أن يتأكدوا أن عبد الناصر سيصعد الحرب ضدهما ، أو على أقل تقدير استمرار الحرب الاعلامية ضدهما ، وعندما أمد السوريون الفدائيين الفلسطينيين بقاعدة عمليات عسكرية داخل اراضى سوريا ، كانوا يعلمون أن الملك حسين كانت لديه مخاوف أكثر من اسرائيل ، وخاصة عندما تقدمت حرب العصابات نحو اسرائيل عن طريق حدود الأردن ، واضطرت اسرائيل في نوفمبر عام ١٩٦٦ الى القيام بعمل انتقامى ثأرى ضد قرية أردنية تقع على الحدود ، لقد اجتاحت الضفة الغربية موجة من الهياج والثورة ، واختج سكانها الفلسطينيون على مدى ضعف الجيش في مواجهة اسرائيل .

وقد أعلن السوريون وبعض الفلسطينيين أن الطريق الى تل أبيب يمر من خلال عمان . وفى أواخر مايو عام ١٩٦٧ تفجرت عربة محملة بمتفجرات مهربة من سوريا عند محطة أردنية تقع على الحدود ، وترتب على ذلك أن لقي عدد كبير حتفه ، مما استفز الحكومة الأردنية وكانت النتيجة قطع العلاقات الدبلوماسية مع

دمشق ، هذا مجرد مثال ليدل على نوع المعارك التى كانت سوريا تريد أن تخوضها فى ذلك الوقت .

لقد كانت اهتمامات الملك حسين دفاعية بطريقة ايجابية وعندما طار فجأة الى القاهرة فى ٣٠ مايو ليوقع على التحالف مع عبد الناصر ، فقد صادق على منطق عبد الناصر وسياسته ، وبهذا تم نسف الميثاق الاسلامى ، وأقلع الملك حسين عن مشاركة الملك فيصل ، فقد غير موقعه وموقفه بسرعة هائلة . ولكن الملاحظ أن هذه سياسة مؤقتة ، ومرتبطة بالموقف المتأزم ، ولم يكن هذا مطمحاً مؤكداً له . برغم نجاح موقف عبد الناصر ضد إسرائيل ، فإنه لم يكن مديناً بشيء للملك حسين ، وفى بهجة الانتصار فإنه سيجد كفته أرجح .

ولكن الملك حسين لم يكن له مكان لكى يختبئ فيه ، فإنه لو لم يأت لزيارة عبد الناصر ، فإن أى نجاح مصرى على إسرائيل سيتركه تحت رحمة أعدائه تماماً ، ولو أن لعبة عبد الناصر سارت الى الأسوأ ، ومن ناحية أخرى فإنه لايزال أكثر أماناً لكى يظهر التضامن أكثر من أن يبدو راكباً على ذيل الحصان الاسرائيلى ، وبالطبع كانت حساباته خاطئة ، مكافأته على تحالفه هذا — غير المحسوب — حدثت بعد أسبوع باختفاء : بيت المقدس ، وبيت لحم وهاروت نابلس ، كل هذه المواقع اختفت من مملكته ، وأيضاً دفع فيضان جديد من اللاجئين الفلسطينيين ، وترتب على ذلك حدوث مشكلة فى الضفة الغربية ورغم ذلك فإن من النتائج أن تكون له سلوى أن لم تعد مصر اهتمام إسرائيل ، أو الجمهورية العربية المتحدة . لقد كبّد نصر إسرائيل الملك حسين ضياع الضفة الغربية ولكن ربما يكون ذلك أفضل من ضياع عرشه ، أو بمعنى آخر فإن تقارب الملك حسين من عبد الناصر فى هذا الوقت العصيب ، ربما يكون ذلك أنقذ عرشه من الضياع .

* * *

الفصل السابع

محور عبد الناصر وحسين والمقاومة الفلسطينية ١٩٦٧ - ١٩٧٠

- ١ - النقطة الفاصلة
- ٢ - حركة المقاومة الفلسطينية
- ٣ - مؤتمر الخرطوم
- ٤ - الأردن والفدائيون
- ٥ - حرب سبتمبر الأهلية
- ٦ - وفاة عبد الناصر وميراثه

من الملك حسين الى الرئيس عبد الناصر في

١٩٧٠/٩/٢٦ :

« اننا لم نفكر .. ولن نفكر في المستقبل في تصفية

المقاومة الفلسطينية التي نمت وترعرت تحت حمايتنا »

لقد كانت حرب يونية بمثابة صاعقة البرق التي حولت كل السياسات العربية الداخلية الى حطام .. لم يعد الزعماء العرب راكبي خيل في سباق من أجل السيادة والنفوذ في سلوكهم القديم الوافر ، لم يتبق لهم اليوم سوى ان يحملوا في الحطام ، ويحاولوا ان يأخذوا شيئا عديم الفائدة من كارثتهم الشاملة ، لقد كانت في بشاعتها هزيمة عسكرية لمصر والأردن وسوريا ، امتد أثرها الى الأقطار العربية الأخرى بطريقة مؤثرة أيضا ، فعلى مر الأيام توقفت الزعامة المصرية فجأة عن أن تكون ذات طموح جامع ، وبالكاد فان لديهم منافسة على بقايا نفوذ حيث لم يتبق لهم أي نفوذ .

لقد فقدت النزاعات الإيديولوجية القديمة معناها ، وبعدها تمكن الاسرائيليون من هزيمة الناصرية المصرية ، وكذلك البعثية السورية ، والهاشمية الأردنية ، فهم قطاع عريض من العرب تم هزيمتهم بكل سهولة ، ففيما مضى كان طبيعيا أن يصبح عبد الناصر وحسين طيفين متقاربين .. الكل مشغول بنفس الاحتياجات : أن

يعيش وأن يسترد الأرض المفقودة .. أن العداوة التي بددتهم مؤخراً ليست مناسبة تماماً الآن .

لم يكن عبد الناصر وحسين شريكين في الكارثة فحسب وإنما شريكان بطريقة مذهلة في حظهما السعيد .. فرغم ما حدث فقد تمكنا ونظاماهما أن يبقوا ويعيشوا .. وعاش النظام في دمشق كذلك رغم وجود ألف علامة استفهام .. لماذا ؟ بل يجب أن يسقط في أية لحظة .. وأخيراً حدث في نوفمبر عام ١٩٧٠ انقلاب آخر في دمشق ، حيث تمكن حافظ الأسد — وزير الدفاع — من الاستيلاء على السلطة وينتزعها من زملائه ، ولكن تلك قصة أخرى خارج نطاق البحث .

لقد حدثت تغييرات أخرى للنظم في أماكن أخرى الى حد كبير ، ولأسباب لها صلة بالحرب ، ففي يوليو عام ١٩٦٨ طارت كتيبة عسكرية الجنرال عارف ورفاقه في بغداد ، وأعادت أحمد حسن البكر ومجموعة أخرى من رفاقه البعثيين الى السلطة التي فقدوها عام ١٩٦٣ . (وهؤلاء ممثلو الجناح البعثي المعادي للحزب الحاكم في سوريا) واستمرت العلاقات السعودية العراقية متوترة . كما حدث في ليبيا في شهر سبتمبر انقلاب عسكري عام ١٩٦٩ ، وله أهميته الكبرى في تاريخ ليبيا ، حيث تم خلع ملك كبير السن ، الملك إدريس ، وأعلنت الجمهورية من خلال مجموعة من الثوريين العسكريين الشباب ، وكان النظام السابق هو بمثابة السياسة العربية الرزينة التي لا يكاد أن يكون لها وجود ، وحل محلها مجموعة مندفعة من الشباب العسكريين ، وفجأة أدرك كل انسان أن ليبيا تملك ثورة نفطية هائلة ، وبها عدد من السكان متباعد ، ودولة لها حدود غير واضحة المعالم مع حدود الجمهورية العربية المتحدة ، كل هذا لكي تمهد الطريق لشسبه وحدة مع الجمهورية :

العربية المتحدة والسودان وسوريا ، وأن كان هذا الموضوع خارج نطاق خطة البحث أيضا .

وفي تلك الاثناء حدث في السودان انقلاب عسكري آخر في شهر مايو عام ١٩٦٩ قام به مجموعة من الضباط لهم سياسة راديكالية خاصة ، كما حدثت تغييرات أخرى في اتحاد الجنوب العربي السابق الذي منحه بريطانيا الاستقلال في شهر نوفمبر عام ١٩٦٧ ، وأطلق عليه اسم « الجمهورية الشعبية لليمن الجنوبي » وبعدها بعامين انشقت جبهة التحرير القومية الحاكمة الى شقين وأطيح بالحكومة التي كانت قائمة وقت ذاك .

وكان المصريون مهتمين للغاية قبل استقلال اليمن الجنوبي بالتأثير على مستقبلها خاصة بعد توريط أنفسهم بشدة في اليمن المجاورة ، ولكن جاءت حرب يمنية أخيرا لتضع نهاية لمغامرة الخمس السنوات لعبد الناصر في اليمن ، وباتفاق مع الملك فيصل عاهل السعودية انسحبت آخر جحافل الجيش المصري من اليمن في نوفمبر عام ١٩٦٧ ثم تبعهم الفنيون المدنيون المصريون على عجل ، ولم يضيع اليمنيون الجمهوريون وقتا بعدها في تخليص أنفسهم من الرئيس عبد الله السلال رمز السيادة المصرية في اليمن ، وأيضا رمز العناد والحق في تسير شئون البلاد ، واستمرت الحرب ضد الملكيين لبعض الوقت ، ولكن جاءت النتيجة عكسية لمعظم التكهّنات اذ تمكنت الجمهورية اليمنية أن تعيش بدون التواجد المصري ، كما لم تعد السعودية تنظر اليها كمصدر تهديد لها . وفي عام ١٩٧٠ اعترف الملك فيصل أخيرا بالجمهورية اليمنية ، وتم تبادل السفراء بين البلدين ، ورغم ذلك كان هذا الحدث قد تم بكل هدوء دون أن يلاحظه العالم الخارجي .



أ - النقطة الفاصلة :

لم تكن هذه التغييرات فى النظم العربية لها تأثير جذرى على الازمة التى استمرت تسيطر على مسرح أحداث الشرق الاوسط بعد حرب يونية عام ١٩٦٧ ، وأخيرا برز الى الوجود نزاع عربى داخلى جديد كنتيجة لهذه الحرب ، التى لعبت فيها المصالح المتصادمة ، كما لعبت الطموحات والاعتقادات المتضاربة دورها ، لقد تفجر هذا النزاع فى سبتمبر عام ١٩٧٠ فى حدوث مذابح دموية فى الأردن وأدت بالتالى الى وفاة الرئيس عبد الناصر ، ولكنه نوع مختلف جدا من النزاعات ، حيث تغلب عليه الأهواء ، ومثير للضوضاء مثل ألعاب الأوبرا الفكاهية لسنوات سابقة ، وان كان تم السيطرة على الموقف ، على الرغم من أن هذا الحدث يمثل موقفا خطيرا جدا .

فى اتون هذا النزاع كانت مسألة التسوية مع اسرائيل تجرى على قدم وساق على الرغم من التعقيدات التى واجهتها ، لقد أخذت الحكومات العربية مواقف متباينة فى حالة موافقتهم أو رفضهم قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، الذى أصدره مجلس الأمن للأمم المتحدة فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ ، والذى تضمن المبادئ والأسس التى يجب أن يقوم عليها السلام بين العرب واسرائيل .

أعلنت الجمهورية العربية المتحدة والأردن موافقتها على هذا القرار وامتنعت سوريا ، كما استنكرت منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك المنظمات الفدائية الأخرى هذا القرار ، بل اعتبرت الموافقة عليه خيانة عظمى ، لقد كان يعنى قبول العرب لاسرائيل كدولة ذات سيادة جريمة فى حق القضية الفلسطينية ، لأن القرار تجاهل تماما مطالب وحقوق الشعب الفلسطينى ، ولم يشر الى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعد وقبل عام ١٩٦٧ .

لقد خلقت مسألة التسوية السلمية مع اسرائيل — بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ — مشاكل حادة ، تدخل فيها الحكومات العربية ، وكذلك بعض الشخصيات العربية العامة ، اذ كان من المتعارف عليه لدى الراى العربى العام عدم التحدث علنا فى أسلوب التعامل مع اسرائيل ، ونتيجة لذلك ، فان المدافعين عن هذا الاتجاه كانوا يميلون الى تغطية موقفهم وآرائهم بالتظاهر بقبول قرار مجلس الأمن ، واعتباره مسألة مناورة تكتيكية لتقوية وتدعيم موقف العرب للجولة القادمة مع اسرائيل ، ولكى يوضحوا للراى العام ، سياسة اسرائيل العدوانية ضد العرب ، وبرغم هذه الادعاءات ، فان فريق العرب المؤيدين ، يمكنهم ان يتصوروا ان هذا القرار ما هو الا وسيلة من اجل التوصل لتسوية سلمية ، اذ كانت هناك بعض المميزات الايجابية والتي امعن المؤيدون النظر فيها بهدوء .

وهذا التصور يتناقض تماما مع تصريحات عبد الناصر بين الحين والآخر عن حتمية الحرب ، وان ما اخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة ، وأنه مستعد لتحرير سيناء شبرا شبرا مهما يضح به من بحر الدماء ، وفى نفس الوقت كان جادا فى الميل الى مبدأ التعايش السلمى مع اسرائيل فى مقابل عودة الاراضى العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ (*) .

(*) ان عبد الناصر لم يقبل مبدأ التعايش السلمى مع اسرائيل بعد ١٩٦٧ ، اذ حينما عرض عليه هذا الراى مقابل استرداد سيناء والتخلى عن مساندة العرب ، انتهز فرصة والقى بالتصريح التالى « ان استرداد القدس قبل سيناء ، واسترداد الجولان قبل سيناء ، واسترداد الضفة الغربية قبل سيناء » كما انه أعلن بعد مؤتمر الخرطوم « بأنه لا صلح ولا اتفاق ولا تفاوض مع اسرائيل » .

(المترجم)

لقد واجه كل من عبد الناصر ، والملك حسين ، عدة مشاكل
هى متشابهة من عدة أوجه ، فكل منهما فقد جزءا مهما من
أرضه تلك الأرض ذات الأهمية الجغرافية والتاريخية والاقتصادية،
هذا بالإضافة الى الناحية الاستراتيجية باعتبار أن أرض الدولة
لا يمكن تجزئتها ، وأن هذه الأرض المحتلة كانت مصدرا مهما
للدخل القومى ، فبيت المقدس والضفة الغربية مهمة للأردن من
الناحية السياحية وكذلك الانتاج الزراعى ، كما أن سيناء مهمة من
ناحية انتاج النفط وتشكل الجناح الشرقى لقناة السويس ذات
الأهمية البالغة لمصر . ولكن الأمر لم يكن حساب الخسارة
والمكسب بالنسبة للمصالح الشخصية ، إذ كان كل من عبدالناصر
وحسين لهما علاقات خاصة مع الشعب الفلسطينى ، ومع بعض
الدول العربية الأخرى .

فمثلا قبل حرب يونيو ١٩٦٧ كان أكثر من ٣٠ ٪ رعايا الملك حسين
فلسطينيين ، وكانت ثقتهم فيه لا تزيد على تقديرهم لجدّه الملك
عبد الله (ساعد فيلق الملك عبد الله الانجليز فى اخماد الثورة العربية
الفلسطينية فى أواخر الثلاثينيات ، وفى عام ١٩٤٨ أبدى رضاه
للحاجز الفلسطينى القائم بينه وبين الدولة اليهودية الجديدة ،
واغتيل على يد أحد الفلسطينيين فى عام ١٩٥١ نتيجة لما قدمت
يداه) .

وبعد حرب يونيو فقد الملك حسين السيطرة على بيت المقدس فى
الضفة الشرقية، وكذلك الضفة الغربية ، ولكنه شعر بالتزام قوى
لاستعادتها وكذلك شعبها ، أن لم يكن من أجلهم ، فقد أعلن مرارا
أن يكون ملكا على فلسطين الغربية ، بالإضافة الى الضفة الشرقية
المكتظة بالسكان الفلسطينيين ، فاستقر كثير منهم هناك فى أعوام
تسبق عام ١٩٦٧ ، وأن كان أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ تمكنوا من الهجرة
من الضفة الغربية وقطاع غزة .

ولكل هذه الأسباب فإن مقاتلى المقاومة الفلسطينية أو
الفدائيين خلقوا مشكلة خاصة للملك حسين ، انهم لم يقرؤا بموقف
الملك حسين ، لانهم كانوا يرون حل القضية بطريقتهم الخاصة ،
فقد تحدوا وجود اسرائيل كدولة صهيونية على أرضهم ، بينما
كان جل رغبة الملك حسين هو عودة أرضه بالاضافة الى ايجاد
خطة ما لرعاية اللاجئين الفلسطينيين ، ولكن الفدائيين الفلسطينيين
قاموا بغارات مدمرة لاسرائيل على طول امتداد الحدود الاردنية ،
ولا شك أن وجود المقاومة الفلسطينية شكل بديلا ضمنيا للملك
حسين كسيادة معترف بها لاي جزء من فلسطين والفلسطينيين ،
ويعطى انطبعا عاما بمرارة شديدة لاسرائيل ، فقد كان الملك
حسين واقعا تحت ضغط القوى الفلسطينية بحتية مساندة نضالهم
برغم صعوبة موقفه والظروف التي تحيط به .
فى حين كانت علاقات عبد الناصر مع الفلسطينيين امرا
مختلفا ، وان كانت ليست حيوية بالنسبة له ، وليس نتيجة تحكم
مصر فى قطاع غزة بسكانها ذوى الكثافة السكانية الشديدة ، اذ
يوجد بهذا القطاع ما يزيد عن ٥٠٠.٠٠٠ فلسطينى منذ عام ١٩٤٨ ،
ولم يحدث على الاطلاق ضم هذه الاراضى ، ولا اهتم بها أحد ،
ولا سمح بحرية الحركة لسكانها فى مصر ، ولحد ما كان هذا
القطاع موضوع نفوذ لعبد الناصر كدرع رئيسية للعرب ضد
اسرائيل ، ومازال فى نظرهم المحرر المرتقب لفلسطين ، وكحام
مهمين على المنظمات العسكرية والسياسية الفلسطينية المختلفة ،
كل هذا لم يمنع عبد الناصر الشعبية الجماهيرية فى الدول العربية ،
ولكن برغم هذا الشعور كان يمسك بزمام المبادرة فى يده ، ولهذا
فان فلسطين لو تحررت فى وقت ما ، فإن ذلك سيتم عن طريقه ،
ويموافقة قيادات المنظمات الفلسطينية العديدة ، ومثلما وضع

الفلسطينيون بديلا ضمنيا للملك حسين ، فان عبد الناصر وضـمـع لهم البديل سواء كان مهتما بتحرير فلسطين حقيقة من عدمه . فى وقت كان فيه للملك حسين والعسكريين المحيطين به أهداف مختلفة ، كذلك كان عبد الناصر والعسكريون والقريبون منه ، يتناقشون مع الطرف الأردنى حول هذه القضية ، ولكن حرب يونية ونتائجها ألقت شكاً كبيراً على اختيار عبد الناصر حيث أثبت جيشه عجزه الكامل فى الدفاع عن مصر ، ومنذ ذلك الوقت فصاعداً تأكد للفلسطينيين أن تحريرهم أصبح أمراً بعيد المنال ، وليس له أولوية مطلقة بالنسبة لعبد الناصر وأن بقيت فى حساباته أمراً حقيقياً .



٢ - حركة المقاومة الفلسطينية :

ان ظهور الوطنية الفلسطينية العسكرية ترجع فى واقع الأمر الى جذور تسبق حرب يونية بمدة طويلة ، وعلى الأحرى ترجع الى الثلاثينات من هذا القرن ، ولعقد آخر تلا حرب فلسطين عام ١٩٤٨ أو ما يزيد ، وقد سببت الهزيمة التى حدثت فى ٥ يونية عام ١٩٦٧ ، والتمزق العربى الذى نتج عنها ، فقد حدث اضمحلال واضمح في الحماسة الوطنية ، وميل الدول العربية أن تتخذ من قضية فلسطين ذريعة من أجل تحقيق مصالح شخصية .

وبحلول عام ١٩٦٤ تم انشاء منظمة التحرير الفلسطينية استجابة لمطلب ملح ، ومشاعر متزايدة بين الفلسطينيين من الجيل الثانى من الفلسطينيين ، وفى نفس الوقت هناك حقيقة مؤداها : ان منظمة التحرير الفلسطينية نشأت كحركة مستأنسة الى حد ما تحت رعاية الحكومات العربية ، وعلى رأسها مثل هذا الرجل « أحمد الشقيري » . ونتج عن ذلك ظهور منظمة فلسطينية أكثر تشديداً

تحت زعامة طبيب بشري فلسطيني يدعى جورج حبش George
Habash لكي يكون الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (١) .

وفي عام ١٩٤٨ تكفلت حكومة البعث السورية بتأسيس
(الصاعقة) وبدأت منظمة فتح عملياتها عام ١٩٦٥ وتقودها مجموعة
مجهولة من الشباب تجمعوا حول مهندس يدعى « ياسر عرفات »
وبدأت هذه المجموعة تقوم بعمليات عسكرية فدائية ضد إسرائيل ،
انهم أكثر مواجهة من منظمة التحرير الفلسطينية الأليفة ، ومن قبل
كانوا قد توصلوا الى استنتاج ان الحكومات العربية حكومات
لا يعتمد عليها من أجل القضية الفلسطينية ، لأن مثل هذه الحكومات
مشغولة بمصالحها الخاصة ، وما شابه ذلك .

لقد كانت هزيمة الجيوش العربية في حرب ٥ يونية ١٩٦٧
كارثة على القضية الفلسطينية ذاتها ، ولذلك كان ظهور الفدائيين
الفلسطينيين رد اعتبار للحكومات العربية ، برغم اعتمادهم على
هذه الحكومات العربية في الحصول على الأموال ، والقواعد
العسكرية ، وكذلك التعاون العسكري ، وكذلك التأييد السياسي

(١) لم تنس السلطات السورية أن حركة القومية العربية كانت منافسا
لها في معركة المملطة في دمشق عام ١٩٦٣ ، ونتيجة لهذا تكونت وجهة نظر
كثيرة نحو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، ولقد كان هاني الهندي ، وهو
أحد رفاق جورج حبش في الجبهة الشعبية كان معارضا لحزب البعث ، وكان
وزيرا في حكومة التحالف في وقت لاحق لانقلاب مارس ، وشارك كذلك في
محادثات الوحدة في القاهرة ، لقد كان جورج حبش وهاني الهندي رفقيا
المسكن الواحد كطلبة في الجامعة الأمريكية في بيروت ، وفي زيارة لدمشق
عام ١٩٤٨ قبض البوليس السوري على جورج حبش وأودع السجن لما يزيد
على سبعة أشهر مع ثلاثة من رفاقه ، والحقيقة أن حبش والجناح اليساري
لحزب البعث الحاكم في سوريا أيديولوجية مشابهة لماركس ليس لها تيمة .

من قبل هذه الأنظمة للعمل الفدائي الفلسطيني ، وان كان الموقف العربي في ذلك الوقت أشبه بلعبة « اليويو » ولكن بدون خيط ، ولكن بعد وقت ليس بالطويل اكتشفت الجماهير العربية زوال الوهم والغشاوة من على وجوه العرب ، وانزوى عبد الناصر الذي وصم بالعار واكتشفوا مشعلا جديدا للأيديولوجية الثورية ليحل محل « الأصنام العربية » التي كانت تتصف بالناصرية ، والبعثية ، وبرغم هذا لم يفتتن الفلسطينيون بأنفسهم . انما كان اعجابهم بأصوات عالية أكثر ثورية مثل : ماوتستينج وجيفارا ، لقد كان الفدائيون طبقا للرواية التي نشنت عنهم كانوا انما طائفة فريدة للانسان العربي الجديد توصف بصفة أساسية في صالح التحرر من كل الأخطاء العربية التي أصبحت موضة العرب في هذا الوقت ، انهم يرثون لحالهم ولأنفسهم عدم الاكتراث ، والميل الى الخيال ، والابتعاد عن الواقع وعدم الدقة في تقديرهم الأمور ، فضلا عن الأنانية الذاتية والانشغال بالكلمات أكثر من العمل ، وبالشهرة أكثر من الانجاز الحقيقي كما يميلون الى الحزبية القامية (٢) .

ولاشك أن الفدائيين كانوا قادرين على تحرير أنفسهم من عبء هذه التركيبة الثقافية . في الأمس القريب كان شيء لا يمكن توقعه ، وقبلها بوقت قصير ، وقبل أن تسيطر هذه الأخطاء على صنع صورتهم العامة مثل عدم الاكتراث والرومانسية ، وعدم الالتزام بالدقة الذي شوهته كثيرا تلك التقارير الزائفة ، في وقت كانت ماتزال فيه المحاور المتنافسة تشوه كثيرا من الأعمال وكانت

(٢) شرح - النقاد الاجتماعيون تلك الأخطاء للشاعر العربي بعد الحرب ، ومن بين التحليلات الأكثر أهمية كانت بعنوان « النكبة - للمرة الثانية » وازيد من التفاصيل انظر : صلاح الدين المنجد - لعمدة النكبة . بيروت . عام ١٩٦٨ ، صبادق العظم « نقد ذاتي بعد الهزيمة » . بيروت عام ١٩٦٩ .

لا تزال التهمات قائمة ، فقد دخلت التشهيرات عالم السياسة ، وكان لا يزال كثير من العرب يعد عبد الناصر عام ١٩٦٧ محترماً ، ولو أنه لم يكن مناسباً للموقف والوقت ولكن مهما ادعى قيامه بمجازاة عظيمة في الماضي ، فإنه لا يوجد شيء قام به للمستقبل ، وكل ما يمكن أن يقدمه للعرب هزيمة عسكرية أخرى أو استسلام دبلوماسي ، وبرغم هذا عاش الشارع العربي دائماً على أمل حدوث معجزة يقوم بها الفدائيون الفلسطينيون .

وبعد الحرب ظلت منظمة التحرير الفلسطينية تعاني من الموقف العربي والفلسطيني أيضاً ، لأن كثيراً من عملائها وكوادرها العسكرية المسلحة كانوا بقطاع غزة أو في الضفة الغربية ، وكلا الموقعين يبرز تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي .

ولو أن منظمة فتح والجهة الشعبية لتحرير فلسطين قد أخذتا زمام المبادرة ، حيث كان لا يزال عدة آلاف من الرجال يخدمون في وحدات جيش التحرير الفلسطيني ذات الصلة بجيوش سوريا والعراق ومصر ، كما خدموا في الأردن كأعضاء عاملين بالقوات المسلحة الوطنية حيث يعتبرون مواطنين أردنيين ، واستطاعت أيضاً منظمة التحرير الفلسطينية أن تنظم وحدات فدائية لها جنباً إلى جنب مع منظمات المقاومة المستقلة (٣) .

(٣) كانت منظمة فتح أكبر من كل الفصائل الفدائية مجتمعة (١٠.٠٠٠) ، وقوات الصاعقة ربما تزيد على ٥.٠٠٠ ، والجهة الشعبية ٣.٠٠٠ بالإضافة إلى مجموعات صغيرة ظهرت عام ١٩٦٧ ، وكان أكثرهم شهرة هو الجناح اليساري الذي انشق عن الجهة الشعبية عام ١٩٦٩ ويقودها نايف حواتمة ، وكذلك جهة التحرير العربية ، وجهة النضال الشعبية ، ومنظمة العمل لتحرير فلسطين .

لزيد من التفاصيل انظر : ولیم كاندت : سياسات القومية الفلسطينية عام ١٩٧٦ ،

ويدون شك كان أحمد الشقيرى الشخص الذى فقد ثقة الجميع ، نتيجة لحرب يونية ، لقد كشفت هذه الحرب الغياب شبه الكامل للعرب ، وبالتالي فقدوا التعاطف الدولى نحوهم ، وألقى كثير من الناس اللوم على أحمد الشقيرى ، اذ كانت السمة التى يتصف بها هى الكلام الغوغائى الخالى من أى معنى .

لم يوجد فى العواصم العربية من فكر فى نبذ هذا الرأى قبل هزيمة يونية ، فقد كان أحمد الشقيرى فى بيت المقدس وعندما بدأت الحرب هرب من أمام القوات الاسرائيلية ، وبعد هذا الموقف المخزى بسنة أشهر قدم استقالته واعتزل الحياة السياسية ، وآثر الاعتكاف فى قصر له ، كان قد بناء من قبل اثناء عمله كسفير للعربية السعودية . وتولى من بعده يحيى حمودة .

لقد كان من الواضح ان منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكنها القيام بمهامها وهى منفصلة عن المنظمات الفدائية الأخرى ، لقد تم تعيين الهيئة التشريعية من مائة عضو ، وهى تشرف على منظمة التحرير الفلسطينية ، وتم تخصيص نصف المقاعد فى المجلس الوطنى الفلسطينى فى شهر مايو عام ١٩٦٨ ، لمثلين للمجموعات الفدائية الرئيسية (٣٨ مقعدا لمنظمة فتح ، و ١٠ مقاعد للجبهة الشعبية ، و ٥ مقعدا خصصت لمثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطينى ، واتحاد الطلاب والعمل ، وقبل منتصف عام ١٩٦٩ اختار المجلس الفلسطينى ياسر عرفات كرئيس للجنة التنفيذية . وفى نفس الوقت استمر يحيى حمودة كرئيس للمجلس الوطنى الفلسطينى ، وفى شهر يونية عام ١٩٦٩ أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية قرارها بتحصيل « ضريبة التحرير » على الفلسطينيين فى أنحاء العالم ، وتعاونت الحكومات العربية فى تحصيل هذه الضريبة من الفلسطينيين المتواجدين لديها

(مثلاً ٦٪ من مرتب الفلسطينيين العامل بليبيا ، ٣٪ من العاملين الفلسطينيين في مصر ..) .

وبرغم كل الجهود المبذولة لاعادة تنظيم المنظمة الفلسطينية ، فانها ابتليت بالمازعات والخلافات ، لدرجة أن بعض فصائل الفلسطينيين حاولت القيام بانقلاب عسكري ضد رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات . علاوة على ذلك لم تستطع منظمة التحرير الفلسطينية الحصول على تعاون « الجبهة الشعبية » لتحرير فلسطين ، التي لم تكن مقتنعة بعدد المقاعد التي خصصت لها ، وتخصصت الجبهة الشعبية في القيام بأعمال عدوانية ينبذها الجميع ويستنكرها مثل اختطاف الطائرات .. والهجوم على المطارات .. واغتيال بعض الشخصيات .. ووضع المتفجرات في الأسواق والسينما والمسرح .. والتجمعات السكانية .. وعندها شكلت مجموعات فدائية في ابريل عام ١٩٦٩ بقيادة النضال المسلح الفلسطيني لكي تنسق عملياتها الفدائية ضد اسرائيل ، انسحبت الجبهة الشعبية من الموقف ، ورفضت هذا الأسلوب ، وظلت مقتنعة بأسلوبها البغيض .

ومن الواضح أن الزعماء الفلسطينيين الجدد لم يكونوا بمان من المرض العربي المزمع القديم ، فسرعان ما دب الخلاف بينهم ، وساد الصراع والتنافس فيما بينهم . وهي نفس السمات التي اتصف بها قادة العالم العربي حينذاك ، ورغم ذلك وداخل صفوف حركة المقاومة كانت منظمة فتح تمثل أهم عقبة ، وان كانت تبدو أنها بعيدة عن الصراعات والمشاحنات الداخلية ، وكان على رأس هذه المنظمة ياسر عرفات الذي طاف حول العالم في وشاح الرأس العربي الفلسطيني ، ونظارته السوداء وهو يتسم بالغموض ، وكانت

الدول تعامله كرئيس دولة ، على قدم المساواة — تماماً — مع رؤساء الدول ، ويشير دائماً حماسة الجماهير العربية باصراره العنيد على حتمية تحرير فلسطين واستمرار النضال ضد اسرائيل حتى النهاية .



٣ — مؤتمر الخرطوم :

وهكذا واجه عبد الناصر وحسين نتائج الهزيمة العسكرية ، فكما زاد الفدائيون ضغطهم العسكري بعد عام ١٩٦٧ أصبحوا أكثر تهديدا لكل من عبد الناصر وحسين ، ومن ثم كلما زاد اهتمام هذين الرجلين في التوصل الى تسوية عادلة مع اسرائيل — قبل فوات الأوان — حاولوا اخفاء الصراع الخفى بينهما وبين الفدائيين الفلسطينيين ، ويرغم كل هذا فان اسرائيل كانت ماتزال تصر على عنادها وموقفها المتشدد بعدم الجلاء عن الاراضى العربية التى تم احتلالها ، وفى نفس الوقت كانت الحكومتان — المصرية والأردنية — تأملان فى ان العمليات الفدائية تشكل ضغطا على اسرائيل لى تخفف قبضتها وموقفها المتشدد المتعنت اذ كانت الحكومتان تريان أن أية تسوية مع اسرائيل لن تكون مناسبة ولا يمكن رفضها بحجة أنها غير مقبولة للفدائيين .

وبالنسبة للدول العربية الأخرى (الجزائر وليبيا والعراق وسوريا) فالموقف بالنسبة لهم مختلف تماماً ، اذ اكتفت هذه الدول بالاعلان عن تأييدها التام للعمل الفدائى الفلسطينى . ولكن السؤال هل كان فى إمكان حكام بعض الدول العربية أن يأخذوا مكانة عبد الناصر فى الزعامة العربية ؟ بالنسبة للسوريين ربما يقال ان هذه اللعبة قد بدأت من قبل ، وقد أدت الى الحرب .

وبالنسبة للجزائر والعراق لم يكن لفيهما شيء يجسّرانه ، بينما كان السوريون معرضين لتقدم عسكري اسرائيلي في اراضيهم ، اذ كانوا يشجعون الفدائيين الفلسطينيين - تحت حمايتهم - بالقيام بأعمال عسكرية من اراضي لبنانية و اردنية على أمل أن يشكل هذا العمل ضغطا على اسرائيل .

وكانت الجزائر تعتقد أن المشكلة يمكن حلها بالوسائل الدبلوماسية ، اذ كان من الملاحظ أن كلا من الجزائريين والعراقيين وكذلك السوريين الذين انتهجوا سياسة اعلامية تتسم بالكلام والمزايدة والفوغائية دون تقديم أي عمل ايجابي ، معتقدين أنهم يمثلون هذه السياسة يخرجون عبد الناصر ، وبماكانهم أن يحلوا محله في قيادة العالم العربي وزعامته ، أو على الأقل بفصم عرى التحالف بينه وبين حسين ، وأن يجبروه على ترك القضية الفلسطينية ، وكذلك قضايا العالم العربي الأخرى .

ان الملوك المحافظين مثل : السعودية والكويت وليبيا ، كانت لهم وجهات نظر أخرى ، انهم كانوا يرغبون في توصيل عبد الناصر وحسين الى تسوية مع اسرائيل ، حيث كانت مجتمعاتهم الصحراوية التقليدية تفرض عليهم التعلق بخيالات سياسية للعالم الغربي اذ كانوا يرغبون في اخضاع المشكلة الفلسطينية لاعتبارات دينية وعرقية ، وقد اكتفوا بأنهم رفعوا شعار الدفاع عن الاسلام والمسلمين ، ومحاربة الكفار ، معتقدين أنهم يمثلون هذه السياسة يمكنهم أن يدفعوا العرب الى شن حرب ضد اسرائيل وفي نفس الوقت هم بعيدون كل البعد عنها ، وفي هذه الحالة هم مستعدون لتقديم الأموال اللازمة للفدائيين ، ويشجعونهم للقيام بمثل هذه الأعمال الفدائية الانتحارية ضد اسرائيل بدلا من توجيهها ضد الاردن .

لقد اثبت الواقع العربى أن مثل هذه السياسة لا طائل من ورائها ، خاصة بعد الاطاحة بملك ليبيا ، عندئذ تضاعفت حماسة الملك فيصل ، وتراجع فى سياسته السابقة ، وأدرك العرب المحافظون أن مساعدة الجمهورية العربية المتحدة بالأموال اللازمة لها لدعم اقتصادها ، وإعادة تسليح جيشها أفضل من السياسة السابقة ، اذ فى هذه الحالة ينشغل عبد الناصر بالاستعداد لحاربة اسرائيل بدلا من تكثيف هجومه على نظام الحكم المحلى ، وكانت النتيجة حدوث تقارب بين عبد الناصر والاتحاد السوفيتى لإعادة بناء النظام العسكرى المصرى ، كما ترتب على هذه السياسة حدوث تباعد بين الرجلين : عبد الناصر وحسين .

وواضح أن وجهات النظر العربية أصبحت متناقضة ، متضاربة بعضها مع بعض ، ومن المؤكد ظهور تقارب فى وجهات النظر العربية فى مؤتمر الخرطوم الذى انعقد فى نهاية شهر أغسطس عام ١٩٦٧ ، ومن ثم بدأت السياسة العربية تتبلور بشكل واضح ، اذ أمكن قيام تحالف بين كل من : عبد الناصر وفیصل وحسين حيث وافقت ليبيا والعربية السعودية والكويت على تقديم مساعدات مالية لكل من الأردن والجمهورية العربية المتحدة تعويضا لهما عن الخسائر التى منيتا بها فى حرب يونية عام ١٩٦٧ . وبلغ حجم الدعم ٣٩٢ مليون دولار فى السنة (يخص مصر ٢٠٠ هذا المبلغ) كما أن المشكلة فقدت أهميتها الآن بالنسبة لكل من مصر والسعودية خاصة بعد اتهام انسحاب القوات المصرية الباقية من كل الأراضى اليمنية ، دون التدخل فى شئون هذا البلد .

ولمى مؤتمر الخرطوم كان المجتمعون مازالوا لم يعطوا المقاومة الفلسطينية الأهمية المطلوبة ، ولكن قبل مرور ستة أشهر على مؤتمر

الخرطوم حدثت معركة الكرامة بالأردن ، وأبلى فيها الفلسطينيون بلاء كأيبطال عرب ضد إسرائيل ، وفى الأشهر الأولى بعد حرب يونيو ، كان الفلسطينيون مازالون مثل العرب الآخرين غى ذهول وغيوبة نتيجة لحجم الهزيمة العربية أمام إسرائيل !!

وبرغم هذا كان السوريون والجزائريون مازالوا يتحدثون عن إيمانهم بحتمية الاستمرار فى النضال ضد إسرائيل ويرفضون أية حلول سلمية ، ويتعدون عن شرك المفاوضات مع إسرائيل ، لدرجة أنهم أقنعوا مصر فى أروقة الأمم المتحدة بالعدول عن سياستها التى ترمى الى التوصل الى تسوية سلمية .

ولكن فى مؤتمر الخرطوم تمكن عبد الناصر وحسين من اقناع الفلسطينيين ينتقضهم الحل السلمى السياسى للمشكلة ، الذى تحدد بشعار « ازالة آثار العدوان » وبهذا يكون هناك فرق شاسع بين هذا القرار والموقف العربى فى { يونيو ، ومن ثم كان فى امكان العرب القاء اللوم على عبد الناصر وحسين اللذين بلغت بهما الحماسة فى ذلك اليوم حدا لا يمكن أن يوصف بحتمية تحرير فلسطين ، وبرغم هذا تفاضوا عن عقابها الآن . وأمكنهم الضغط عليها لتعديل هذا الموقف بأن يكون فى المرحلة القادمة : لا اعتراف ولا تفاوض ، ولا صلح مع إسرائيل .

ان التأثير النهائى لكل هذا لم يكن محددا ، بل كان مرنا الى حد ما ، انها الشئء المؤكد أن العرب ساعتها وجدوا الصياغة المناسبة التى تعكس القاسم المشترك ، والتى تمثل الحد الأدنى لموافقتهم الى حد ما ، مثلما فعلوا فى مؤتمر القاهرة فى يناير ١٩٦٤ ، الإبر الذى دفع ابراهيم ماخوس وزير خارجية سوريا أن ينسحب

من المؤتمر ، ويخزم حقائبه ، ويغادر أرض السودان متجها الى المطار ، حاملا حقائبه ، وعندما سألته الصحفيون الى أين أنت ذاهب ؟ أجاب الى أى مكان وإلى أى اتجاه تتجه اليه أول طائرة تصل أرض المطار !



٤ - الأردنيون والفدائيون :

بعد معركة الكرامة ، كان لابد أن تسعى اسرائيل للانتقام ، وأصبح التهديد مركزا ضد لبنان التي كانت تسمح للفلسطينيين بالعمل من داخل أراضيها ، والمجتمع اللبناني بكيانه الاجتماعى قابل للتمزق بسرعة امام ضغط اسرائيل عليه . وقد اتضح هذا بعد الهجوم العسكرى الاسرائيلى على مطار بيروت ، ومن ثم حدث تصادم عسكرى بين جيش لبنان الصغير والضعيف ، والفدائيين الفلسطينيين ، وتم التفاوض بين الجانبين فى عام ١٩٦٩ بواسطة عبد الناصر ، ولكن بحلول عام ١٩٧٠ تركز الهجوم الاسرائيلى على قواعد الفدائيين فى لبنان وأصبحت هذه المصادمات أمرا عاديا .

وفى الأردن كان الموقف أكثر خطورة حيث انتقد الملك حسين من قبل (سبتمبر عام ١٩٦٧) عمل الفدائيين الفلسطينيين ، وفى عشية معركة الكرامة التى حدثت فى ٢١ مارس عام ١٩٦٨ كان الملك حسين مازال يقف موقفا سلبيا منهم ، وكان مايزال يطلب من الفدائيين الحصول على ائنه بعبور نهر الأردن ، ولكن من الملاحظ ان الفدائيين الفلسطينيين بدأوا يتلقون المعونات المالية والتأييد التام من الجباهير العربية ، ولم يعد الراى العام العربى مقتنعا بموقف الملك حسين من موقفهم بالاستمرار فى عملياتهم الفدائية ، اذ كان

الملك حسين يدرك أن معركة الكرامة أعطت للفدائيين الفلسطينيين الحق في كل الحق في الاستقلال عن الأردن ، حيث كثف الفدائيون عملياتهم العسكرية داخل اسرائيل والضفة الغربية .

وكرر فعل قامت اسرائيل بالرد على أعمال الفلسطينيين مضاعفة تلت معركة الكرامة ، حيث قامت اسرائيل بضرب مدينتي أريحا وسولت بالقنابل . وترتب على ذلك حدوث تثبيط حماس حركة الفدائيين واصابتها بالشلل التام . ساهمت هذه الغارات في تصعيد التوتر على الجبهة العربية والأردنية الداخلية ، ومن ثم اشتد الصدام بين الطرفين : اسرائيل والفدائيين .

وبنهاية عام ١٩٦٨ كان الفدائيون الفلسطينيون يمثلون قوة سياسية مماثلة تماما للقوى السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ، اذ تمكنت المقاومة الفلسطينية من تنظيم صفوفها ، وطورت من هياكلها الادارية ، ونظمت قواتها المسلحة ، واسسلوب تمويلها وتسليحها وقيادتها وكذلك طورت الخدمات الاجتماعية بالاضافة الى تطوير التمثيل الدبلوماسي الدولي وكذلك طريقة تسيير مؤسساتها السياسية والدبلوماسية ، وكان الفدائيون يبنون دولتهم ، مبتدئين بمثل هذا العمل من داخل الأردن نفسها ، تماما مثلما فعل اليهود في عام ١٩٤٨ ، وقيام دولة اسرائيل من داخل فلسطين ولكن الأردن لم تكن بالشكل الذي اراده الفلسطينيون ، فبينما لم تكن الحكومة الأردنية قادرة على رفض شرعية المقاومة ، بحثت بكل الطرق الممكنة الحد من ازدياد نفوذ قوة المقاومة الفلسطينية والحد من انتشارها وتأثيرها داخل الأردن ، حيث حدثت أول مواجهة بين الطرفين : المقاومة الفلسطينية والحكومة الأردنية في نوفمبر عام ١٩٦٨ عندما قبضت السلطات الأردنية على عدد قليل من زعماء الفدائيين الذين ارتكبوا مخالفات ، وان كانت هذه

المخالفات بسيطة ، ولكن أرادت حكومة الأردن أن تختبر قوة العمل
الفدائي ولكي تكون مثالا يمكن تطبيقه لاحقا ، وجرت مفاوضات
بين الطرفين تمخضت عن مطالبة الفدائيين الحصول على حكم ذاتي
سياسي وعسكري لكي يكون بالتالي تعاون بينهم وبين الجيش
الأردني رافعين شعار « لا غالب ولا مغلوب » وهذا يذكرنا بالحرب
المدنية اللبنانية من عشر سنين مضت .

وفي الحقيقة ان هذا شعار يصف العلاقة بين الحكومة
ورعاياها ، لقد كان هذا شعارا شاذا بدأ منذ عام ١٩٤٨ ، فهل
كان الفلسطينيون أردنيين أو لا ؟ حقيقة كانت مصالح الجانبين
متعارضة بطريقة واضحة ، ورغم هذا كان حرص الملك حسين
وياسر عرفات على تجنب حدوث صدام بينهما ، فما زال كل منهما
يحتاج الى الآخر كقناة للاتصال بأطراف أخرى خارجية محددة ،
وكدرع ضد أي هجوم من أية جهة معينة ، وكل منهما اعتمد على
التعاون الوثيق مع عبد الناصر ، كل منهما كان يرى الطرف الآخر
كحليف له لوقت ما ، أي تحالف ضد إسرائيل في وقت ما . والأكثر
من ذلك لم يأمل أي طرف منهما أن بهزم الآخر دون أن يسبب له
مشكلة ، بحيث لا يبعد الجماهير الفلسطينية التي لم ترتكب خطأ
بمن فيهم هؤلاء الذين يمثلون ٦٠٪ من القوة العاملة للجيش الأردني
نفسه ، علاوة على ذلك لم يكن لدى زعماء منظمة فتح وكذلك معظم
قيادات المنظمات الفلسطينية الأخرى الرغبة في أن يحكموا الأردن
بل لم يجدوا الفرصة لإعلان هذه الرغبة لأنهم يدركون يقينا أنهم
لو فعلوا ذلك فان مثل هذا العمل يمتص الاهتمام والنشاط المطلوب
للحرب ضد إسرائيل ، وبدون الحماية الأمريكية التي يتمتع بها
الملك حسين ، فانهم سوف يكونون جبهة مفتوحة للهجوم الاسرائيلي ،
والى جانب ذلك لا ننسى ان المنظمات الفدائية كانت منقسمة على
نفسها لدرجة أنه بدون الملك حسين فالأردن سوف يكون مستنقعا
للفوضى والقتل .

ومن وجهة نظر الملك حسين ، فإنه كان يعتقد أنه سيأتي يوم يحسم فيه النزاع مع الفدائيين ، ولكن بعد أن يكون قد توصل الى اتفاق مع اسرائيل على عودة الاراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، فإن هذه لو حدثت ستكون لعنة للفدائيين ولكنها نعمة لكثير من الفلسطينيين المتعطشين لانهاء الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية ، فلو قام الفدائيون بمعركة ضد اسرائيل ، فإن الملك حسين سيجدها فرصة طيبة لكسب انتصار سياسى وعسكرى حاسم عليهم . . ووضعت وحدة المظلات المعروفة بالوحدات الخاصة على أهبة الاستعداد لمثل هذه المناسبة ، ولكن حتى يحين الوقت لحدوث الصدام ، فإن الملك حسين يكون قد فضل معركة أكيدة على حدوث معركة مفترضة من المحتمل أن تحدث .

وبرغم تقدير كل من الملك حسين وياسر عرفات فقد حدثت المعركة الضاربة بين الطرفين فى سبتمبر عام ١٩٧٠ دون أن تلوح فى الأفق أية بادرة لحدوث تسوية مع اسرائيل ، فقد كان الفدائيون الفلسطينيون — دون النظر الى المجموعة التى ينتمون اليها — يتصرفون بطريقة مثيرة حيث كانوا يركبون عربات الجيب الخاصة بهم ويطوفون بها حول عمان وهم شاهرون أسلحتهم المحشوة بالذخيرة ، بل أكثر من هذا لجأوا الى نهب وسلب المحلات وممتلكات الأفراد ، وأحيانا الأجانب ، وكانوا يداهمون المنازل ويغتصبون ما بها من ممتلكات منتهكين كل الحرمات ، كما أنهم لم يلتزموا بقوانين المرور ، فهذه المركبات كانت تسير بدون ترخيص من وزارة الداخلية، ويرغضون الوقوف فى مراكز التفتيش ، فقد ركبهم الكبرياء والغرور ونسوا دورهم ضد العدو اسرائيل ، وأصبح تواجدهم داخل عمان بعيدا عن نقاط المواجهة مع اسرائيل وعن أرض المعركة الحقيقية . وفى نفس الوقت كانوا يتحدثون — بتصرفاتهم — نظام وقوانين المملكة الأردنية .

وبحلول عام ١٩٧٠ ساد الجيش الأردني سخط شديد ، والذين أدركوا أن العمليات الفدائية ضد إسرائيل كانت عملاً فاشلاً ، أنهم لم يتواجدوا في الأراضي المحتلة ، ولم يحدث سوى بعض الأضرار الثانوية البسيطة للدوريات الإسرائيلية على الحدود حيث كان مسعاهم من أجل قيام دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية الموحدة (المسلمين والأقباط واليهود) وحتى هذا الشعار لم ينل رضا السكان الاسرائيليين .

اذ كانت دوائر اليسار الاسرائيلي والحمائم توافق على هدف الفلسطينيين القاضي باقامة دولة لهم ولكن ليست على أرض اسرائيلية ، وعلى ضوء ذلك فإن الفدائيين يرفضون أية محادثات للتسوية كالتى كان حسين يسعى اليها .

لقد ترتب على الفوضى التى سادت الفصائل الفلسطينية نتائج أخرى أكثر خطورة من سلوكهم وتصرفاتهم داخل العاصمة عمان ، حيث لجأت الاقلية المتطرفة ، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى أن ينتهجوا عملاً طائشاً قلب كل الحسابات والموازن .

لم يعترف جورج حبش زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمنطق ياسر عرفات بضرورة التعاون مع الحكومات العربية الحالية لأن من الضروري على كل من حكومات : السعودية والكويت ولبنان والأردن أن تعتمد على الولايات المتحدة ، بالرغم من أنهم غير راضين عن سياسة إسرائيل . بينما جبهة تحرير فلسطين كانت ترى انه لا مناص من أن يكون الطريق الى تل أبيب من خلال عمان ، كما قاطعوا منظمة التحرير الفلسطينية البيروقراطية التى تعمل ضد الثورة . وبرغم هذا فقد وافقوا على المشاركة فى القيادة

الموحدة للثورة الفلسطينية ، كما تشكلت لجنة بعد الضغط على الأردن — فى فبراير عام ١٩٧٠ — من أجل تنسيق العمليات العسكرية ، وليشاركوا فى اللجنة المركزية للمقاومة الفلسطينية التى تألفت فى شهر يونية التالى وبرغم هذا فقد احتفظوا بحقهم فى حرية التصرف والممارسة ضد اسرائيل مثل (خطف الطائرات ، والهجوم على المطارات ..) دون الاهتمام بوجهة نظر اسرائيل ، ولذا كان هدفهم فى الاشتراك فى اللجنة المركزية هو الضغط على زملائهم فى اللجنة لى ينضموا اليهم .

لقد كانت منظمة فتح والزعماء الآخرون يأملون فى وحدة مجاطة بكل التكاليف ، لقد اغمضوا أعينهم عن الموقف المتردى الذى تمر به القضية الفلسطينية على أمل استعادة الموقف وتوحيد الصفوف ضد العدو الاسرائيلى وكذلك الملك حسين ، وكانت برغم التحذيرات — للجبهة الشعبية — السبب فى مواقف محرجة نفسية وسياسية لمنظمة فتح بسبب الأعمال التى كانت تقوم بها .

لقد بات التدهور سيئاً فى أحداث يونية ١٩٧٠ ، حادث اطلاق النار ، ومن ثم حدثت صدامات بين الفلسطينيين والجيش الأردنى استمر لمدة أربعة ايام ، وحدثت مئات الاصابات وأعلن الملك حسين وعرفات عن اتفاق مشروط لوقف اطلاق النار ولكن الجبهة الشعبية رفضت الاذعان لهذه الشروط ، وقامت الجبهة بفرض الحصار حول فندقين ووضعوهما تحت سيطرتهم حيث وضعوا عشرات من الضيوف الانجليز والأمريكان والالمان الغربيين كرهائن بل هددوا بنسف الفندقين ، وطالبوا الملك حسين بطرد العديد من ضباط الجيش البارزين بمن فيهم عم الملك حسين نفسه ناصر بن جميل قائد أركان ، وابن عمه زايد بن شاكى ، وأن تحل القوات الخاصة (وحدة المظلات) ، ودون مقدمات أعلنت منظمة فتح انضمامها الى موقف الجبهة الشعبية والمطالبة بتحقيق هذه

المطالب ، واستجاب الملك حسين لهذه الضغوط وسرح الضباط المذكورين من الخدمة .

ثم أصدر الملك حسين قرارا بتشكيل وزارة جديدة لكي تتصدى لأعمال المقاومة الفلسطينية ، وتم التوصل الى اتفاق عام بين الطرفين لوضع قواعد العمل في المستقبل في ١٠ يوليو تحت اشراف لجنة مصالحة عربية تقضى بوقف ممارسات أعمال الفلسطينيين التي تسبب قلقا للحكومة الأردنية ، مقابل وعد من الأردن بعدم اتخاذ اجراءات تعسفية ضد مصالح المقاومة .

ولقد كانت مساومة غير عادلة بين الطرفين ، مما جعل المنظمة تناشد السكان الفلسطينيين تأييدها في موقفها ، فان أعمال جورج حبش بكل عنفوانها في القدس كانت أكثر تأثيرا وإيجابية من تلك التنازلات التي أجبر على قبولها ياسر عرفات من الملك حسين وقواد الجيش الذين اعدوا المسرح لأحداث سبتمبر ..

ولنا أن نتساءل ، لماذا تمكنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من أن تمارس مثل هذه الأعمال ضد المصالحة مع الأردن لغالبية الجماعات الفدائية ؟ والسبب لخصه أحد رفاق ياسر عرفات : « اننا لم نكن راغبين في التخلص من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، ولكن من المستحيل عمليا أن توحد هذه المنظمات الفلسطينية الفدائية في الوقت الراهن وتكون إحدى الدول العربية مؤيدة لهذا التجمع ، فبدلا من أن تصبح اللجنة المركزية للمقاومة الفلسطينية بمثابة برلمان ينعكس فيه كل الخلافات والنزاعات .. ويكون ياسر عرفات نائبا عن أكثر من نصف الشعب الفلسطيني ، وكان لزاما عليه أن يتعامل مع الجبهة الشعبية المدعومة من إحدى الدول العربية الغنية .



٥ — حرب سبتمبر الأهلية :

أن عدم نشوب حرب شاملة بين الجيش والفدائيين في يونية يرجع ذلك الى أن الملك حسين تمكن من كبح جماح قواته من البدو، فربما استغرقت الاهانات التي حدثت من قبل جورج حبش فضلا عن اقتحام الفنادق وطردهم النزلاء ، ربما يكون كل ذلك استغرق وقتا من أفكار الملك حسين على الرغم من أن هناك عناصر معينة كانت تنتظر مجرد إشارة منه ، فعلى مدى عامين ، تحمل الملك حسين الكثير من تصرفات القوات الفلسطينية المتعجرفة ، لقد اخطأ التوتر السياسي عن كثب بالاختلافات الاجتماعية بين رجال ذوى كرامة قبلية ، تم تدريبهم في معسكرات الجيش الانجليزي وكل حياتهم قائمة على خدمة التاج الهاشمي حيث الأمانة والاخلاص والتفانى فهم شباب جندوا أنفسهم لخدمة الملك حسين .

في أعقاب أحداث يونية — كانت خطة روجرز Rogers في عمان والتي سارعت بحسم الموقف بين الجيش الأردني والفدائيين بتأييد التسوية السلمية مع اسرائيل ، ووضع عبد الناصر جزءا من الأساس الذي كان حتى عام ١٩٧٠ ، يقضى بأنه في حاجة ماسة لأي مخرج من هذا الموقف المتوتر مع اسرائيل بدلا من التراشق بالمدفعية عبر قناة السويس ، بالإضافة الى الغارات الجوية بين الجانبين ، لقد طرح عبد الناصر على رفاقه العرب في مؤتمر قمة الرباط في ديسمبر عام ١٩٦٩ تقديره للموقف مع اسرائيل ملوحا بما اذا كانت الدول العربية تؤيده في موقفه ، لقد طلب منهم اما تأييده في موقفه ، واما توضيح موقفهم ، فحول النفط الثرية حتى ليبيا الثورية ، سحبت أقدامها من المساهمات المالية المفروضة عليها .

وفي نفس الوقت أعلنت سوريا والعراق اعلانات شبيهة مألوفة من الناحية الحربية ، ولكنها لا تعبر عن التزامات حقيقية ،

والوحيد الذى تطوع بارسال قوات حربية كبيرة الى الجبهة هوارى بومدين رئيس الجزائر ، وان كانت رغبته مرهونة بقبول عبد الناصر هذه المساعدة من عدمه . لقد أدرك عبد الناصر أن موقف الاقطار العربية غير جاهزة لأن تحارب ، وعلى هذا فان عبد الناصر سيتخذ قراره على مسئوليته ، لقد كانت النغمة حربية ، وان كان لا توجد وسيلة حربية يمكن اقرارها ، والشئ الذى يمكن فعله هو السلام ، لقد خرج عبد الناصر من الجلسة وقد تبعه ياسر عرفات ، وعبد الخالق حسونة السكرتير العام ، وانتهى المؤتمر فى اليوم التالى وهو يتخبط فى الفشل التام . لقد قاطعت كل من سوريا واليمن الجنوبي والعراق الجلسة النهائية ، لم تتمكن الوفود من الموافقة حتى على صبغة بيان رسمى ، لقد غاصت القمة العربية فى مشاكل جديدة ، ورغم ذلك كان هذا يتلاهم وهدف عبد الناصر .

لقد وضحت كل المناورات أمام عبد الناصر فى مؤتمر الرباط وعلى هذا فقد أعلن فى ٢٣ يوليو قبوله خطة روجرز ، تلك الخطة كما اقترحتها وزارة الخارجية الأمريكية ، والتي تدعوا الى تجديد وقف اطلاق النار ، واعادة جهود الدكتور جارينج Dr. Jarring الوسيط الدولى للأمم المتحدة بهدف الترتيب لتحقيق قرار مجلس الأمن عام ١٩٦٧ ، ومن الواضح - نتيجة للمناقشات السرية - أن هناك سببا للاعتقاد أن الشروط يمكن قبولها فى الجمهورية العربية المتحدة ، والأردن واسرائيل ، ويمكن العمل بها ، فقد كان الأردن هو الدولة التالية لقبول خطة روجرز ، وكذلك اسرائيل بعد ذلك بأسبوعين ، لقد بدأ وقف اطلاق النار ، ومن الواضح أن الحكومات المعنية كان غنى ذهنها أيضا وسبل للتعاون مع الفدائيين .

كان زعماء الفدائيين غنى حالة من الانزعاج ، لقد كبج ياسر عرفات جماح نفسه من انتقاد الملك حسين وعبد الناصر بالاسم ،

ولكنه استنكر بقوة المستسلمين ، وأعلن في حشد من الفلسطينيين
الثائرين أنه يجب عليهم أن يعدوا فرق المقاومة لتقبل خطة التسوية
مع إسرائيل بكل الوسائل الممكنة ، ولكن الأعضاء الأقل مرتبة من
الفدائيين هاجموا عبد الناصر مباشرة ، وعندما بدأ « صوت
أذاعة فلسطين » الذى يذاع من القاهرة بتسهيلات من الحكومة
المصرية فى مهاجمة سياسة عبد الناصر ، أغلق المحطة نهائيا ،
لقد نشر هذا القرار على نطاق واسع ، وكان يعنى لكل من يهمهم
الأمر أن شرخا رئيسيا حدث فى الموقف ، تلا ذلك أشارات ، فصل
من العمل ، وتهريب الأموال والمؤن من مصر الى مجموعات المقاومة
فى قطاع غزة ، ونقل الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين رئاسته من
القاهرة الى عمان ، واتهام السلطات المصرية بإبعاد ١٥٠ طالبا
فلسطينيا والقبض على الآخرين .

وفى وسط هذه التوترات المتصاعدة ، ضربت الجبهة الشعبية
لتحرير فلسطين ضربتها فى مدة ثلاثة أيام بدءا من ٦ سبتمبر ،
اختطفت الجبهة الشعبية ٤ طائرات يملكها الغرب أجبرت ثلاث
طائرات منها على الهبوط فى الأراضى المحررة قرب مدينة الزرقا
فى الأردن ، واضعة مئات من المسافرين كرهائن داخل الطائرات .

كان رد الفعل الخارجى غاضبا ، كما تخرج بشدة موقف العديد
من الحكومات(٤) لقد علقت غالبية المجموعات الفدائية غير الراغبة

(٤) اختطفت طائرتان الى الزرقا يوم ٦ سبتمبر ، وفى اليوم التالى
أجبرت طائرة ثالثة (بان أميركان Pan American) رقم ٧٤٧ على الهبوط
فى بيروت أولا حيث تم تزويدها بالوقود رغم أنف السلطات اللبنانية ، ثم
انجحت الى القاهرة حيث أطلق سراح المسافرين ، ثم بعد ذلك نسفت الطائرة
على ممر الطائرات أمام أعين السلطات المصرية العاجزة أيضا ، وفى اليوم التالى
عندما أعلن عن هبوط طائرة رابعة تم اختطافها ، رأت السلطات المصرية
إغلاق المطار فى وجهها حتى لا تورط السلطات المصرية نفسها فى مثل هذا
العمل ، وأخيرا هبطت الطائرة فى الزرقا لتنضم الى الطائرتين الآخرين .

فى أن تلطخ نفسها بهذا العمل عضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فى القيادة المحددة للثورة الفلسطينية ، ولكن هذا قليل لم يلاحظه أحد .

أدرك بقية العالم أثناء خطف الطائرات أنه هو العمل الوحيد للارهابيين الفلسطينيين . فى تلك الأثناء تسلل جورج حبش فى زيارة تم تحديدها لكوريا الشمالية لدراسة الاستراتيجية الثورية لكيم صانج الثانى Kim Il Sung فى محاربة الاستعمار .

لقد بدا الملك حسين فى موقف غير لائق ، فعلى بعد ٢٠ ميلا فقط من قصره فى عمان ، وعلى الأرض فى مدينة الزرقا ، وقفت كتيبة من القوات الأردنية فى دائرة واسعة فى مواجهة الفدائيين التابعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذين كانوا مكلفين بحراسة الطائرات يهددون بتدميرها بمن فيها من ركاب عند أول حركة عدائية من الجيش ، وتراجع الجنود بعد عدة أيام ، وأطلقت الجماعات الفدائية معظم ركابها ، ولسكنهم خطفوا ٥٤ آخرين ، وتم وضع الألغام فى الطائرات بعد ذلك .

هل كان الملك حسين ينتظر مثل هذه الاثارة ؟ ويتبادر الى الذهن سؤال : هل كان الملك حسين هو المخطط لهذه المذبحة الفلسطينية ؟ وهل كان جمال عبد الناصر يشاركه هذه المؤامرة ، على اعتبار أنهما يتوقعان من الفصائل الفلسطينية معارضة مقترحات روجرز ؟

وجدير بالذكر أن عبد الناصر لفت نظر الملك حسين الى أن عرشه بات مهددا بالخطر ، ومن ثم حاول الاثنان اقناع سليمان النابلسى بأن يتولى رئاسة الوزارة الأردنية فى الوقت الراهن .

ومن المعروف أن سليمان النابلسى كان من أنصار التيار الناصرى ، وسبق له أن تولى منصب رئيس الوزراء لمدة ستة أشهر

عقب حرب السويس ١٩٥٦/١٩٥٧ الى أن أقاله الملك حسين ، من منصبه امثالاً لسياسة أمريكا فى المنطقة ، والآن هل بإمكان سليمان النابلسى الراديكالى ، كبير السن أن يواجه الأحداث ، ويحقق خطة روجرز ، ويكسب تأييد الفلسطينيين الى جانبه ؟ وان كان هذا يبدو بعيد المنال الآن فقد أخبر كلا من الملك حسين وعبد الناصر أن بإمكانه أن يفعل ذلك .

كان الملك حسين فى موقف لا يحسد عليه ، انه لا تزال سياسته تتسم بالمناورة ، ويأمل أن يكسب الى صفه فصائل الفدائيين ، وفى نفس الوقت يلتزم بتنفيذ خطة روجرز ، ولكن السؤال الآن ، هل سيقف عبد الناصر الى جانبه يشد من أزره ؟ فمازال عبد الناصر بعد هذه الأحداث المتناقضة التى مضت ، متشككا فى موقف وسياسة الملك حسين بغض النظر عن موقفه التكتيكى قبيل ٥ يونية عام ١٩٦٧ ، فقد كان عبد الناصر فى احتياج اليه — فى هذا الوقت — ليكون بمثابة همزة وصل بينه وبين واشنطون ، ولكن من الملاحظ أن عبد الناصر لا يحتاج الى تأييد الملك حسين لسياسته بعد التوصل الى تسوية مع إسرائيل .

ولكن الملاحظ أن الملك حسين لا ينسى الموقف التراجيدى الذى حدث أثناء حرب يونية ١٩٦٧ ، فلقد كان الملك حسين مجتمعا مع عبد الناصر عندما وصلت اليه أنباء ثورة فى ليبيا ؟ وأخفى عبد الناصر هذه الأخبار عن الملك حسين .

وصرح الملك حسين فيما بعد للصحفيين أنه لن ينسى هذا الموقف أبداً ، اذ أخفى عنه عبد الناصر تلك الأخبار الأولى لثورة ليبيا والاطاحة بملك عربى .

وفي ١٥ سبتمبر وقعت القيادة الموحدة للثورة الفلسطينية والحكومة الأردنية ، اتفاقا جديدا بين الطرفين ، وقد اضطرت الحكومة الأردنية الى قبول هذا الاتفاق بكثير من التنازلات للفدائيين الذين بدأوا يتراجعون عن موقفهم الى حين من الزمن ، وفي ١٩ سبتمبر أصدر الملك حسين قرارا بالاستجابة الى مطالبهم بتطهير عام للقوات المسلحة ، مما جعل الملك حسين مجرد سلطة اسمية فقط مما جعلهم يتوقعون خضوع الملك حسين لهم بدون استخدام القوة ضدهم ، ويعتقدون كذلك أنه يمثل هذه السياسة يقوضون سياسته نحو اسرائيل ويخضع لهم تماما .

وفي الواقع كان هذا موقفا تكتيكيا للملك حسين فلم يكن مستعدا لأن يسمح لسلطته أن تنزلق بعيدا دون التوصل الى تسوية مع اسرائيل بفض النظر عن رفض الفصائل الفلسطينية لهذه السياسة . ولمواجهة الموقف داخل الأردن أعلن الملك حسين تعيين حكومة جديدة برئاسة الجنرال محمود داود واختار كل أعضاء الوزارة من ضباط الجيش ، معلنا حالة الطوارئ ، وساد الشك والريبة جميع الأطراف داخل الأردن ، وتوقعوا حدوث كل شر من قبل الملك حسين ، وبدأت حالة من التأهب ، وبدأ الصدام وشيك الحدوث ، ففي صباح اليوم التالي انفجر الموقف بين الفصائل الفلسطينية بصفة عامة والفدائيين بصفة خاصة ، واستخدم الجيش الأردني الدبابات والمدافع ، والبنادق الرشاشة ، وكذلك القنابل اليدوية وبرغم هذا كان الفلسطينيون مسيطرين على الموقف وشمل القصف كل مواقع الفلسطينيين ، حتى العشش في الأحياء المحيطة بعمان وهي المزدحمة باللاجئين .

وفي مدينة الزرقا حدث إطلاق المدافع والبنادق الآلية ، حتى القنابل اليدوية ، وبرغم كل هذا كان الفلسطينيون يسيطرون على

مدن الشمال (جرش وسولت وأزبد) وحاول الجيش الأردنى
انقاذ هذه المدينة من سيطرة الفلسطينيين .

والدهش أن القوات العراقية وقوامها ما بين ٢٠ ألفا الى
٣٠ ألف جندى قد تمركزت فى الأردن بهدف حماية المقاومة
الفلسطينية ، وبرغم هذا وقفت هذه القوات تشهد هذه المذبحة
غير المتكافئة دون أن تحرك ساكنا ، ولكنها فجأة تراجعت الى
الخلف تاركة مواقعها دون أن تقوم بأى عمل .

والسؤال الآن : هل تراجعت هذه القوات نتيجة نصيحة من
قبل السوفيت ، أو نتيجة أوامر أصدرها الجنرال التكريتى ،
الرجل الثانى فى النظام العراقى ؟ فقد أصدر أوامره لهذه القوات
بالوقوف موقفا سلبيا ، مما جعل زملاءه يلقون عليه باللوم ويبعدونه
عن موقعه فيما بعد .

ومن ناحية أخرى تلقى الفدائيون مساعدة من سوريا ، وذلك
بوصول طابور مسلح عبر الحدود قرب مدينة أربد ، وحارب هذا
الجيش بشجاعة ضد الأردنيين ، وادعت سوريا أن هذه القوات
ما هى الا وحدات جيش التحرير الفلسطينية فى حين أصر الأردنيون
على أن هذه القوات هى قوات سورية ، ولكن الملاحظ أن هذه
القوات انسحبت بعد عدة أيام من مواقعها سواء كان ذلك بسبب
تحذيرات اسرائيلية أو أمريكية أو بناء على نصيحة سوفيتية أو
معارضة أردنية كان لها تأثير قوى ، لكنها لقيت قبولا من الفلسطينيين
المدافعين عن مدينة أربد .

وأخيرا وصلت هذه الحرب الأهلية الى نهايتها عن طريق
المفاوضات التى جرت فى القاهرة ، اذ دعا عبد الناصر الى حتمية
عقد مؤتمر قمة عربى طارئ لوقف نزيف الدم الفلسطينى ، واستمر

هذا المؤتمر ثلاثة أيام لترتيب وقف إطلاق النار بين الجانبين ، ووافق كل من ياسر عرفات والملك حسين على وقف إطلاق النار فى يوم ٢٥ سبتمبر ، وتلا هذا القرار توقيع اتفاقية أكثر تفصيلا وقعت بعد يومين ؛ مما كان سببا فى انقاذ الفدائيين من مذبحة أكبر ، اذ كان يقدر عددهم بحوالى ٢٥ ألف جندى ، بالمقارنة بالجيش الأردنى الذى يقدر عدده ما بين ٦٠ ألفا و ٧٥ ألفا ، وكان عدد القتلى من الجيش الأردنى أكثر من قتلى الفلسطينيين ، برغم التفاوت الواضح بين قوة التسليح وكذلك العدد بين الطرفين : الأردنى والفلسطينى .

وكانت تقديرات الهلال الأحمر الفلسطينى هى ٣٦٥٠ قتيل ، و ١١٥٠٠ جريح فلسطينى بمن فيهم الكثير من المدنيين ، وفى القاهرة عبر العديد من الزعماء السياسيين عن استنكارهم واشمئزازهم البالغ من تلك الأحداث التى تجرى بالأردن ضد الفلسطينيين ، والتى نفذت باسم وتحت اشراف الملك حسين نفسه ، وعلى هذا فقد أوقفت كل من ليبيا والكويت دفع أسهاماتها المالية للأردن ، السابق اقرارها فى مؤتمر الخرطوم منذ ثلاث سنوات مضت .

وقام الجنرال جعفر نميرى زعيم ثورة السودان باعتباره رئيسا للجنة المصالحة العربية التى تشكلت منذ بداية الصدام بالأردن فى شهر يونية حيث قام بزيارة الى عمان ، وعاد الى القاهرة ، وقدم تقريرا ، متهما فيه السلطات الأردنية بشن حرب إبادة ضد الشعب الفلسطينى .

وتحدث — كذلك — العقيد القذافى بطريقة مبهمه غامضة عن ارسال جيشه الى الأردن لدعم الفلسطينيين ، وان كان لم يوضح كيف يمكن وصول هذا الجيش الى هناك بالأردن ، كما قطعت

ليبيا علاقتها الدبلوماسية مع عمان ، كما ندد الملك حسين من جانبه بالجزارين السوريين وهجومهم الذي يتسم بالجبن .

حتى الرئيس عبد الناصر الذي كان يعمل جاهدا لتهنئة الأوضاع ، ويحفظ للملك حسين سمعته ، وجد من الضروري ان يحتج على سياسته وموقفه ، ويبعث اليه برسالة في ٢٥ سبتمبر موضحا موقفه ، وموجها اليه عدة اتهامات لا يمكن انكارها ، هذا في الوقت الذي لجأت فيه السلطات الأردنية الى عدم احترام قرار وقف اطلاق النار . . وعدم احترام كامل لكل العهود الصادرة من مجلس القمة العربي ، والتي كانت تتضمن خطة أردنية لتصفية المقاومة الفلسطينية . بالرغم من كل التصريحات من قبل السلطات الأردنية فان هناك سياسة أردنية يجري تنفيذها بهدف احداث مذبحة مخيفة تتنافى مع كل المبادئ العربية والانسانية .

وبرغم مناقشة الأبعاد الحقيقية لهذه المأساة بالنسبة للشعب الفلسطيني فان من الملاحظ أن المؤتمر لم يحاول أن ينتزع موافقة رسمية لالقاء اللوم على الملك حسين ، وأنه طلب عقد اجتماع في هيئة غير رسمية تتكون من ١٤ عضوا وكان زعماء الدول العربية يتابعون طريقا ملزما لأن يكون بطيئا في وضع نهاية للمذبحة ، لقد أرسل المؤتمر لجنة مراقبة سلام جديدة الى الأردن ، وهذه المرة يرأس هذه اللجنة « باهى الأدهم » رئيس الوزراء التونسي ، تساعده هيئة من الضباط العسكريين لملاحظة وقف اطلاق النار ، وبرغم كل الجهود المبذولة فإن العنف الحقيقي مضى حتى النهاية ، ولو أنه في الأشهر التالية نشبت معارك عنيفة بين الطرفين .

ويتبادر الى الذهن سؤال : من الذي كسب الحرب الأهلية ؟ وماذا تعنى هذه الحرب ؟ لقد كان العنف الدموي يثير ويقلق الرأي

العربى بكل شدة لأن الأسلوب الذى تمت به هذه المذبحة للشعب
اللسطينى ، التى تمت بطريقة مثيرة للرأى العام العربى ضد
شعب يدافع عن وطنه السليب .

لقد قام الملك حسين بقتل الفلسطينيين عام ١٩٧٠ أكثر مما
قتل موسى ديان منهم عام ١٩٦٧ . فان عدد القتلى فى الضفة
الشرقية أكثر من القتلى فى الضفة الغربية الواقعة تحت الاحتلال
الاسرائيلى ، وعلى هذا ماذا يمكن أن نتنبأ لهم لو عادوا يوما الى
السيادة الهاشمية ؟ (*) .

كان كثير من الشخصيات الفلسطينية بالضفة الغربية من تلك
الشخصيات البارزة الذين خدموا فى الدولة ودافعوا عن النظام
الهاشمى ، انهم الآن يجترون مرارة شعورهم^(٥) لدرجة أن كثيرا من
الشخصيات الفلسطينية فى الضفة الشرقية كانوا يفضلون أن
يعيشوا فى الضفة الغربية مفضلين وطأة الاحتلال الاسرائيلى عن
العيش فى كتف الحكم الهاشمى معرضين حياتهم لجيش الأردن .

(*) لا وجه للمقارنة بين تضحيات مصر من أجل قضية فلسطين منذ
عام ١٩٤٨ حتى الآن ، وما قدمته الأردن للقضية فى نفس الفترة .

(المترجم)

(٥) احدهم كان قدرى طوقان وزير خارجية أمبق ، غفى أثناء تشييع
جنازته فى نهاية فبراير ١٩٧١ انعكست الشكوك السياسية لهذه الأزمة . مات
طوقان بينما كان فى زيارة لبيروت ، وأعيدت جثته الى مدينة نابلس وكان
التابوت ملفوفا بعلم الأردن وهو يشييع الى مثواه الأخير ، ولكن عندما عبر
المشييعون الى الضفة الغربية المحتلة وضع العلم الفلسطينى بدلا من علم
الأردن ، وان كان الاسرائيليون لم يأملوا أن يلف التابوت بالعلم الاسرائيلى برغم
حضور الجنرال موسى ديان ليقدم واجب العزاء .

(صحيفة اللوموند فى ٢ مارس ١٩٧١)

وهنا تساءل الاسرائيليون مع انفسهم بلوعة وفزع ، اذا كان العرب يفعلون مع اخوانهم العرب مثل هذه الاعمال: التي تقسم بالعنف والوحشية ، اذن فماذا هم ناعلون معنا نحن الاسرائيليين اذا كانت لهم اليد العليا؟! وعلى هذا فما الحكمة من اعادة الضفة الغربية الى الملك حسين او الى اى زعيم عربى آخر ؟ لكل هذه الاعتبارات نقد بات واضحا ان الملك حسين قد اخطأ خطأ فظيما ، ولطخ بمثل هذه الفعلة الشنعاء رصيده السياسى ، وصارت حياته الى نهاية مظلمة .

لقد بقى الفدائيون كقوة برغم تخطيط الملك حسين للقضاء على حركتهم ، لقد اضطر الى وقف اطلاق النار قبل ان يتمكن جيشه من ان يبيد ضحاياه . فلو بقى بعض الفدائيين على قيد الحياة ، افلا يعنى ذلك انهم كسبوا الموقف طبقا للمستوى المعيارى المطبق فى المعارك بين حرب العصابات وجيوش مسلحة منظمة ؟ فقد صرح احد الضباط — قائد المدفعية — وهو ممتلىء غيظا قائلا لصحفى اجنبى : « لو اعطونا الاذن كنا سنظهر المدينة وبعدها لن يكون هناك فدائيون فى عمان » .

واضاف قائلا : « يجب علينا ان نستأصل المشكلة من جذورها والا فستظل المشكلة قائمة فى كل انحاء البلاد ومفروض علينا ان نواجهها مرة أخرى » (٦) . والاكثر غرابة — فى الموقف — ان الملك حسين اضطر الى قبول تحكيم الغرباء فى نزاع بينه وبين مجموعة من رعاياه ، كما انه اضطر عن طريق هؤلاء الغرباء ان يطرد حكومته العسكرية (٧) كما ان اتفاقية ٢٧ سبتمبر طبقت بكل جدية لتضع

(٦) Associated Press اسوسيتدبرس . عمان ٢٨ سبتمبر

سبتمبر ١٩٧٠ .

(٧) الجنرال داود رئيس الوزراء موجود بمسحة بليبيا ، اشارة الى رفض السلطة لسياسته .

قيوداً على حركة قواته المسلحة على أرضه ، بنفس القيود التي وضعت على حركة الفدائيين .

وفي ١٣ أكتوبر وقعت اتفاقية بين ياسر عرفات والملك حسين تحت حماية لجنة باهي الأضعف تحمل في طياتها اهانات أكثر حيث تنص على أن منظمات المقاومة الفلسطينية لها كل الحق في تمثيل الشعب الفلسطيني ، منكرة في نفس الوقت منزلة الملك حسين الحاكم الشرعي لمعظم سكان دولته ومتضمنة الاعتراف بياسر عرفات كمشارك له في السيادة . إلا أن كل هذا التعليل كان بسيطاً للغاية ، فالفلسطينيون يمثلون الأغلبية في الأردن منذ عام ١٩٤٨ ، وكانوا دائماً موضوع الضغوط الخاصة على الحكومة من كل أنحاء الوطن العربي من حين لآخر ، لقد نبذه خصومه لمخالفات أكثر اعتدالاً من إطلاق الرصاص على آلاف الفلسطينيين ، وهكذا وقف العرب من الملك حسين موقفاً لا يرقى إلى فعلته الشنعاء ، فقد كان كلامهم كثيراً وفعلهم قليلاً .

وبالنسبة للفدائيين الفلسطينيين ، فإن النقطة المهمة الجديرة بالتذكر ، أن من المنترض أن يكون عدوهم بالدرجة الأولى هو إسرائيل ، وليس الأردن ، وأن الدرس المستفاد من هذه الأحداث أن الملك حسين لم يستطع أن يقضى عليهم كقوة سياسية في الأردن ، بل أنهم يرومون أن تكون حياتهم هبة لتحرير بلادهم من هذا الاحتلال الإسرائيلي ، لأن حياتهم أصبحت أشبه بسكة في البحر داخل حدود تسيطر عليها إسرائيل ، وصارت حياتهم مهددة حتى من قبل اخوانهم الأردنيين والمفترض فيهم أنهم أبناء جد واحد ، وجيران لهم .

ان ما يهم كلا من الملك حسين والفدائيين ليس قدرتهم على الحصول على التأييد السياسي والدبلوماسي ، ولكن ما يهم كل طرف

هو السيطرة على مجريات الأحداث التي تجري بالأردن وبناء على هذه الافتراضات كانت تسير العلاقات بين الملك حسين والفدائيين .

ان صيغة التصالح التي بدت في صالح الفدائيين ، سرعان ما أسوء تطبيقها بعد أشهر ، ورغم أن هناك اتفاقاً بالعفو العام عن جميع السجناء فإنه بقي عدد كبير منهم رهن السجن ، وأيضا رغم الوعود بعدم الرقابة على مطبوعات المقاومة ، فان السلطات الأردنية كانت تصدر مقالات صحفية فتح بصفة متكررة ، أضف الى هذا أنه حسب صيغة التحالف فان حركة الزعماء الفلسطينيين يجب أن تتم بدون أية قيود ، ولكن ما كان يحدث هو العكس تماما لدرجة أن جورج حبش وبعض الزعماء الآخرين رأوا أن من الحكمة أن يبقوا بعيدا عن الأردن باعتبارهم القوى السياسية المحركة لكيان الدولة الفلسطينية ، والرأي العام بها ، ولكن زعماء المقاومة تلقوا ضربة قاصمة سببت لأعضائها أن يتحملوا ممارسة نقد الذات مقارنة بتلك التي حدثت لعبد الناصر بعد حرب يونيو .

ان مبادئ وطموحات الحركة تدعو الى التشكك ، اذ لا يوجد شخص يمكن أن يتنبأ — بنهاية عام ١٩٧٠ — بتطور المستقبل بالنسبة لمستقبل السياسة الفلسطينية ، وان كانت امكانية واحدة ساخرة طرحت نفسها على الأقل ، هي فقدان الثقة في الملك حسين لدرجة أن بعض الفلسطينيين أصبحوا أكثر ميلا في قبول تسوية مع اسرائيل بشرط أن يتخلصوا من الملك حسين نفسه .

* * *

٦ — وفاة عبد الناصر وميراثه :

ان من سخریات القدر أن جمال عبد الناصر مات وهو يعمل لحماية الملك حسين عدوه القديم ، وذلك على حساب الفلسطينيين اصدقائه القدامى .

لقد واجه عبد الناصر ازمت كثيرة ، ونجا منها منذ قيامه
بالثورة في عام ١٩٥٢ ، ورغم الكوارث كان عبد الناصر يعبر نجمه
في أفق العالم العربي باستمرار ، ففي الماضي كان دائما ينتهج
سياسة « الالتزام » التي لا يحيد عنها ، ولكن من الملاحظ الآن ان
موقفه من أحداث الأردن غير ملتزم بسياسته القديمة ، لقد رحل
جمال عبد الناصر وهو يحيط نفسه بغموض أسود ، بينما كان
غموضه في الماضي هو الذي يبلور سياسته طوال السنوات
الماضية . لقد كان يحرك الأحداث باستمرار ، ولكن حياته انتهت
بمؤازرة أعدائه على حساب أصدقائه وبذلك تناقض عبد الناصر
مع نفسه في آخر المطاف .

كان عبد الناصر بالنسبة للبعض ، الأمل المنشود لتحرير
فلسطين من المغتصبين اليهود ، كما كان أمل العالم العربي بتخاطة
من هؤلاء الحكام الرجعيين ، وسادتهم المستعمرين لهم (*) .

بينما كان بالنسبة للبعض الآخر ، هو الزعيم العربي الوحيد
القادر على تثبيت المجتمع العربي ضد الثورات والتقلبات
المستمرة خاصة في الأردن ، لقد اضطر الى صنع الاختيار
المستحيل .

ان العالم العربي تمكن من مشاهدة عبد الناصر ، وهو غير
قادر أو كاره على أن يوقفها ، وتمكن أيضا من مشاهدة الملك حسين
الذي كان حليفه المعترف به في اتون الدبلوماسية العالمية يعمل
عملا لا يؤدي في نهاية الأمر الا لخدمة إسرائيل .

(*) خطب وتصريحات عبد الناصر ، ج ٥ ، عام ١٩٦٤ - ١٩٦٦ ،
ص ٤٣٠ - ٤٣٥ المناقشات التي دارت مع الشهاب بطوان في ١٨ نوفمبر
عام ١٩٦٥ .
المترجم .

وعندما قبل خطة « روجرز » فمن المؤكد انه أدرك ان ذلك يتناقض مع سياسته ازاء الفلسطينيين في وقت لم يتمكن فيه من اسقاط الملك حسين ، بالقياس الى الفرضيات التي تقتضيها سياسته لاستعيد الارض المحتلة بفلسطين .

ومع ذلك فبعد خمسة عشر عاما من مناصرة الآمال الفلسطينية كان من السخف أن يجد نفسه مجبرا في الوقوف ضدهم ، حتى لو كان موقفه هذا مشوبا بالعطف عليهم ، لقد وضعت أزمة الأردن عبد الناصر عند مفارق الطرق ، وتحت ضغط هذا الموقف المتأزم مات عبد الناصر بنوبة قلبية في اليوم التالي لانتهاؤ مؤتمر القاهرة الطارئ .

وفي خلال سنوات الماضي عاش المنافسون لعبد الناصر من الزعماء العرب تحت ظلاله ، ووهما كانت العواقب لذلك ، فكانت لديه دائما مميزات معنوية تفوقهم باعتراف الجميع ، وكان عبد الناصر عاجزا في تحويل هذه الميزة الى نصر حاسم ، او حتى زعامة مصرية متزايدة .

واذا تجاوزنا عن ذكر الوحدة العربية الرسمية ، فقد كان عبد الناصر ولا يزال دائما يبدو محتفظا بالمبادرة مسيطرا على العدو ، وهذا امر يحتل المقام الاول في اتجاهاته السياسية ولكن في نزاعه مع الفلسطينيين بعد عام ١٩٦٧ لم يعد لهذه السياسة أي وجود .

وربما كان الانقلاب في الرأي الى نقيضه اقل خطورة مما ظهر ، اذ ربما كانت هيمنته الظاهرة في الماضي تبدو شيئا وهميا ، وعلى هذا فما الذي إنجزه عبد الناصر في احتكاكاته اللاتهابية مع الدول العربية ؟ فقد انهارت الوحدة مع سوريا ، وتحدها حزب

البعث ، وحرب اليمن كلفته الكثير من الأموال والأرواح ، ولم يكسب منها شيئاً يذكر ، وكذلك العراقيون لم ينل منهم شيئاً سوى المتاعب تلو المتاعب ، أما الملك حسين والملك فيصل فلا يزالان فى السلطة برغم جهودهم المضنية ضدهما .

ان كل ما تمتع به عبد الناصر من نجاحات أتى بالوعود ، والتهديد ، والتظاهر ، والنصب ، والافتراض على المصادر التى منحها له كل من الروس والأمريكان ، لقد نصب نفسه كقوة عظمى ، ولكن بدون أن يمتلك وسائل هذه القوة .

ان النجاحات والانتصارات التى أنجزها عبد الناصر بصفة أساسية فى الخمسينات ، جعلته سائراً فوق العادة لمدة طويلة ، حتى بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ ، ولكن بعد ذلك تركته يحمل عبء مشاكل كانت فى نهاية الأمر مهلكة .

يقال ان عبد الناصر كان يأمل لمصر ان تلعب دور بروسيا فى توحيد المانيا ، ولكنه لم يكن هو بسمارك ، فهناك فرق شاسع بين إمكانات الشخصيتين(*) .

بعد ذلك ورغم كل شيء فانه لا يمكن انكار ان عبد الناصر رجل ذو قوى شخصية ملحوظة ، ومهارات سياسية واضحة أيضاً فضلاً عن توافر كل مقومات الزعامة فيه ، ولم تكن غلطته انه ظهر

(*) استطاع بسمارك ان يوحد المانيا البالغ عدد ولاياتها اكثر من ٢٠٠ ولاية تحت شعار « لابد من توحيد المانيا بسياسة الحديد والنار » سنة ١٨٧٠ وبذلك وضع حدا للخلافات التى كانت بين هذه الولايات والتى استغرقت عدة سنوات من الجدل حول كيفية اتحاد الولايات الألمانية هذه ، ثم مضى بسمارك بعد ذلك فى بناء المانيا كدولة عظمى فى شتى المجالات ، قبل أن يخوض معترك التنافس الدولى ضد الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية . (لا الترجمة)

فى زمن سابق لأوانه ، وأنه امتلك جيشا أقل من الجيش البروسى ،
ورغم ذلك فإن المقارنة بين الشخصيتين صحيحة ، ماذا كان يقول
التاريخ عن بسمارك لو أن جيشه انتصر على النمسا عام ١٨٦٦ ،
ثم تقدم بطريقة ما ، لكى يخوض الحرب بتهور ضد فرنسا ؟ ما
كان إلا أن يباد فى موقعة سييدان عام ١٨٧٠ ، وأن ما فعله
عبد الناصر ما بين حرب اليمن عام ١٩٦٢ وحرب سيناء عام ١٩٦٧
كان شيئا رائعا(*) .

ربما كان رائد عبد الناصر الحقيقى فى واقع الأمر هو
نابليون الثالث ، رجل ذو طموحات لنفسه وبلده ، وعبد الناصر
حاول بكل الامكانيات أن يكون كل شىء بالنسبة لكل الناس ، فقد
أضعف رصيده الدولى من جراء كونه رجلا ذا حيل ، وذا مواهب
وذا مؤامرات ، وأخيرا يتبجح فى اختيار القوة ، متظاهرا بالشجاعة
العسكرية ، وهنا كانت الطامة الكبرى بالنسبة له لأنه لم يكن لديه
تقديرات حقيقية لقوته العسكرية .

وعلى النقيض من نابليون الثالث ، بقى عبد الناصر حيا بعد
هزيمته ، ولكنه استنفد رصيده من الناحية السياسية والشخصية

(*) لا يختلف اثنان على وطنية عبد الناصر المفرطة ، ولكن سياسته
الشمولية أتاحت لمستشاريه والمقرين اليه ، أن يجعلوه يحيد عن جادة
الصواب فى بعض السياسات والمواقف ، وكان من المفروض كما فعل بسمارك
عقب وحدة ألمانيا ١٨٧٠ أن يبنى مصر أولا فى كل المجالات ، ثم بعد ذلك
ينطلق للمد الثورى فى الوطن العربى ، عن قوة حقيقية وليس عن ضعف ، وقد
اجتمعت فيه صفتان باعتباره ذا طابع صانع بالاضضافة الى السلوك
العسكرى ، فجاءت سياسته مفتقرة الى المرونة فى بعض المواقف التى تتطلب ذلك ،
كما أن المحيطين به الذين وثق بهم ثقة مطلقة كانوا يمدونه بمعلومات غير حقيقية
ويذنبون له كل أعماله نفاقا ورياء .

(الترجمة)

لقد اهتزت صورته كثيرا في أعين الرأي العربي العام ، خاصة في أزمة سبتمبر عام ١٩٧٠ ، ووجه اليه لوم شديد نظرا لحجم الدماء التي سالت ، ومن ثم ارتفعت أصوات موجهة اليه النقد اللاذع فقال واحد منها :

« لقد استخدم عبد الناصر مهارته السياسية التي لا جدال فيها في ادانة نفسه والقاء المسؤولية على شخصه عام ١٩٦٧ ، وقادته مهارته عام ١٩٧٠ لأن يلبس نفسه رداء الخزي والعار ، ومهما كان نتاج هذا الامر فانه يتحمل مسئولية قتل عدة آلاف من الفلسطينيين » .

وفي مدة ثلاث سنوات قاد الشعب الذي يدعى أنه رئيس عليه أولا الي حرب هو غير مستعد لها ، ثم الى السلام وهم مخدوعون فيه ، وماتزال على أعينهم غشاوة ، اليس من الأفضل كثيرا بالنسبة له أن يختفى ويترك موقعه لغيره ؟ كان عليه ان يعي تماما ما قاله شارل ديغول : « ان الخداع لا يفيد » تلك كانت الكلمات التي يجب أن توجه لعبد الناصر عند النهاية الفعلية لحياته .

لقد كانت الصدمة القاسية والمشاعر الحزينة ، والدموع المنهارة التي تلت بها الشعوب العربية في جميع أنحاء العالم العربي نبأ وفاة عبد الناصر ، فقد محت هذه المشاعر الجياشة كل الانتقادات التي كانت تلقى على كاهل عبد الناصر ، حتى الفلسطينيون ، غلبهم الحزن ، لقد شوهد عبد الناصر في يومه الأخير كصانع سلام ، وهو الذي رفض أن يستريح في الأيام القليلة الأخيرة له ، لأن الصحافة اقتبست قوله : كيف أستريح ، والنساء والاطفال والرجال يموتون في الاردن ؟ نحن في سباق مع الموت » (٨) .

(٨) محمد حسنين هيكل : الأهرام في ٢٩ سبتمبر عام ١٩٧٠ .

وهكذا رحل شهيد القومية العربية .. لقد رحل عبد الناصر
يحظه الذى لا يمكن تصديقه .. داخل المقبرة ، يا لسخرية
القدر !

ان عبد الناصر — قبيل وفاته كان يخطط لتقديم خدمة حقيقية
للشعوب العربية أفضل بكثير من اطار القومية العربية ، فلو ان
عبد الناصر عاش لفعل هذا ، كان سيعطى دليلا آخر على عظيمته،
كان سيرسخ فى ذهن الجماهير العربية .. الوحدة العربية
الشاملة والمرتبطة بقوة ايمانهم للزعامة .. حتى لم تعد الناصرية
مثلا يحتذى به ، بل أصبحت ممارسة حقيقية للزعامة المصرية ...
لان عبد الناصر لم يتخل عنها فى احلك الظروف ولاخر مشوار
حياته .. وربما تساير الاسطورة نفسها شكل ايمان شعبى فى
بقاء دورة الحياة ، وذلك وفاء للعهد ، ولذكرى الزعيم الذى قاد
مسيرة الامة العربية ردحا من الزمن غير قصير ، ولكن برغم هذا
من الآن فصاعدا على الامة العربية ان تبحث لها عن بطل جديد .

* * *

الفهرس

٧	تقديم
٩	مقدمة المترجم
١٥	مقدمة المؤلف
								الفصل الأول : التجربة والخطأ — الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨ / ١٩٧٠
١٩	١ — مناهضة الاستعمار
٢٢	٢ — التحول الاجتماعي
٢٩	٣ — حزب البعث السوري والشيوعية
٣٢	٤ — اتحاد مصر وسوريا
٣٧	٥ — مصر والعالم العربي
٤٦	٦ — تغيير نى الخطط
٤٩	٧ — الانفصال السوري
٥٣	٨ — الأسباب الضمنية
٥٧	

صفحة

الفصل الثاني : الانفصال : سبتمبر ١٩٦١ - مارس

٦٣	١٩٦٣
٦٧	١ — ردود الفعل المصرية
٧٥	٢ — ردود الفعل السورية
٧٩	٣ — انشقاق حزب البعث
٨٢	٤ — حكومة بشير العظم
٨٥	٥ — عجز جامعة الدول العربية
٨٨	٦ — الانقلابات العسكرية العراقية السورية

الفصل الثالث : مفاوضات القاهرة مارس - أبريل

١٣	١٩٦٣
١٦	النظام السوري الجديد	١
١٠٢	محدثات الوحدة عام ١٩٦٣	٢
١٠٤	الاجتماعات السورية المصرية العراقية	٣
١١٨	الاجتماعات المصرية - السورية	٤
١٣٠	الجولة الأخيرة في المحادثات	٥
١٣٦	التفاوض من أجل الوحدة	٦
١٤٥	اتفاقية للموافقة	٧

الفصل الرابع : الانهيار ١٥١

١٥٤	١ — آثار الانهيار في سوريا والعراق
١٧١	٢ — انهيار البعث وعبد الناصر
١٧٧	٣ — المفاوضات العراقية السورية
١٨٠	٤ — نظام عبد السلام عارف

صفحة

● الفصل الخامس : الردة . قمة القاهرة . يناير ١٩٦٤ . ١٨٣

١ — عقد أول قمة عربية بين الملوك والرؤساء ... ١٨٧

٢ — أسباب أخرى لانعقاد المؤتمر العربي بالقاهرة ١٩٢

٣ — الدكتاتورية العسكرية ١٩٥

الفصل السادس : تحطيم القمة ٢٠١

١ — مصر والسعودية والمشكلة اليمنية ٢٠٤

٢ — مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ... ٢١٦

٣ — التحالف السوري — المصري ٢٢٢

٤ — العراق ٢٢٩

٥ — حرب الأيام الستة ٢٣٤

● الفصل السابع : محور عبد الناصر — حسين والمقاومة

الفلسطينية ٢٣٩

١ — النقطة الفاصلة ٢٤٤

٢ — حركة المقاومة الفلسطينية ٢٤٨

٣ — مؤتمر الخرطوم ٢٥٤

٤ — الأردن والفدائيون ٢٥٨

٥ — حرب سبتمبر الأهلية ٢٦٥

٦ — وفاة عبد الناصر وميراثه ٢٧٧

صدر في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ،
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ١٩٩٤
- ٢ - علي ماهر ،
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة ،
عبد السلام عبد الحليم ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة ،
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى ،
علية عبد السميع الجنزوري ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ ،
لمى المطيعي ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي ،
د . عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية :
د . علي بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،
د . محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية ،
محمود فوزي ، ١٩٨٧
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية ،
شكري القاضي ، ١٩٨٧

- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير ،
د. نبيل راغب ، ١٩٨٨
- ١٣ - اكلوبة الاستعمار المصري للسودان : رؤية تاريخية ،
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ١٩٩٤
- ١٤ - مصر في عصر الولاة ، من الفتح العربي الى قيام الدولة
الطولونية ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي ،
د. علي حسني الخربوطلي ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعي في مصر : دراسة
عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) ،
د. حلمي أحمد شلبي ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني ،
د. محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى في مجتمع القاهرة المملوكة ،
د. علي السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ،
د. أحمد محمود صبايون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد
زغلول وعبد الرحمن فهمي :
د. محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ، ج ١ ،
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر ،
جمال بدوي ، ١٩٨٨

- ٢٣ - التصوف في مصر إبان العصر العثماني ، ج ٢ ، أمام التصوف
في مصر : الشعرائي ،
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨ .
- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) ،
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩ .
- ٢٥ - المجتمع الاسلامي والغرب
تأليف : هاملتون جب وهارولد بويرن ، ترجمة : د . احمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩ .
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة ،
د . سعد اسماعيل علي ، ١٩٨٩ .
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ،
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ،
١٩٨٩ .
- ٢٩ - مصر في عصر الاخشيديين ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩ .
- ٣٠ - الموظفون في مصر في عصر محمد علي ،
د . حلمي احمد شلبي ، ١٩٨٠ .
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكري القاضي ، ١٩٨٩ .
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمى المطيعي ، ١٩٨٩ .

٣٣ - مصر وثقافتها البعثية الأخرى : نظرة على الأوضاع
الراهنة ورؤية مستقبلية ،

د. خالد محمود الكومي ، ١٩٨٩.

٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،

د. يونس لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠

٣٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،

عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٠

٣٦ - المجتمع الإسلامي والغرب ، ج ٢ ،

تأليف : هاملتون بووين ، ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، ١٩٩٠

٣٧ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
في ربع قرن ،

د. سليمان صالح ، ١٩٩٠

٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعية في العصر
العثماني ،

د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠

٣٩ - قصة احتلال محمد علي لليونان (١٨٢٤ - ١٨٣٧) ،

د. جميل عبيد ، ١٩٩٠

٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨ ،

د. عبد المنعم البسوقي الجميلي ، ١٩٩٠

٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،

د. رفعت السعيد ، ١٩٩١

٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،

محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠

- ٤٣ - رحلة في عقول مصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني
د. محمد عفيفي ، ١٩٩١ .
- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتقديم : د. حسن
حبشى ، ١٩٩١
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ،
ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث ،
د. لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الاسلامي ،
د. زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د. سهير اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الاسلامية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة ، في أبريل ١٩٩١) أعدها للنشر :
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، في القرن
الثامن عشر ،
د. الهام محمد علي ذهني ، ١٩٩٢

- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د. محمد كمال الدين عز الدين علي ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الإقباط في مصر في العصر العثماني ،
د. محمد عفيفي ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي : دراسة عن اقليم
المنوفية ،
د. حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٢
- ٥٧ - مصر الاسلامية واهل الامة ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،
د. ابراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد الى التأميم
(١٩٥٧ - ١٩٦١) ،
د. عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث ،
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٣ ،
لمعي الطيعي ، ١٩٩٣

٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ،
تأليف : د. سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ،
وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د. عبد العظيم
رمضان ، ١٩٩٣

٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء : دراسة
وثائقية ،
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣

٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧) ،
د. سهام نصار ، ١٩٩٣

٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي ،
د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣

٦٧ - مساعي السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات
جامعة عين شمس ، في ابريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر :
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن
حبشي ، ١٩٩٣

٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،
د. محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤

٧٠ - أهل اللغة في الاسلام ،
تأليف : أ.م. ترتون ، ترجمة وتعليق : د. حستن حبشي ،
ط ٢ ، ١٩٩٤

٧١ - مذكوات اللوند كلينك (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د. عيد الرؤوف أحمد
عمرو ، ١٩٩٤

٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر في
العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
أمانة أحمد امام ، ١٩٩٤

٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د. رؤوف عباس عطمد ، ١٩٩٤

٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، في العصر الفرعوني ،
د. سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤

٧٥ - اهل اللغة في مصر ، في العصر الفاطمي الأول ،
د. سلام شافعي محمود ، ١٩٩٥

٧٦ - دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال
البريطاني) ،
د. سعيد اسماعيل علي ، ١٩٩٥

٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن
حبشي ، ١٩٩٤

٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥

٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريسته دي يونج ، ترجمة : عبد الحفيظ فهمي
الجمال ، ١٩٩٥

- ٨٠ - قناسة السنشوين وفتناتهن اللبستهارى الأورنى
(١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،
د . السيد حسين جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى
نصر أكتوبر ،
د . رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر في فجر الاسلام ، من الفتح العربى الى قيام الدولة
الطولونية ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٣ - مذكراتى في نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتى في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في مصر الحرة الاقتصادية
(١٨٤٠ - ١٩١٤) ،
د . أحمد الشربيني ، ١٩٩٥
- ٨٧ - مذكرات اللورد كلرن ، ج ١ (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د . عبد الرؤوف
أحمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التلويق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثمانى ،
د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥

٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية ،

د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦

٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،

تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمي :
الجمال ، ١٩٩٦

٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)

ج ٢ ،

د . نجوى كامل ، ١٩٩٦

٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،

د . نبيه بيومي عبد الله ، ١٩٩٦

٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ١٩٤٦ - ١٩٥٤ ج ٢

د . سهير أسكندر ، ١٩٩٦ .

٩٥ - مصر وأفريقيا .. الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة

(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس

الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات

الأفريقية بجامعة القاهرة)

أعدّها للنشر : د . عبد العظيم رمضان

رقم الايداع ١١٠٨١ / ١٩٩٦

الترقيم الدولي 0 — 5001 — 01 — 977 I.S.B.N.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

فرع الصحافة

الكتاب يعرض علاقات مصر العربية في عصر عبدالناصر منذ قيام الوحدة المصرية السورية في عام ١٩٥٨ حتى وفاة عبدالناصر عام ١٩٧٠، ويتتبع أحداث تلك الفترة الخطيرة بدقة وتحليل، وقد اختار عام ١٩٥٨ ليس فقط لأنه عام الوحدة المصرية السورية، وإنما لأنه شهد أحداثاً هائلة تمثلت في الثورة العراقية، والحرب الأهلية في لبنان، ثم شهدت السنوات التالية أحداثاً لا تقل أهمية، تتمثل في الانفصال السوري عن مصر، والحرب الأهلية في اليمن، وهي التي تورطت فيها مصر، ومباحثات الوحدة العربية بين مصر وسوريا والعراق في عام ١٩٦٣، وهي التي انتهت بالفشل، ومؤتمرات القمة العربية الثلاثة التي انعقدت في عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥، ومحاولات الانقلاب العديدة في سوريا والعراق، والصراع العربي الإسرائيلي الذي قاد إلى حرب يونيو ١٩٦٧، وميلاد المقاومة الفلسطينية، وصدامها مع السلطة الأردنية، ثم وفاة عبدالناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠.

Bibliotheca Alexandrina



0436341

مطابع الهيئة المصرية